

٢١٧٤

ملتقى الأبحر، تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد

ح ٤

٩٥٦ هـ. كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقدير ١٠

١٢ × ١٩ سم

١٩ س

١٥٢ ق

نسخة حسنة، بها نقص ورقة، بآخرها، خطها

نسخ جيد، طبع.

٦٢١٣

الأعلام ٦٤١ الظاهرية (الفقه الحنفي) ٢: ٢٠٤

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ.

Copyright © King Saud University

٥١٤٢٥



٤٧

حساب فخر الامام

تشریف بتملیك

العبد الفقير

ابن الامام محمد

المملوك المحض المصروف بالترقية قيمته
والمكتسب الحاج محمد بن محمد

وعظم " يلي
يلي يلي
والرسوخ ما
يلي ابهام
بسرع فخذ
من الغلة
والكتر
والسرع
الرجل

مكتبة جامعة الملك سعود
١٣٠٦ / ف ١٤٤٣ / ١٠٤٣
الضرائب: ملحق الرأى
المؤلف: الحلبى ابراهيم محمد = ٩٥٦
تأليف: الحادى على المبرى نقد
اسم
عدد الاوراق: ١٥٠
ملاحظات:

1951

الناس
المنافقين
الذين
وعدم التمسك
كالخلفاء
الوقت
حتى
الف

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله
صاوم الله
صاوم الله

ملحقا لا أحد
لا يراهم الجلي

عدة الورق

١٥٢

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

صاوم الله

كتاب لطهارة ١ كتاب الصلوة ١٩ كتاب الزكاة ٢٣ كتاب الصوم ٢٥ كتاب الحج ٢٥

كتاب النكاح ٣٢ كتاب الرضاء ٣٦ كتاب الطهارة ٣٨ كتاب العتاق ٥٠ كتاب الأيمان ٥٣

كتاب الحدود ٥٨ كتاب السرقة ٦٠ كتاب البير ٦٢ كتاب القبط ٦٧ كتاب القبط ٦٧

كتاب الأيق ٦٧ كتاب المفقود ٦٨ كتاب الشرك ٦٨ كتاب الوقف ٦٩ كتاب البيوع ٧٠

كتاب الصرف ٨٠ كتاب الكفالم ٨٠ كتاب الحوالم ٨٣ كتاب القضا ٨٣ كتاب الشهادة ٨٦

كتاب الوكالم ٨٩ كتاب الدعوى ٩٢ كتاب الوار ٩٤ كتاب الصلح ٩٨ كتاب المضاربة ٩٩

كتاب الوديع ١٠٠ كتاب العارية ١٠٢ كتاب الهبة ١٠٢ كتاب الهجارة ١٠٤ كتاب الولاية ١١٠

كتاب المكاتبة ١٠٧ كتاب الهكراه ١١٠ كتاب الحجر ١١١ كتاب الماذون ١١٢ كتاب الغصب ١١٣

كتاب الشفعة ١١٥ كتاب القسم ١١٧ كتاب الزارة ١١٨ كتاب المساق ١١٩ كتاب الذبايح ١٢٠

كتاب الهبة ١٢٠ كتاب الكراهية ١٢١ كتاب الجبا ١٢٤ كتاب الشربة ١٢٦ كتاب الصيد ١٢٧

كتاب الهبة ١٢٠ كتاب الكراهية ١٢١ كتاب الجبا ١٢٤ كتاب الشربة ١٢٦ كتاب الصيد ١٢٧

كتاب الهبة ١٢٠ كتاب الكراهية ١٢١ كتاب الجبا ١٢٤ كتاب الشربة ١٢٦ كتاب الصيد ١٢٧

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي هو جله المئين
 وفضله الميين وميراث الانبياء والمرسلين ومجته الدامغة
 على الخلق لجمعين ومجته السالكة الى اعلا عليين والصلوة
 والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه
 والتابعين والعلماء العاملين **وبعد** فيقول المفتي الى رحمة ربه
 الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد سالتني بعض طالبى
 الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسایل القدورى والمختار
 والكنز والوقاية بعبارة سهلة غير مغلفة فاجبته الى ذلك
 واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسایل المجمع ونبذة من
 الهداية وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقدمت من اقاويلهم
 ما هو الارجح واخرت غيره الا ان قيدته بما يفيد الترجيح واما
 الخلاف الواقع بين المتأخرين اوبين الكتب المذكورة فكل ما صدر
 بلفظ قبل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه فانه مرجوح با
 لنفسه الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظ التنشئة من غير قرينة
 تدل على مرجعها فهو لاي يوسف ومحمد رحمهما الله ولما لجهدا في
 التنبيه على الاصح والا قوى وما هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه
 الكتب المذكورة **سميته** ملتقى الاجر لوافق الاسم المستقى والله سبحانه

اسال ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع
 مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم **كتاب الطهارة**
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وفرض
 الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والوجه ما بين
 قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة الاذنين فيفرض ما بين
 العذار والاذن خلا فالاي يوسف والمرفقان والكعبان يدخلان
 في الغسل والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل بحزب وضع
 ثلاث اصابع ولومدا صبعًا او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع
 اللحية في رواية والاصح مسح ما يلا في البشق وسننه غسل
 اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسواك
 وغسل الفم بمياه والانف بمياه وتخليل اللحية والاصابع هو المختار
 وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثليث الغسل
 والنية والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح وقيل
 هذه الثلاثة مستحبة والاولا ومسح الاذنين بماء الرأس مستحبة
 التيامن ومسح الرقبة والمعاني الناقضة له خروج شئ من احد
 السبيلين سوى ريح الفرج او الذكر وخروج نجس من البدن ان
 سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير والقى ملاء الفم ولو طعما
 او ماء او مرة او علقا لا بلغا مطلقا خلا فالاي يوسف في الصاعد

غسل

المبالغة في

من الجوف ويشترط في الدم المايح والقيح مساواة البراق لا
 الملأ خلافاً للمحمد وهو يعتبر اتحاد السبب لجمع مائة قليلاً قليلاً
 وابو يوسف اتحاد المجلس وما ليس حدثاً ليس نجساً والجنون
 والسكر والاعماء وقهقهة بالغ في صلوة ذات ركوع وسجود
 ومباشرة فاحشة خلافاً للمحمد ونوم مضطجع او متكى او مستند
 الى مالوازيل لسقط لا نوم قائم او قاعد او راجع او ساجد ولا
 خروج دودة من جرح او لحم سقط منه ومس ذكر وامرأة
 وفرص الغسل غسل الفم والانف وسائر البدن لادلكه قيل
 ولا ادخال الماء جلدة الا قلف وسننه غسل يديه وفرجه و
 نجاسة ان كانت والوضوء الارجليه وتثليث الغسل المستوعب
 ثم غسل الرجلين لا في مكانه ان كان في مستنقع الماء وليس على
 المرأة نقض خفيرتها ولا بلها ان بل اصلها وفرض لانزال منى
 ذي دفق وشهوة ولو في نوم عند انفصاله لآخر وجه خلافاً
 لابي يوسف ولروية مستيقظ لم يتذكر الاحتلام بللاً ولو مذياً
 خلافاً له ولا يلاج حشفة في قتل او دبر من ادعى حتى وان لم
 ينزل على الفاعل والمفعول ولا نقطاع حيض ونفاس لا ملذى
 وودي واحتلام بللاً بللاً ولا يلاج في بهيمة او ميتة بلا انزال
 وست للجمعة والعيد والاحرام وعرفة ووجوب الميت كفاية
 وعلى من اسلم جنياً والاذنب ولا يجوز لمحدث مس مصحف الا بغلانه

المنفصل

المنفصل لا المتصل في الصحيح وكره بالكم ولا مس درهم فيه سورة
 الابصرت به ولا جنب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة القرآن ولو
 دون آية الاعلى وجه الدعاء او الشأ ويجوز له الذكر والتسبيح و
 الدعاء والمحايض والنفسا كالجنب **فصل** ويجوز الطهارة بالماء
 المطلق كماء السماء والعين والبيوت والاودية والبحار وان غير طاهر
 بعض اوصافه كالتراب والزعفران والصابون او انق بالمكنث لاعماء
 خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بقلبة غيره او بالطبخ كالاشربة
 والحل وماء الورد وماء الباقلا والمرق ولا بما قليل وقع فيه نجس
 ما لم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بغيره الا ان يكون عشرة
 في عشرة وعمقه ما لا يتغير الارض بالغرف فانه كالجاري وهو ما يذهب
 بتبنة فتجوز الطهارة به ما لم يثر النجاسة وهو لون او طعم
 او ريح والماء المستعمل طاهر غير مطهر هو المختار وعن الامام
 انه نجس مغلظ وعند ابي يوسف تخفف وهو ما استعمل لقربة
 او لرفع حدث خلافاً للمحمد ويصير مستعملاً اذا انفصل وقيل اذا
 استقر في مكان ولو انفس جنب في البئر بلاينة فقبل الماء والرجل
 نجسان عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل
 عنده وعند ابي يوسف هما باحاطهما وعند محمد الرجل طاهر والماء
 طهور وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه كالمسك والصفير
 والسرطان وكذا موت ما لا نفس له سائلة كالبق والذباب والشرير

أور
شجرة

وقال ابو يوسف يعيد ويستحب لراحي الماء تاخير الصلوة الى آخر الوقت
ويجب طلبه ان ظن قربه فذر غلوة والا فلا ويجب شراء الماء ان كان
له ثمنه ويباع بثمن المثل والا فلا وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان
منعه تيمم وان تيمم قبل الطلب والمجنب في المصر لحوف البرد جاز
خلافهما ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جرحا
يتيمم ولا يغسل الصحيح ومسح على الجرح **باب المسح**
على الخفين يجوز بالسنة من كل حدث موجب الوضوء لا لمن
وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث
يوما وليلة للقيم وثلاثة ايام ولياليها للمسافر من وقت الحدث
وفرصته قدر ثلث اصابع من اليد على الاعلى وسنته ان يبدأ من
اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة
ويمنع الخرق الكبير وهو ما يبد وامنه قدر ثلث اصابع الرجل
اصفرها وتجمع في خف لا في خفين بخلاف النجاسة والا فكشاف
وينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف ومضى المدة ان لم يخف
تلف رجله من البرد فلو نزع او مضى وهو متوضي غسل رجله
فقط وخروج اكثر القدم الى ساق الخف نزع ولو مسح مقيم
فمسافر قبل يوم وليلة تتم مدة المسافر ولو مسح مسافرا فقام
لتمام يوم وليلة نزع والا تمتها والمعدن ان لبس على الانقطاع
فكالصحيح والامسح الوقت لا بعد خروجه ويجوز المسح على الجرح

فوق الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجرح بجلدا او منعلا
وكذا على الثخين في الاصح عن الامام وهو قوطهما الاعلى علامة
وقلنسق وبرقع وقفازين ويجوز المسح على الجبيرق وخرقة الفرقة
وخوها وان شدها بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا
يتوقت ويمسح على كل العصابة مع فرجتها ان ضرر محلها كان
تحتها جراحة او لا ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن رؤ بطل
والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز خلافا لها وضع على شقاق
رجله دواء لا يصل الما تحته يجزيه لجر الماء على ظاهر الداء ولا
يفتقر الى نية في مسح الخف والرأس **باب الحيض**
هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقله ثلاثة ايام
بلياليها وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث واكثر عشرة
وما نقص عن اقله او زاد على اكثره استحاضة وما تراه من
الالوان في مدته سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا الطهر
المتخلل بين الدمين فيها وهو ينفع الصلوة والصوم وتقضيته
دوخا ودخول المسجد والطواف وقربان ما تحت الارزاع وعند
محمد قربان الفرج فقط ويكفر مستحل وطئها وان انقطع
لتمام العشرة حل وطئها قبل الغسل وان انقطع لاقبل لا يحل
حتى تغتسل او يعرض عليها ادنى وقت صلوة كاملة وان كان
دون عادتھا لا يحل وان اغتسلت واقل الطهر خمسة عشر يوما

مسح
لا
ديناني
سما

ولا حد لاكثره الا عند نصب العادة في زمن الاستقرار
 واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله
 استخاضة والا فحيض وان كانت مبتدأة وزاد على العشرة
 فالعشرة حيض والزائد استخاضة والنفاس دم يعقب
 الولد فحكمه حكم الحيض ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما
 وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر
 الولد استخاضة وان زاد على اكثره وطها عادة فالزائد
 عليها استخاضة والا فالزائد على الاكثر فقط استخاضة والعادة
 تثبت وتنقل بمرّة في الحيض والنفاس عند ابى يوسف وبه يفتي
 وعندهما لا بد من المعاودة ونفاس التومين من الاول خلافا
 لمحمد والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد نصيره نفسا
 والامة ام ولد ويقع الطلاق بالمعلق بالولد وتنقض به العدة
فصل المستخاضة ومن به سلس البول واستطلاق بطن
 او انفلات ریح او رعا فدايم او جرح لا يرقا يتوضون لوقت
 كل صلوة ويصلون به في الوقت ماشاءوا من فرض ونفل و
 يبطل بخروجه فقط وقال زفر بدخوله فقط وقال ابو يوسف
 بايهما كان فالمتوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع الا
 عند زفر والمتوضي بعد الطلوع يصلي به الظهر خلافا لابي
 يوسف والمعدور من لا غشي عليه وقت صلوة الا والعذر

ونقصاء العدة من الزمان

الذي

الذي ابتلى به يوجد فيه **باب** **الانجاس** يطهر
 بدن المصلي وتؤبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما يبع طاهر
 مزيل كالخل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء
 والخف ان تنجس بنجس له جرم بالدلك البالغ ان جف خلافا لمحمد
 وكذا ان لم يجف عند ابى يوسف وبه يفتي وان تنجس بما يبع فلا
 بد من الغسل والمشي بنجس ويظهر ان يبس بالفرك ولا يغسل
 والسيوف ونحوه بالمسح مطلقا والارض بالمحاف وذهاب الاثر
 للصلوة لا للتيتم وكذا الاجر المفروش والخف المنسوب والشجر
 والكلا غير المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله
 وطهارة المرتي يزول عينه ويعفى اثر شق رواله وغير المرتي با
 لغسل ثلاثا او سبعا والعصر كل مرة ان امكن عصره والا فبا
 لتجفيف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وقال محمد بعدم طهارة
 غير المنعصر بدا ويظهر بساط تنجس بجري الماء عليه يوما
 اوليلة ونحو الروث والعذرة بالحرق حتى يصير رمادا عند محمد
 هو المختار خلافا لابي يوسف وكذا يطهر حمار وقع في المملحة
 فصار ملحا وعفى قدر الدرهم مساحة كعرض الكف في الرقيق
 ووزنا بقدر مثقال في الكثيف من نجس غلظ كالدم والبول
 ولو من صغير لم ياكل وكل ما يخرج من بدن الادمي موجب
 للتطهير ونحوه وخر الدجاج ونحوه وبول الحمار والهرق والفارة

بكله

2 وهو ال
على الس
من

واو تنجس
ان يبع
فيغلي حتى
والدهن يبع
فيعلو الدهن
بشي هكذا
يطهر

وكذا الروث والخثي خلافا لهما وما دون ربيع الثوب من مخفف
 كبول الفرس وما يؤكل وخرء طير لا يؤكل وبول انتضج مثل رؤس
 الأبر عفو ودم السمك وخرء طيور ما كولة طاهر إلا الدجاج والبط
 ونحوها ولعاب البغل والحمار طاهر وعند أبي يوسف مخفف ومسا
 ورد على نجس نجس كعكسه ولو كف ثوب طاهر في طيب نجس
 فظهرت فيه رطوبة إن كان بحيث لو عصر قطر نجس والآفلا
 كما لو وضع رطبا على مطين بطين نجس جاف ولو نجس طرف فليس
 وغسل طرفا بلا تحرك بطهارته كحنطة بالت عليها حمر تدسها
 فغسل بعضها أو ذهب طهر كلها وانفحة الميتة ولبها طاهر خلافا
 طها والاستنجاء سنة مما يخرج من أحد السبيلين غير الرج ومسا
 سن فيه عدد بل يسمحه بنحو حجر حتى ينقيه يدبر بالحجر الأول ويقبل
 بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر
 بالثاني والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحجر افضل يغسل يديه
 أو كما ثم المخرج بطن اصبع أو اصبعين أو ثلاث لأبرؤسها ويرخي
 مبالغة إن لم يكن صائما ويجب أن جاء من النجس المخرج أكثر من درهم
 ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء ولا يستنجى بعظم وروث
 وطعام ويمينه وكرة استقبال القبلة واستدبارها لبول ونحوه
 ولو في الخلاء **كتاب الصلوة** وقت الفجر من طلوع
 الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الأفق إلى طلوع الشمس وقت

الظهر

الظهر من زوالها إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال
 وقالا إلى أن يصير مثلاً ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر إلى
 غروب الشمس ووقت المغرب من غروبها إلى مغيب الشفق
 وهو البياض الكائن في الأفق بعد الحرق وقالاهو الحق قيل وبه
 يفتي ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب إلى الفجر الثاني
 ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجبان عليه و
 يستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن أدؤه بترتيل أربعين آية
 أو أكثر ثم إن ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء وإعادة ته على الوجه
 المذكور ولا يراد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس
 والعشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخره لمن يثق بالانتباه ولا قبل
 النوم وتجيل ظهر الشتاء والمغرب وتجيل العصر والعشاء يوم الغيم
 وتأخير غيرها ومنع من الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الحنارة
 عند الطلوع والاستواء والغروب الأعصر يومه وعن التنقل وكعتي
 الطواف بعد صلوة الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة
 وصلوة جنازة وعن التنقل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته قبل
 المغرب ووقت الخطبة أيا كانت وقبل صلوة العيد وعن الجمع
 بين صلوتين في وقت الأبروفة ومزدلفة ومن طهرت في وقت
 عصر أو عشاء صلاتهما فقط ومن هو أهل فرض في آخر وقت
 يقضيه لا من حاضرت فيه **باب الأذان** سن للفرائض

يقضي في وقت
 الأذان في وقت
 الفجر

دون غيرها ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها ويعاد فيه لو فعل خلافا
 لابي يوسف في الفجر ويؤذن للفايتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت
 وخير فيه للبواقي وكره تركهما للمسافر لا لمصل في بيته في المص
 وبداطهما لا للنساء وصفته الاذان معروفة ويزاد بعد فلاح
 اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد
 فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ويترسل فيه ويجذر فيها ويكره
 الترجيع والتلحين ويستقبل بهما القبلة ويحول وجهه يمنة ويسرة
 عند حي على الصلوة حتى على الفلاح ويستدير في صومعته ان لم يقدر
 التحويل واقفا ويجعل اصبعيه في اذنيه ولا يتكلم في اشياهما ويجلس
 بينهما الا في المغرب فيفصل بسكينة وقالا بجلسية خفيفة واستحسن
 المتأخرون التشبيب في كل الصلوة ويؤذن ويقيم على طهر وجاز اذان
 المحدث وكره اقامته واذان الجنب ويعاد كاذان المرأة والمجنون
 والسكران ولا تعاد الاقامة ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة
 والافات وكره اذان الفاسق والصبي والقاعد الا اذان العبد
 والاعمى والاعرج وولد الزنا واذا قال حتى على الصلوة قام الامام
 والجماعة واذا قال قد قامت الصلوة شرعوا وان كان الامام غائبا
 او هو المؤذن لا يقومون حتى يحضر **باب شروط الصلوة**
 هي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث وثوبه ومكانه وستر
 عورته واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سترته
 والوقت

الى تحت ركبتيه والامة مثله مع زيادة بطنها وظهورها وجميع بدنها
 الحرة عورة الارجاء وكيفية اوقافها في رواية وكشف ربع عضو
 هو عورة يمنع كالبطن والفخذ والساق وشعرها النازل وذكره
 بفردته والانتين وحدها وحلقة الدبر بفردتها وعند ابي يوسف
 انما يمنع انكشاف الاكثر وفي النصف عنه روايتان وعادم ما ينزل
 النجاسة يصلي معها ولا يعيد ولو وجد ثوبا ربعة طاهر وصلى عاريا
 لا يجزيه وفي اقل من ربعة تخير ولا فضل الصلوة به وعند محمد
 تلزم وان لم يجد ما يستر عورته فضلى قايا بر كوخ وسجود جاز والا
 فضل ان يصلي قاعدا بايماء وقبلة من بمكة عين الكعبة ومن بعد
 جهتها فان جهلها ولم يجد من يسأله عنها تحرى وصلى فان علم
 بخطايه بعدها لا يعيد وان علم به فيها استدار ويخى وكذا ان
 تحول رايه وان شرع بلا تحرج لا يجوز وان اصاب وعند ابي يوسف
 ان اصاب جازت وان تحرى قوم جهات وجهه لو حال امامهم جازت
 صلوة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه وقبلة
 الخائف جهة قدرته ويصل قصد قلبه الصلوة بتحريرها وتم التلفظ
 الى القصد افضل ويكفي مطلق النية للنقل والسنة والتراخي في
 الصحيح والفرض شرط تعيينه كالعصر مثلا والمقدي ينوي المنة
 ايضا والجنان ينوي الصلوة لله والدعاء للميت ولا يشترط نية عدد
 الركعات **باب صفة الصلوة** فرضها التحرية وهي

شرط والقيام والقراءة والركوع والسجود والمقعدة الاخيرة قدر التشهد
وهي اركان والخروج بصنيعه فرض خلافا لها ووليها قراءة الفاتحة ثم
سورة وتعيين القراءة في الاوليين ورعاية الترتيب في فعل مكرر
وتعديل الاركان وعند ابي يوسف هو فرض والقعود الاول والتشهد
ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين والجهرة في محله
والاسرار في محله وسننها رفع اليدين للترغمية ونشر اصابعه وجهه
الامام بالتكبير والثناء والتعود والتسمية والتأمين سراً ووضع
عينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثاً والرفع منه
ولخذاً ركبتيه بيديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثاً
ووضع يديه وركبتيه واقتراش رجله اليسرى وضبط اليمنى
والقومة والجلسة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء
وادابها نظره الى موضع سجوده وكظم فيه عندا لثناء وبلفراخ
كفيه من مكته عند التكبير ودفع السعال ما استطاع والقيام
عند حتى على الصلاة وقيل عند حتى على الفلاح والشرع عند قد
قامت الصلوة **فصل** ينبغي الخشوع في الصلوة واذا اراد الدخول
فيها اكبر حاذفاً بعد رفع يديه محاذياً بابهاميه شحقي اذنيه
وقيل ما شاء وعند ابي يوسف يرفع مع التكبير لقبله والمراة
ترفع حذاء منيكتيهام ومقارنة تكبير المؤتم تكبير الامام افضل
خلافاً لما لو قال بديل التكبير لله اجل واعظم والرحمن اكبر

اول الاله

اول الاله الاله او كبر بالافارسية صح وكذا الوقار بها عا جراً عن المرتبة
او ذبح وسمي بها وغير الفارسية من الالسن مثلها في الصحيح ولو
شرح بالههم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لا
يجوز الاله ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت سترته في كل قيام
ستن فيه ذكر وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت
وصلوة الجنان خلافاً له ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات
العيد اتفاقاً ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ولا يضم وجهه وجهي
الى اخره خلافاً لابي يوسف ثم يتعوذ سراً للقراءة فيأتي به المسبوق
عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعند
ابي يوسف هو تبع للثناء فيأتي به المقتدى ويقدم على تكبيرات
العيد ويسمي سراً اول كل ركعة لابن الفاتحة والسورة خلافاً لمحمد
في صلوة المخافة وهي آية من القرآن انزلت للفضل بين السور
وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث
ايات واذا قال الامام ولا الضالين امن هو والمؤتم سراً ثم يكبر
راكعاً ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج اصابعه باسقاطهم غير
رافع راسه ولا منكس له ويقول ثلاثاً سبحان ربك العظيم وهو
ادناه وتستحب الزيادة مع الايتار المنفرد ثم يرفع الامام قائلاً
سمع الله من حمد ويكتفي به وقال لا يضم اليه ربنا لك الحمد ويكتفي
المقتدى بالتحديد اتفاقاً والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وقيل المقتدى

ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامًا
اصابع يديه محاذية اذنيه ويدي ضبعيه ويحاذي بطنه عن فخذه
ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة والمرأة تخفض وتلرق بطنها بفخذيها
ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلثا وهو ادناه ويسجد بانفه وجهته
فان اقتصر على احدها او على كور عمامته جاز مع الكراهة وقال لا
يجوز الاقتصار على الالف من غير عذر ويجوز على فاضل ثوبه
وعلى شئ يجده وجهه وتستقر جبهته عليه لا على ما تستقر وان سجد
للترجمة على ظهر من هو معه في صلواته جاز وهي تتم بالرفع عند محمد
وبالوضع عند ابى يوسف ثم يرفع راسه مكبرا ويجلس مطمينا ويكبر
ويسجد مطمينا ثم يكبر للتهوض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه
وينهض قائما من غير قعود ولا اعتقاد بيديه على الارض والثا
نية كالاولى الا انه لا يثنى ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في **فقس**
صمغ فاذا رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترش
رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اصابعها نحو
القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه موجهة للقبلة
وقراء تشهد ابن مسعود رضي الله عنه التحيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمد عبده ورسوله ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرا فيما

وصفا
مروءة
عقوبة
بذل
حسد
مكر

انما يكون العمامة مودها

بعد الاوليين الفاتحة خاصة وهي افضل وان سبج او سكت جاز و
القعود الثاني كالاول والمرأة تتورك فيهما وهو ان تجلس على
اليتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن فاذا اتم التشهد
فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شئت مما يشبه
الفاظ القرآن والادعية الماثورة لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم
عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن
يساره كذلك وينوي الامام به من عن يمينه ويساره من الحفظة
والناس الذين معه في الصلوة والمقتدى كذلك وينوي امامه في
الجانب الذي هو فيه وفيهما ان حاذاه والمنفرد الحفظة فقط
فصل يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر
واولي العشاين اداء وقضا وخير المنفرد في نفل الليل وفي
الفرض الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر ويخفيان حتما
فيما سوى ذلك وادنى الجهر سماع غيره وادنى المخافة سماع
نفسه في الصبح وكذا ط ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
والاستئذان وغيرها ولو ترك سورة اولي العشا قضاها في
الاخرين مع الفاتحة وجهر بهما ولو ترك فاتحتهما لا يقضيها
وفرض القراءة آية وقال ثلاث آيات قصار او اية طويلة وسنّها
في السفر عجلة الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو البروج و
انشتت في الفجر وفي الحضار ربعون آية او خمسون واستحسنوا

طوال المفصل فيها وفي الظهر وأوسطه في العصر والعشاء وقضاه
في المغرب ومن الحجرات إلى البروج طوال ومنها إلى لم يكن أوسط
ومنها إلى الآخر قضاء وفي الضرورة بقدر الحال وتطاول الأولى
على الثانية في الفجر فقط وعند محمد في الكل ولا يتعين شيء من
القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره وكره التعيين ولا يقرأ الموتر
بل يستمع وينصت وإن قرأ، إمامه آية التزغيب والتزهيب وخطب
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم والتائي والتائي سواء **فصل**
الجماعة سنة مؤكدة وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة ثم
أقربهم وعند أبي يوسف بالعكس ثم أورعهم ثم استهم ثم أحسنهم
خلقاً وتكره إمامة العبد والأعرابي والأعمى والفاسق والمبتدع
وولد الزنا فإن تقدّموا جاز ويكره تطويل الإمام الصلوة وكذا
جماعة النساء وحدهن فإن فعلن تقف الإمام وسطهن كالمرأة
ولا يحضرن الجماعة إلا العجوز في الفجر والمغرب والعشاء وجوزوا
حضورها في الكل ومن صلى مع واحداً قامه عن يمينه وتقدم
على الاثنين فصاعداً ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم
النساء فإن حاذته مشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة تخريبية
وإذا في مكان متعبد بلا حائل فسدت صلوته وإن نوى إمامتها ولا
تدخل في صلاته بلا نية إياها وفسد اقتداء رجل بامرأة أو
وطاهر بعدد وقارئ بأمة ومكش بعار وغير موم بموم ومفترض

بمستقل

بمستقل أو مفترض فرضاً آخر ويجوز اقتداء غاسل بما سح واستقل بنفسه
وموم بمثله وقائم بأحدب وكذا اقتداء المتوضئ بالمتيتم والقائم
بالقاعد خلافاً لمحمد فيهما وإن علم أن إمامه كان محدثاً أعاد وإن
اقتدى أمة وقارئ بأمة فسدت صلوة الكل وقالا صلاة القارئ
فقط ولو استخلف الإمام القارئ أمياً في الآخرين فسدت
باب الحدث في الصلوة من سبقه حدث في الصلوة
توضاً ونبي والاستيناف أفضل وإن كان إماماً جاز آخر إلى مكانه
فإذا توضأ عاد وأتم في مكانه حتماً إن كان إمامه لم يفرغ ولا فهو
مختير بين العود وبين الإتمام حيث توضأ بالمنفرد ولو أحدث عمداً
استأنف وكذا الوضوء أو غشي عليه أو احتلم أو قهقهه أو أصابته
بخاسة ما يغتسل أو شج أو طش أنه أحدث فخرج من المسجد أو جاوز
الصفوف خارجة ثم ظهر أنه لم يحدث ولو لم يخرج أو لم يجاوز
بني ولو سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تعذر في هذه
الحال أو عمل ما ينافيها تمت وبطل عند الإمام إن رأى في هذه الحالة
وهو متيمم ماء أو تمت مدة الماسح أو نزع خفيه بعمل قليل أو تسلم
الأمة سورة أو وجد العاري ثوباً أو قدر المومي على الأركان أو تذكر
صاحب الترتيب فائتة أو استخلف القارئ أمياً أو طلعت الشمس
في الفجر ودخل وقت العصر في الجمعة أو زال عذر المعذور أو سقطت
الجيرة عن برء ولو استخلف الإمام مسبوقاً صح إذا تم صلوة

الامام يقدم مدركا ليسلم بهم ثم لو فعل منافيا بعد بصرته والاول
ان لم يكن فرغ ولا يضر من فرغ ولو فهمه الامام عند الاختتام او حدث
عند فسدت صلوة من كان مسبقا لا ان تكلم او خرج من المسجد ومن
سبقه الحدث في ركوع او سجود اعادها حتما ان بنى ومن تذكر سجدة
في ركوع او سجود فسجدها بذهب اعادتها ومن ام فردا فاحدث فان
كان المأموم رجلا يتقن للاختلاف وان لم يستغفره والا فقبل
يتعين فتفسد صلواتهما والاصح انه لا يتعين فتفسد صلوته
دون الامام ولو حصر عن القراءة جازله الاختلاف خلافا لهما

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يفسدها الكلام ولو سهوا او في نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس
وهو ما يمكن طلبه منهم والابن والتأني والتأنيف ولو كانت بحرفين
خلافا لابي يوسف والبكاء بصوت لوجع او مصيبة لا لذكر الجنة
او نار والتخف بلا عذر وتسميت عايطس وقصد جواب بالمحذلة
او الهيلة او السجدة او الاسترجاع او الحوقلة خلافا لابي يوسف
ولو اراد بذلك اعلامه انه في الصلوة لا تقصد اتفاقا ولو فتح على
غير امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا في الاصح والسلام
عذاورده وقراته من مصحف خلافا لهما واكله وشربه وسجوده على
نجس خلافا لابي يوسف فيما اذا اعاده على طاهر والعمل الكثير وشرو
في غيرها لا شروعه فيها ثانيا ولا ان نظر الى مكتوب وفهمه او

الكل ما بين اسنانه دون الحصة وتفسد في قدرها وان ترما في
موضع سجوده اذا كان على الارض او حاذى الاعضاء الاعضاء اذا
كان على الدكان اثم المار ولا تقصد وينبغي ان يغرز امامه في
الصخرة استق طول ذراع وغلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها على الحد
حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا الخط ويد المار بالاشارة والتسبيح
لابهما ان عدت السترة او قصد المرور بينهما وبينها وجاز تركها
عند امن المرور وسترة الامام مجزية عن القوم ولو صلى على ثوب
بطانته بخسة صح ان لم يكن مضربا وكذا الوصل على الطرف الطاهر
من بساط طرف منه نجس سواء تحرك اخذها بحركة الاخر او لا
فصل وكراهية عبثه بشوبه او بدنه وقلب الحصا الامرة ليمكنه
السجود وفرقة الاصابع والتقصير والتلفات والاقعاء وافتراش
ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بلا عذر وكف ثوبه وسد له
والتشاوب والتقطي وتغميض عينيه والصلوة مع قوص الشعر وخاسر
الرأس لا تذلل الا في ثياب البذلة ومسح جبهته فيها من التراب
ونظره الى السماء وعد الآي والتسبيح بيد خلافا لهما وقيام الامام
في طاق المسجد وانفراذه على الدكان او الارض والقيام خلف صف
فيه فرجة ولبس ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق راسه او بين
يديه او بجذابه صورة الا ان تكون صغيرة لا تبدل للناظر ولا غير
ذي روح او مقطوع الرأس لا قتل الحية والعقرب وقيام الامام في

المسجد سجد في طاعة والصلوة المظهر قاعد يتحدث والى المصحف
 اوسيف معلق او الى شمع او سراج او على بساط ذي تصاوير ان لم
 يسجد عليها وكره البول والتخلى والوطئ فوق مسجد وخلق بابه
 والاصح جواره عند الخوف على متاعه ويجوز نقشه بالحناء وماء
 الذهب والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد **باب الوتر**
والنوافل الوتر واجب وقال السنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد
 يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقت في ثلثه دائما قبل
 الركوع بعدما كبر ورفع يديه ولا يقت في صلوة غيرها ويتبع
 المؤتمرة قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافا لابي يوسف
 بل يقف ساكنا في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع وعند ابي
 يوسف بعد الجمعة ست وندب الاربع قبل العصر اوركتان والست
 بعد المغرب واربع قبل العشاء وبعدها وكره الزيادة على اربع
 بتسليمية في نفل النهار لا في نفل الليل الى ثمان خلافا لها ولا يزداد
 على الثمان ولا افضل فيهما رابع وقال لا في الليل المثنى افضل وطول
 القيام افضل من كثرة الركعات والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل
 النفل والوتر ويلزم نفل شرع فيه فصد او لو عند الطلوع والغروب
 لان شرع طائفا انه عليه ولو توى اربعاً وافسد بعد القعود الاول
 او قبله قضى ركعتين وقال ابو يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله

وكذا

وكذا الخلاف لو جرد الاربع من القراءة او قرئ في احدى الاخيرين
 فحسب ولو قرأ في الاوليين والاخيرين فقط او تركها في احدى
 الاوليين واحدى الاخيرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً ولو قرأ في
 احدى الاوليين لا غيرا واحدى الاوليين واحدى الاخيرين قضى
 اربعاً وقال محمد يقضى ركعتين ولو ترك الفقرة الاولى فيه لا
 تبطل خلافاً للمحدث ولو نذر صلوة في مكان فاذاها في ادى شرفا منه
 جاز ولو نذرت صلوة او صوماً في غدر فحاضت فيه لم يلزمها القضاء
 ولا يصلي بعد صلوة مثلها وصح النقل قاعداً مع القدرة على
 القيام ولو قعد بعدما افتتحه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر وقال
 لا يجوز الا العذر ويتنفل راكباً خارج المصر مؤمناً الى اى جهة توجت
 دابته وبني بنزوله خلافاً لابي يوسف وبركوبة لا يبنى **فصل**
 التراويح ستة موكدة في كل ليلة من رمضان عشرون ركعة بعشر
 تسليمات وجلسة بعد كل اربع بقدرها والسنة فيها الختم مرة
 فلا يترك لكسل القوم وتكره قاعداً مع القدرة على القيام ويوتر
 جماعة في رمضان فقط ولا افضل في السنن المنزل الا التراويح
فصل يصلي امام الجماعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في
 كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة ويخفيها وقال لا يجهر ثم يدعو
 بعدها حتى يخفى الشمس ولا يخطب فان لم يجز صلوات فرادى ركعتين
 او اربعاً كالحسوف والظلمة والريح والفرع **فصل** لاصلوة بجماعة

عند العشاء قبل
 وبعد الجماعة

في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال يصلي
الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ويخطب بعد خطبتين كما عبيد
عند محمد وعند ابي يوسف خطبة واحدة ولا يقلب القوم اريدتهم
ويقلب الامام عند محمد ويخرجون ثلاثة ايام فقط ولا يحضره اهل
الذمة **باب ادراك الفريضة** شرع في فرض فاقتم ان
لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى وان سجد وهو في الرابع يتم شفعا
ولو سجد لثالثة يتم ويقتدى متطوعا الا في العصر ولو في الفجر
او المغرب يقطع ويقتدى ما لم يقتد الثانية بسجدة فان قيدت
ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر والجمعة فاقتم او خطب يقطع
على شفع وقيل يتمها وكرهه من مسجد اذن فيه قبل ان
يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا
في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف فوت الفجر
بجماعة ان ادنى سنته يتركها ويقتدى وان رجا ادراك ركعة
لا يترك بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى ولا تقضى الا تبعا
للغرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك سنة الظهر في الحالين
ويقضيها في وقته قبل شفعه وغيرها وغير الفرائض الخمس والوتر
لا يقضى اصلا ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر بجماعة لم يصلي بالجماعة
بل ادرك فضلها ومن اتى مسجدا ولم يدرك جماعة يتطوع قبل
الفرض ما شاء ما لم يخف فوته ومن ادرك الامام راكعا فركع

حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه
امامه فيه مع ركوعه **باب الفوائت** الترتيب بين الفايضة
والوقتيّة وبين الفوائت شرط فلو صلى فرضا ذا ركعات فافيتة ففسد فرضه
موقوفاً وعند ما باتا فلو قضاها قبل ادائها ست بطلت فرضية ما
صلى والاصح عندنا لا عندنا والوتر كالغرض علا فذكره مفسد
خلا فاتها ولو صلى العشاء بلا وضوء فاسيا ثم صلى السنة والوتر به
يعيد السنة لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلا فاتها ويبطلان الفريضة
لا يبطل اصل الصلوة خلا فالجمد ويسقط الترتيب بغير الوقت والنية
وبصيرة الفوائت ستاحديثة او قديمة ولا يعود بعودها الى القلة
فن ترك ستا او اكثر وشرع يودي الوقتيات مع بقاء الفوائت ثم فاته
فرض جديد فضلى وقتية بعد ذكر الصلوة وقتية وكذا الوقتي
تلك الفوائت الا فرضا او فرضين فضلى وقتية ذكرها ولا يقتل
تارك الصلوة عمدا ما لم يحجد ولو ارتد عقيب فرض صلوة ثم اسلم
في الوقت لنومه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء
ما فاته بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته **باب السجود**
سجود السهو اذا سهر في زيادة او نقصان سجدة بعد التسليمتين
وقبل بعد واحدة وتشهد وسلم ويا في بالصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء في قلعة السهو هو الصحيح ويجب ان يقرأ في
ركوع او قعود او قدم ركعا او اخره او كرره او غير واجب او تركه

حتى

كركوع قبل القراءة وتأخير القيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد
 وركوعين والجهر فيما يجزئ وترك القعود الأول وقيل كله يؤول
 إلى تركه الواجب وإن تشهد في القيام أو الركوع لا يجب وإن سهر
 مرارا تكفيه سجدة ثان ويلزم المقتدى بسهو امامه أن يسجد لا يسهر
 والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي سهره عن القعود الأول وهو
 إليه اقرب عاده والآل ويسجد للسهر وإن سهر عن الأخير عاد ما لم
 يسجد ويسجد للسهر فإن سجد بطل فرضه برفعه عند محمد وبوضعه
 عند أبي يوسف وصارت نفلا خلا فالجحد فيض ثم سادسة إن شاء
 وإن فعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وإن سجد ثم
 فرضه ويسجد للسهر ويض ثم سادسة والركعتان نقل ولا عهد
 لوقوع ولا ينوبان عن ستة الظهر ومن اقتدى به فيهما صلاهما
 فقط ولو أفسد فضاهما وعند محمد يصلي سته ولا قضاء لو أفسد
 ولو سجد للسهر في شفع التطوع لا يبنى عليه ولو بنى صح وسلام من
 عليه السهر يخرج به من الصلوة موقوفاً إن سجد عاد إليها والآل لا
 فيصح اقتداء من اقتدى به بعد سلامه ويصير فرضه أربعاً بنية الآل
 ويطل وضوءه بقهقهته إن سجد والآل وعند محمد لا يخرج به فتيت
 الأحكام المذكورة سجداً ولا ولو سلم من عليه السهر بنية أن لا يسجد
 بطلت نيته وإن سجد وإن شك في صلاته كم صلى أن كان أولها
 عرض له استقبال ولا تحري وعمل بغلبة ظنه فإن لم يكن له ظن بنى

على الأقل وقعد في كل موضع لحتمل أنه موضع القعود ثم صلى
 الظهر أنه أتمها فسلم ثم علم أنه صلى ركعتين أتمها للسهر **باب**
صلوة المريض عجز عن القيام أو خاف زيادة المرض بسببه
 صلى قاعداً يركع ويسجد وإن تعذر الركوع والسجود أوى برأسه
 قاعداً وجعل سجوده أخفض ولا يرفع إلى وجهه شيئا للسجود فإن
 فعل وهو يخفض رأسه صح إيماء والآل لا يصح وإن تعذر القعود
 أوى مستلقياً ورجلاه إلى القبلة أو مضطجعا ووجهه إليها وإن
 تعذر لا إيماء برأسه آخرت ولا يوى بعينه ولا بحاجبه ولا بقلبه
 وإن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود يوى قاعداً وهو أفضل
 من الإيماء قائماً ولو مرض في أثناء الصلوة بنى بما قدر ولو أفتتها
 قاعداً يركع ويسجد فقد رعى القيام بناً قائماً وقال محمد يستأنف
 وإن أفتتها بإيماء فقد رعى الركوع والسجود استأنف وللمتطوع
 أن يتكلى على شيء إن أعيا ولو صلى في فلك جار قاعداً بلا عذر صح
 خلافاً لما وفي المربوط لا يجوز بلا عذر ومن أعيا عليه أو جن يوماً
 ولبيلة قضى وإن زاد ساعة لا يقضى وعند محمد يقضى ما لم يدخل
 وقت سادسة **باب سجود التلاوة** يجب على من
 تلى آية من أربع عشرة آية في الأعراف والرعد والنمل والأسرا
 ومريم والحج أولاً والفرقان والنمل والحد التنزيل وص وفضلت
 والنجم والانشقاق والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد وعلى الموم

وسجد

أي القيام

التعبد

هذا إذا كان الشافعي

أي الصلاة

بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوة اصلاً الا على سامع ليس معه في
 الصلوة ولو سمعها المصلّي من ليس معه لا يسجد في الصلوة ويسجد
 بعدها فان سجد فيها لا تجوز ولا تبطل الصلوة ولو سمعها من امام
 فاقضى به قبل ان يسجد سجد معه وان اقتدى بعد ما سجد فان في
 تلك الركعة لا يسجد اصلاً وان في غيرها سجد ها خارج الصلوة
 كما لو لم يقيد ولا تقضى الصلاة خارجها تلاها ثم دخل في الصلوة
 واعادها وسجد كفته عن التلاوتين وان سجد للاولى ثم شرع واعادها
 يسجد اخرى ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة
 وان بدّلها او المجلس لا يستدعي الثوب والرياسة والانتقال من غُصْنٍ
 الى آخر تبديل ولو تبدّل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اتحد
 مجلس التالى وان تبدّل مجلس التالى واتحد مجلسه لا وكيفيته ان
 يسجد بشرائط الصلوة بين تكبيرتين من غير رفع يده ولا تشهد ولا
 سلام وكراه ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لا عكسه ويندب ان يضيم
 اليها آية او آيتين قبلها واستحسن اخفاؤها عن السامعين وتقضى
باب المسافر من جاويز بيوت مصره من جانب خروجه
 مريداً سيرا وسطاً ثلاثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه
 فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل سيرا لابل ومشى لا قدام
 وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به فلو اتم المسافر ان فقد
 في الثانية صحّت وآساء والا فلا تقضى ولا يزال على حكم السفر حتى

كان ح

حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الإقامة ببلد آخر او قرية وهي خمسة عشر يوماً
 واكثر ولو نواها بموضعين مكّة ومكة لا يصير مقيماً الا ان يبيت باحدهما
 وقصر ان نوى اقل منها او لم ينو وبقي سنين وكذا عسكر نواها بارض الحرب
 او حاصر وامصرافها او حاصر واهل البغى في دارنا في غيره ويقيم اهل
 الاجنبية لو نواها في الاصح ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح
 ويقيم وبعده لا يصح واقتداء المقيم بصحيح فيهما ويقصر هو ويقيم المقيم
 بلا قرّة في الاصح ويستحب ان يقول لهم اتوا صلاتكم فاتي مسافرو
 يبطل الوطن الاصل بمثله لا بالسفر ووطن الإقامة بمثله والسفر
 والاصل وفائتة السفر تقضى في الحضر ركعتين وفائتة الحضر تقضى
 في السفر رباعاً والمعتبر في ذلك آخر الوقت والعامى كغيره ونية الا
 قامة والسفر تعتبر من الاصل دون التبع كالعبد والمرأة والمجندي
باب الجمعة لا تقضى الجمعة الا بستر شروط المصرا وفناؤه والسلطان
 او نايبه ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام
 والمصر كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وقتل ما لو
 اجتمع اهلها في اكبر مساجده لا يسعهم وفنائ ما انقل به معداً المصالحه
 وتقضى في مصر في مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند
 ابي يوسف في موضعين ان حال بينهما نهر ومضى مصر في الموسم تقضى
 الجمعة فيها بالخليفة او امير الحجاز لا امير الموسم ولا بعرفات وفرض
 الخطبة تسيحة او نحوها وعند ما لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وسنّها

وذهبوا الى العبد وجاءت الطائفة الاولى وانما بلا قرأة ثم الطائفة
 الاخرى وانما بقراءة ويطلبها المشي والركوب والمقاتلة وان اشتد
 الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلوا وحدا ربك انما يؤمون
 الى جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه ولا يجوز بلا حضور عدو
 وابو يوسف لا يجيزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم **باب**
الجنائز يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن ولخير الاستلقاء
 ويلقن الشهادة فاذا مات شدوا الجبهة وغطوا عينيه ويستحب تعجيل
 دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سرير محمر وترا وتستر عورته ويجرد
 ويوصا بلا مضمضة واستنشاق ويغسل بماء مغلي بسدر او حرض
 ان وجد والا فالقراح وغسل راسه ولحيته بالخطي واضطجع على
 يساره فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك
 ثم يجلس مسندا ويمسح بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا
 يعيد غسله ولا وضوءه وينشفه بثوب ويجعل الخنوط على راسه
 ولحيته والكافور على مساجده ولا يستر شعره ولا لحيته ولا يقص
 ظفره وشعره ولا يحنث ثم يكفنه وستة كفن الرجل قميص وهو من
 المنكب الى القدم وازار ولقافة وهما من القرن الى القدم واستحسن
 بعض المتأخرين العمامة وكفايته ازار ولقافة وستة كفن المرأة
 درع وخمار ولقافة وازار وخرقة تربط على ثدييها وكفايتها ازار
 وخمار ولقافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه بالضرورة

ويستحب

ويستحب الابيض ولا يلقن الا في ما يجوز له لبسه حال حياته ويجوز الاكفان
 وترا قبل ان يدبر فيها وتبسط اللقافة ثم الاراز على ما تم يقص ويوضع
 على الاراز ثم يلف الاراز من قبل يساره ثم من يمينه ثم اللقافة كذلك
 والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم
 الخمار فوق ذلك تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف ان ينتشر
فصل الصلوة عليه فرض كفاية بشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام المجمع ثم الولي
 الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن والولي ان ياذن لغيره
 فان صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد الولي ان شاء ولا يصلي غير الولي
 بعد صلوته وان دفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن نفسته ويقوم الامام
 حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة يثنى عقيبها ثم ثانية يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم بعد هاتمتا ثالثة يدعو لنفسه وللميت
 والمسلمين بعد هاتمتا رابعة ويسلم عقيبها فان كبر خسا لا يتابع
 ولا قرأة فيها ولا تشهد ولا رفع يدي الا في الاولى ولا يستغفر لصبي **و**
 يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا
 شافعا مشفعا ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر اخري فيكبر
 معه وقال ابو يوسف يكبر ولا ينتظر كن كان حاضرا حال التخميمة
 ولا تجوز راكبا استحسانا وتكبر في مسجد جماعة ان كان الميت فيه
 وان كان خارجا اختلف المشايخ ولا يصلي على عضو ولا على غائب ومن

ويجوز

استهل بعد الولادة غسل وسمى وصلى عليه ولا يغسل في المختار وادج
في خرقة ولا يصلى عليه ولو سبي مبي مع احد ابويه لا يصلى عليه الا ان
اسلم احدهما واسلم هو عاقلا او لم ييب احدهما معه ولو مات مسلم
قريب كان غسله غسل النجاسة ولفه في خرقة والقاء في خرقة او
دفعه الى اهل دينه وسن في حمل الجنابة اربعة وان يبدا فيضع مقد
على عيئه ثم موخرها ثم مقدمها على يساره ثم موخرها ويسرعوا به
دون الخشب والمشى خلفها افضل واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس
قبل وضعه عن الاعناق ويحفر القبر وليد ويدخل الميت فيه من
جهة القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويستجي
قبر المرأة لا الرجل ويوجهها الى القبلة وتخل العقدة ويسوي عليه
اللبن او الفصب ويكره الأجر والخشب ويهال التراب ويسم القبر
ولا يبرع ويكره بناؤه بالحص والأجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر
الا لضرورة ولا يخرج من القبر الا ان تكون الارض معضوبة ويكره وطى
القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده **باب الشهاد**
هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق او وجد في المعركة
وبه اثر او قتله مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه
ولا يغسل ويدفن بدنه وثيابه الا ما ليس من جنس الكفن كالغزو
والخشب والخف والسلح ويزاد وينقص مراعاة لكفن السنة وان
كان صبيا او مجنونا او جانيا او حائضا او نفسا يغسل خلافا لهما

ويغسل

ويغسل ان قتل في المصدم يعلم انه قتل عدوا ظلم وكذا ان ارتت بان
اكل او شرب او عوج او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف
خلافا للمحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل او آوته خيمة
او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمد
ان اوصى بامر اخر وى لا يغسل ومن قتل بجدا او قصاص غل وصلى
عليه ومن قتل لبغي او قطع طريق غل ولا يصلى عليه ويصلى على قاتل
نفسه خلافا لابي يوسف **باب الصلوة في الكعبة** مع فيها
الفرض والنقل ومن جعل فيها ظهرا الى ظهر امامه جاز ولو الى وجهه
لا يجوز وكمن ان يجعل وجهه الى وجهه ولو تحلقوا حولها وهو فيها
جاز وان كان خارجها جازت صلوة من هو اقرب اليها منه ان لم
يكن في جانبه وتجز الصلوة فوقها وتكره **كتاب**
الزكاة هي تملك جز من المال معين شرعا من فقير مسلم غير
هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى
وشرط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملك نصاب
حول فارغ عن الدين وحاجته الاصلية نام ولو تقديرا ملكا تاما
فلا يجب على مجنون ولا صبي ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العبا
في قدر دينه ولا في مال منار وهو المفقود والساقط في البحر والمغصوب
لا بيتة عليه ومدفون في بركة شئ مكانه وما اخذ مضاد رة
ودين كان قد جحد ولا بيتة عليه بخلاف دين على مقر على او معسر

وقيل لا يغسل
ايضا

او مفلس او جاحد عليه بيته او علم به قاض خلافا لمحمد في المفلس
 وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي المدفون في الارض
 او الكرم لاختلاف بينك الدين عند قبضه فتعبدل مال التجارة
 عند قبض اربعين وبديل ما ليس كذلك عند قبض نصاب وبديل
 ما ليس بمال عند قبض نصاب وحولان حول وقال لا يزك ما قبض منه
 مطلقا الا الدية والارث وبديل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان
 حول بشرط ادائها مقارنة للاداء او لعزل المقدار الواجب ولو
 تصدق بالكل ولم ينو لها سقطت ولو بالبعض لا تسقط حصته عند
 ابي يوسف خلافا لمحمد وتكره الجملة لاستقاطها عند محمد خلافا
 لابي يوسف ولو اشترى عبدا للتجارة فنوى استخدام بطل كونه
 للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه وكذا ما
 ورث وان نوى التجارة فيما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع
 او صلح عن قود كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل خلافا للعكس
 ولغا نقيين الناذر للتصدق اليوم والدرهم والفقير **باب**
زكاة السوايم السائمة التي تكفى بالرعي في اكثر الحول وليس في
 اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت خمسا سائمة ففيها شاة وفي
 العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين الى خمس وتلاثين بنت مخاض وهي التي طعنت
 في الثانية وفي ست وتلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي

طعنت

طعنت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت
 في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طعنت
 في الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى
 وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة و
 خمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها
 ثلاث حقا ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمسين ففيها
 ثلاث حقا وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث حقا
 وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقا الى مائتين
 ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين
 والنجت والعرب سواء **فصل** وليس في اقل من ثلاثين من البقر
 زكاة فاذا كانت ثلاثين سائمة ففيها تباع وهو ما طعن في الثانية
 او تباع الى اربعين ففيها مسنة وهو ما طعن في الثالثة او مسنة
 ولا شيء فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند الامام فيه بحسب وفي الستين
 تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشرين
 ففي كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة والجواميس كالبقرة **فصل**
 وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين ففيها
 شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة
 ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
 والضأن والمعز سواء وادى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة

الثني وهو ما عت له سنة منها **فصل** اذا كانت الخيل سائمة ذكورا
واناثا ففيها الزكوة خلافا لها فان شاء اعطى عن كل فرس دينارا
وان شاء قوتها واعطى من قيمتها ربع العشر ان بلغت نصابا وليس
في الذكور الخالص شي اتفاقا وفي الاناث الخالص عن الامام روايتان
ولا شئ في البغال والحير ما لم تكن للتجارة وكذا الفضلان والحملان
والبحاجيل الا ان يكون معها كبير وعند ابي يوسف فيها واحدة
منها ولا في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا السائمة المشتركة
الا ان يبلغ نضيب كل منهما نصابا ومن وجب عليه سن فلم يجد
عنده دفع ادى منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل
الخيار للساعي ويجوز دفع القيم في الزكوة والعشر والخراج و
الكفارات والذرة وصدقة الفطر وتسقط الزكوة بهلاك
المال بعد الحول وان هلك بعضه سقطت حصته ويميرف الها لك
الى العفو ولا تتم الى نضاب يليه ثم وثم عند الامام وعند ابي يوسف
يميرف بعد العفو الاول الى النضاب شائعا والزكوة تتعلق بالنضاب
دون العفو وعند محمد بما فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين
شاة تجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة فلو هلك خمسة عشر
من اربعين بعيرا يجب بنت مخاض وعند ابي يوسف خمسة وعشرون
جنبا من ستة وثلاثين من بنت لبون وعند محمد نصف بنت لبون
وغنمها وياخذ الساعي الوسط لا الاعلى ولا الادنى ولو اخذ البغاة

زكوة

زكوة السوائم والعشر والخراج يفتى اربابها ان يعيدوها خفية ان لم
يميرفوها في حقها الا للخراج **باب** زكوة الذهب
والفضة والعروض نضاب الذهب عشرون مثقالا ونضاب
الفضة مائتا درهم وفيهما ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل
واربعين درهما بحسابه وقال اما زاد بحسابه وان قل والمعتبر فيها
الوزن وجوبا واداء وفي الدراهم وزن سبعة وهو ان تكون العشرة
منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه او فضته في حكمه حكم الذهب
والفضة الغاليتين وما غلب فضته تعتبر قيمته لا وزنه وتشتط
نية التجارة فيه كالعروض وتجب في تبرعها وحليتها وانيتها
وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا من احدى تقوم بما هو انفع
للفقر او تقسم قيمتها اليهما ليتم النضاب ويضم احدى الى الآخر
بالقيمة وعندها بالاجزاء ويضم مستفاد من جش نضاب اليه
في حوله وحكمه ونقصان النضاب في اثناء الحول لا يضر ان كل في
طرفيه ولو عجل ذو نضاب لسنتين او لنضيب صح ولا شئ في مال الصبي
التغلبى وعلى المرأة من مال الرجل **باب** الفاش
هو من نضاب على الطريق لياخذ صدقات التجار ياخذ من المسلم
ربع العشر ومن الذمى نصفه ومن الحرقي تمامه ان بلغ ماله نضابا
ولم يعلم قدر ما ياخذون متاوان علم لخدمته لكن ان اخذوا الكل
لا ياخذ بل يترك قدر ما يبلغهم منه وان كانوا لا ياخذون شيئا

لا يأخذ منهم شيئاً ولا من القليل وإن اقتران في بيته ما يحل للقباب
ويقبل قول من انكر تمام الحول او الفراغ من الدين او ادعى الاداء
الى الفقر بنفسه في مصر في غير السوايم او الاداء الى عاشر ازان وجد
عاشر اخر مع يمينه ولا يشترط اخراج البراة ولا يقبل في ادائه بنفسه
خارج مصر ولا في السوايم ولو في مصر وما قبل من المسلم قبل من الذي
لا من الحر في الاقوله لامته هي ام ولدى وان من الحر في ثانيا قبل
مضى الحول فان لم يرد عوده الى داره عشر ثانيا والا فلا ويعشر
قيمة الخمر لا قيمة الخنزير وعند ابي يوسف ان من يها معاشرها
ولا يعشر مال ترك في مصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب ما
دون الا ان كان لاديين عليه ومعه مولاة ومن مربي الخوارج
فيعشره عشر ثانيا **باب الزكاة** مسلم او ذمي وجد
معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض عشر
او خارج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة والا فلا
لكها وما وجد الحر في فكله في وان وجد في داره لا يخمس خلافا لها
وفي ارضه روايتان وان وجد كنز فيه علامة الاسلام فهو كالقطة
وما فيه علامة الكفر خمس وباقيه له ان كانت ارضه غير مملوكة
وان مملوكة فلكذلك عند ابي يوسف وعندهما باقية لمن ملكها اول
الفتح ان علم والا فلا قضى مالك عرف لها في الاسلام وما اشتبهه
ضرب يجعل كافر في ظاهر المذهب وقيل اسلاميا في زماننا ومن

دخل دار حرب بايمان فوجد في معراجها ركانا فكله له وان وجد
في دار منها ردة على مالها وان وجد ركان متاعهم في ارض منها
غير مملوكة خمس وباقيه له ولا خمس في غنم ووزج وزر وجد
في جبل وخمس زيق لا لولو وعنب وعند ابي يوسف بالعكس
باب زكاة الخنازير فيما سقته السماء او سقى سبعا
او اخذ من غر حبل العشر قبل او كثر بلا شرط بضاب وبقا وعندهما
انما يجب في ما يبقى سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
وما لا يوسق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق عند
ابي يوسف وعند محمد اذا بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه
فالعشر في القطن خمسة اجمال وفي الرغفران خمسة امنا ولا شيء في
حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف وفيما سقى بغرب
او دالية او سانية نصف العشر قبل رفع مون الزرع وفي العسل
العشر قبل او كثر اذا اخذ من جبل او ارض عشرية وعند محمد اذا بلغ
خمس افراف والفرق ستة وثلاثون رطلا وعند ابي يوسف
اذا بلغ عشر قرب ويؤخذ عشرا من ارض عشرية لتغليي وعند
محمد عشر واحد ان كان اشترها من مسلم ولو اشترها منه ذمي
اخذ منه العشران وكذا لو اشترها منه مسلم او اسلم هو خلافا لابي يوسف
وقيل بمحمد معه وعلى المرأة والصبي من ماعلى الرجل ولو اشترى ذمي
عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد بقي على جاهها وان اخذها مسلم

بشفعة اوردت على البائع لفساد البيع عاد العشر وفي دار جعلت
 بستاً فأخرج ان كانت لذمي او مسلم سقاها بما به وان سقاها بما
 العشر فعشر ولا شئ في الدار ولولذمي وماء السماء وماء البئر والعين
 عشري وماء انهار جفرها العجم خراجي وكذا يسعون وجيرون ودجلة
 والفرات عند ابي يوسف خلافاً للمجد وليس في عين فقير او فطر في ارض
 عشر شئ وان كانت في ارض خراج ففي حريمها الصالح للزراعة الخراج
 لا فيها ولا يجمع عشر وخراج في ارض واحدة **باب الميراث**
 هو الفقير وهو من له شئ دون نصاب والمساكين من لا شئ له وقيل
 بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنياً والمكاتب يعان في فك
 رقبته ومديون لا يملك نصاباً فاملاً عن دينه ومنقطع الغزاة
 عند ابي يوسف والحج عند محمد ان كان فقيراً ومن له مال في وطنه
 لامعه ويجوز دفعها الى كلهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد او
 لتكفين ميت او قضاء دينه او ثمن قتي يعتيق ولا الى ذمي وفتح غيرها
 ولا الى غني يملك نصاباً من اى مال كان او عبداً او طفلاً بخلاف ولده
 الكبير وامرأته ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي او عباس او
 جعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملاً عليه ما قيل
 بخلاف التطوع ومواليهم مثلهم ولا يدفع المزكي زكوة الى اصله وان
 علا او فرعه وان سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها خلافاً لها
 ولا الى عبده او مكاتبته او مديونه وام ولد وكذا عبده المعلق بعينه

خلاف

خلافاً لها ولو دفع الى من ظنه مصرفاً بان انه غني او هاشمي او كافر او
 ابوه وابنه لخرائه خلافاً لابي يوسف ولو بان انه عبده او مكاتبته لا يجزي
 ونذير دفع ما يغني عن السؤال يومه وكرم دفع نصاب او اكثر الى فقير
 غير مديون ونقلها الى بلده اخر الا الى قريبه او خرج من اهل بلده
 ولا يسأل من له قوت يومه **باب صدقة الفطر**
 هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حواجيه الاصلية وان لم يكن
 تامياً وبه تحرم الصدقة وتجب الاصححة عن نفسه وولد الصغير والفقير
 وعبده للخدمة ولو كافراً وكذا مديونه وام ولده لا عن زوجته وولد الكبير
 وطفله الغني بل من مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبته ولا عن
 عبيده للتجارة ولا عن عدايق الا بعد عوده ولا عن عبداً وعبيد بين
 اثنين وعندهما تجب على كل فطرة ما يخصه من الروس دون الاشتقاق
 ولو بيع بخيار فعلى من يتقرر الملك له وتجب بطول فطر يوم الفطر فمن
 مات قبله او اسلم او ولد بعده لا تجب فطرته وصححوا لهما بل افرق بين
 مدة ومدة ونذير **باب اخراجها قبل صلوة العيد** ولا تسقط بالتأخير وهي
 نصف صاع من بر او دقيقه او سويقه او صاع من تمر او شعير والبر
 كالتمر وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام والصاع صاع
 بضع ثمانية ارطال بالعراقي من الخردس او حج وعند ابي يوسف خمسة
 ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر صح خلافاً للمجد ودفع البر في مكان
 تشتري به الاشياء فيه افضل وعند ابي يوسف الدراهم افضل

تقديمها صح

قليلًا أو أصبح جنبًا أو صب في أذنه ماءً وكذا الوضوء في أحليله دهن أو غيره خلافاً لأبي يوسف وإن دخل حلقه غبار أو دخان أو ذباب في فطر ولو مطر أو شح فطر في الأصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في غير السبيلين أو قبل أو لمس أن انزل فطر وإلا فلا وإن ابتلع ما بين أسنانه فإن كان قدر الخصة قضى وإن كان دونه لا يقضى إلا إذا خرجته أكله ولو أكل سمسم من الخارج أن ابتلعها فطر وإن مضغها فلا والقى ملء الفم أن عاد أو أعيد يفسد عند أبي يوسف وإن كان قليلاً لا يفسد ويحمد يفسد بأعادة القليل لا بعود الكثير وكراهة ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلك والقيلة أن لم يامن على نفسه إلا أن منى ولا الكحل ودهن الشارب والسواك ولو غشيًا ومضغ طعام لا يدمنه لطفل ولا الحمامة ويكره عند الإمام الاستنشاق للتبرد وكذا الاستسبال والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند أبي يوسف وقيل بتكره المضمضة لغير عذر والمباشرة والمعانقة والمصافحة في رواية ويستحب السجود وتأخيرها وتجميل الفطر **فصل** يباح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم والمسافر وصومه أحب أن لم يضره ولا قضاءً إن مات على حالهما ويجب بقدر ما فاتهما أن صم أو أقام بقدره ولا يقدر الصحة والأقامة فيطعم عنه وليه لكل يوم كالفطرة ويلزم من الثلث أن أوصى وإلا فلا لزوم وإن تبرع به صم والصلوة كالصوم وفدية كل صلوة كصوم يوم هو الصحيح ولا

يصوم

يصوم عنه وليه ولا يصلي وقضاء رمضان إن شاء فرقة وإن شأنا بعبه فإن أخره حتى جاء آخر قدّم الأداء ثم قضى ولا فدية عليه والشئ الخالف إذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطر وإن قدر بعد ذلك لزومه القضاء وحامل أو مريض خاف على نفسه أو ولدها تفطر وتقضى بلا فدية ويلزم صوم نفل شرع فيه إلا في الأيام المنهية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح بعد الضيافة ويلزم القضاء إن افطر ولو نوى المسافر الفطر ثم أقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك إن كان في رمضان كما يلزم مقيماً سفر في يومه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما ومن أغنى عليه أياً ما قضاها اليوم ما حدث فيه أو في ليلة ولو جن كل رمضان لا يقضى وإن أفاق ساعة منه قضى ما مضى سراً بلغ مجنوناً أو عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي أو أسلم كافراً أو أقام مسافراً أو طهرت حائض في يوم من رمضان لزومه أمساك بقية يومه ولا يلزم الأولين قضاءً بخلاف الآخر **فصل** نذر صوم يومي العيد وأيام التشريق صح وافطر وقضى وكذا لو نذر صوم السنة يفطر هذه الأيام ويقضيها ولا عهد له لو صامها ثم أن نوى النذر فقط أو نواه ونوى أن لا يكون يمينا أو لم ينو شيئاً كان نذراً فقط وإن نوى اليمين وإن لا يكون نذراً كان يمينا فحسب فيجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وإن نواه أو نوى اليمين فقط كان نذراً وعينا فيجب القضاء والكفارة إن افطر وعند أبي يوسف نذر في الأول وعين في الثاني

ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفريقها بعد عن
الكراهة والتشبه بالنصارى **باب الاعتكاف**
هو ستة موكلات ويجب بالندى وهو اللبث في مسجد جماعة مع
النية واقله يوم عند الامام واكثره عند ابى يوسف وساعة
عند محمد والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا في النفل في
رواية والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف للحاجة
الانسان والجمعة في وقت يدركها مع سننها ولا يلبث في الجامع
اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد
وعندها لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكثره ونومه فيه
ويجوز له ان يبيع ويبتاع فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز لغيره
ويحرم عليه الوطى ودواعيه ويفسد بوطئه ولو ناسيا او في
الليل وبالمس والقيلة والوطى في غير فرج ايضا ان انزل والا
فلا ويكره له الصمت والكلام لا يجيز ومن نذر اعتكاف ايام ازمته
بلياليها وان نذر يومين لزمه بلياليتها خلافا لابى يوسف في
الليلة الاولى وان نوى النهر خامسة صحت ويلزم التتابع وان
لم يلتزمه ويلزم بالشروع **كتاب الحج**
هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فرض
في العمر مرة على الفور خلافا لمحمد بشرط اسلام وحرية وعقل
وبلوغ وصحة وقد زاد وراحلة ونفقة ذهابه وايابه ففعلت عن

حاجبه الاصلية ونفقة عياله الى حين عوده مع امن الطريق وزوج
او محرم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسافة سفر ولا تجب بل الحدا
وشرط كون المحرم عاقلا بالغ غير مجنون ولا فاسق ونفقة عليها
وتج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم صبي او عبد
فبلغ او عتق ففرض لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه
لفرض صح بخلاف العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة
وطواف الزيادة وهما ركنان وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي
بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر للافاق والحلق
او التقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها سنن واداب واستحرم
شوال وذوالقعدة والعشرة الاولى من ذي الحجة ويكره الاحرام قبلها
والعمرة سنة والمواقيت للمدينين ذوالحليفة وللشاميين حجة و
للمعراقيين ذات عرق وللنجديين قرن ولليمنيين يمام لاهلها
ولن مربيها ويحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وحجاز
التقديم وهو افضل ويجل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم ووقته
الحل والمكى في الحج الحرم وفي العمرة الحل **فصل** واذا اراد الاحرام
نذ بان يقلم اظفار ويقص شاربه ويحلق عانته ثم يتوضأ ويغتسل
وهو افضل ويلبس ازارا ورداء جديدين ابيضين وهو افضل ولو
كانا غسيلين او لبس ثوبا واحدا يستعرة جاز ويتطيب ويصلي
ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول عقيبهما اللهم اني اريد الحج

فيسره لي وتقبله مني وان نوى بقلبه اجزاء ثم يدي فيقول ببيتك اللهم
ليتك ليتك لا شريك لك ليتك ان الحمد والمنة لك والمملكة لا شريك لك
ولا ينقص منها وتجوز الزيادة فاذا بقى ناويا فقد احرمت فليتنق الرقت
والفسوق والجبال وقتل ميد البر والاشارة اليه والدلالة عليه وقتل
القل والتطيب وقلم الظفر وحلق شعر راسه وبدنه وقص لحية وسنته
راسه او وجهه وغسل راسه او لحية بالخطي وليس قميص او سراويل او قبا
او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد ثغليين فليقطعهما من اسفل
الكعبين وليس ثوب صبغ برعفران او ورس او عصفر الا ما غسل حتى
لا ينفض ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام والاستظلال بالبيت
والحمل وشدة الطهيان في وسطه ومقاتلة عدوه وكثير التلبية رافعا
بها صوته عقب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط واديا او لقي ركباً
وبالاسجار **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت
كبر وهلل وابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه
كالصلوة ويقبله ان استطاع من غير ايداء او يستلمه او عيشه شيئا في
يده ويقبله او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله مصليا على
النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف اخذا عن يمينه مما يلي الباب وقد
اضطجع رداه بان جعله تحت ابطه الايمن والقي طرفه على كعبه الايسر
ويجعل طوافه ورا الخطيم سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاولى منها
وعيشي في الباقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ويخيم طوافه بالاستلام

واستلام

واستلام الركن اليماني كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث
تيسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو
سنة لغير المقيم بمكة ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد
عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
رافعا يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم يخط نحو المروة وعيشي على
مهمل فاذا بلغ بطن الوادي بين الميدين الاخضرين يسعى سعيا حتى
يجاوزها ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فيسعى بينهما
سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة محرما
ويطوف بالبيت نفلا ما اراد فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة
خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يحط في التاسع
بعرفات وفي الحادي عشر عني فاذا صلى فجر يوم التروية خرج الى منى
فيقيم بها الى صلوة فجر يوم عرفة ثم يترجى الى عرفات فاذا زالت الشمس
خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وصلى بعد الخطبة
بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين وشرط الجمع صلاتهما
مع الامام خلافا لهما وكونه محرما فيهما ثم يقف راكبا مع الامام
بوضوء او غسل وهو السنة قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف
الابطن عرنة ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطا جامدا مكبرا مهللا
مبليا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بحاجته بجهده
ويقف الناس ورا الامام بقربه مستقبليين سامعين لقوله ثم يفيضون

معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل قروح ويصلي المغرب والعشاء
باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه عادتاه
ما لم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بغلس
ووقف بالمشرع الحرام وصنع كما في عرفة ومزدلفة كلها موقف الا وادي
مخسر فاذا اسفر نفر قبل طلوع الشمس الى منى فيبدا فيها برمي جمرة
العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة
ويقطع التلبية باوطها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو
افضل او يقصر وقد حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا وبعد
الى مكة فيطوف الزيارة بلا رمل ولا سعي ان كان قد قدمها والارمل
فيه وسعي بعده وقد حل له النساء ووقته بعد طلوع فجر النحر وهو فيه
افضل وكره تأخيرها عن ايام النحر ثم يعود الى منى فيرمي الجمار
الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي تلي المسجد فيرميها
بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي
تليها كذلك ثم بحجرة العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل
في اليوم الثالث كذلك ثم ان شاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم
الرابع لا بعد حتى يرمى وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو احب وان
رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لها وجاز الرمي راكباً وغير راكب افضل
في غير حجة العقبة ويبيت ليالي الرمي عنى وكره تقديم ثقله الى مكة قبل
نفره فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة فاذا اراد الظعن عنها

طاف للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعي وهو واجب لا على المقيم
مكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب ويقبل العتبة ويضع
صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود
ويتشبهت بالاستار ساعة ويدعو مجتهدا ويكبر ويرجع القهقري حتى
يخرج من المسجد **فصل** ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفة
ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شئ عليه لتركه ومن وقف
او اجتاز عرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر
من يوم النحر فقد ادى رك الحج ولو نائما او نائم عليه او لم يعلم انها عرفة
ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويحلق ويقضي من قابل
ولا دم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغمايه ففعل مع وكذا
ان فعل بلا امر خلافا لها والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف
وجها الاراسها ولو سدت على وجهها شيئا وجاز ولا تجزى
بالتلبية ولا رمل ولا تسبيح بين الميادين ولا تحلق بل تقصر وتلبس
المحيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال ولو حاضت عند الاحرام
اغتسلت وانت بجميع الناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
الزيارة سقط عن طواف الصدر ولا شئ عليها لتركه كما يسقط عن
اقام بمكة ولو بعد النفر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة
بعده ومن قلد بدنة تطوع او نذر او جزاء صيد ونحو وتوجه معها
يريد الحج فقد حرم وان لم يلب فان بعث بها لتوجه فلا حتى يلحقها

الافى بدنة المتعة فان جلتها واشهرها اوقلة شاة لا يكون هرا
والبدن من الابل والبقر **باب القران والتمتع**
القران افضل مطلقا وهوان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات و
يقول بعد الصلوة اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرها لى تقبلها
منى فاذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف
القدوم وسعى فلو طاف طها طوافين وسعى سبعين جاز واساء
ثم حج كما مر فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر ذبح دم القران شاة
او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر
والا فضل كون اخرها يوم عرفه وسبعة اذ افرغ ولو بمكة فان لم
يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف القارن بعرفة
قبل طوافه للعمرة فقد رخصها فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط
عنه دم القران والتمتع افضل من الافراد وهوان ياتى بالعمرة
فى اشهر الحج ثم حج من عامه فيحرم بها من الميقات ويطوف طها
ويسعى ويتحلل منها ان لم يسبق الهدى ويقطع التلبية بأول الطواف
ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن
فان عجز فكحكه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو فى شوال بعد
الاحرام بها لا قبله فان شاة سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه
وان كان بدنة قلدها بمزادة او نفلى وهو اولى من التجليل والاشعار
جايز عندها وهو شق سنامها من الایسر وهو الاشبه بفعله عليه

السلام

السلام او من الايمن ويكمن عند الامام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم
بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر حل من احراميه ولا تمتع ولا قران لاهل مكة
ومن هودا حل المواقيت فان عاد الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج
اقل من اربعة وانه بعد دخولها وحج كان متمتعاً وان كان طاف اربعة
فلا ولو عتمر كوفى فى اشهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج تمتعه وكذلك
اقام بمكة وقيل لا يبيع عندها ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها
وحج لا يبيع تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بهما وعندها يبيع وان لم
يعد وان بقى بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يبيع تمتعه
اتفاقا وما افسد الممتع من عمرته او حجة مضى فيه وسقط عنه دم
التمتع ومن تمتع فضحى لا يجزيه عن دم المتعة **باب الجنائيات**
ان طيب المحرم عضوا رزقه دم وكذا الوادة هن بريت وعندها صدقة
ولو خضب راسه بختا او ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا الوليس مخيطا
يوما كاملا او حلق ربع راسه او لحيته او حلق رقبته او باطيه واحدها
او عانته وكذا الوحلق محامجه وعندها صدقة وان قص اظافر يديه
ورجليه فى مجلس واحد فعليه دم وكذا الوقى اظافر يديه واحدة
او رجل وان قص اظافر يديه ورجليه فى اربعة مجالس فعليه
اربعة دماء وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر راسه
او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا الوحلق اقل من ربع راسه

او لحيته او حلق بعض رقبته او عانته او لعدا بطيه او راس غيره او
 قضى اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد في الخمسة المتفرقة
 دم وان طيب او لبس او حلق لعد رخيتران شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام
 ولو ارتدى او اتشح بالقيص او اتزر بالسراويل فلا بأس به وكذا لو دخل
 منكبه في القبا ولم يدخل يديه في كميته **فصل** وان طاف للقدوم
 او للصدر جنباً فعليه دم وكذا لو طاف للركن محدثاً او ترك طواف
 الصدر او اربعة منه او دون اربعة من الركن او افاض من عرفته قتل
 الامام او ترك السعي والوقوف بمزدلفة او رمى الجمار كلها او رمى
 يوم او رمى جميع العقبة يوم النحر واكثره ولو طاف للقدوم او
 للصدر محدثاً فعليه صدقة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر
 او رمى احدى الجمار الثلاث ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقي
 محرماً ابداً حتى يطوفها وان طافه جنباً فعليه بدنة والا فضل ان
 يعيده ما دام بمكة ويسقط الدم ولو طاف للصدر طاهراً في اخر ايام
 التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه دم ولو كان بعد ما طاف
 له جنباً فذمان وعند هادم فقط ايضا وان طاف لعمرة وسعى محدثاً
 يعيدها فان رجع الى اهله ولم يعدها فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف
 فقط هو الصحيح وان جامع الحرم في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة
 ولو ناسياً فسدت حجه وعي في فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه ان

يفترق

يفترق من زوجته في القضا وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد
 وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قتل او
 لمسه بشيء وان لم ينزل وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر فسدت
 وقضاها وان بعد طواف الاكثر لم يزل الدم ولا تنفس ولا شيء ان انزل
 بنظره ولو الى فرج وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه
 دم خلافا لهما وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم نسكاً على نسك هو قبله
 وان حلق في غير الحرم كحج او عمرة فعليه دم خلافاً لابي يوسف ولو عاود
 المعتز بعد خروجه فقصر فلا دم اجماعاً ولو حلق القارن قبل الذبح لم يمه
 ذمان وعند هادم والدم حيثما ذكر شاة تجزى في الاضحية والصدقة
 ما تجزى في الفطق **فصل** ان قتل محرم صيد او دل عليه من قتله
 فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او في
 اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها هدياً
 ان بلغت فذبحه بالحرم وان شاء اشترى بها طعاماً فتصدق به على
 كل فقير نصف صاع براء وصاع تمر او شعير اقل وان شاء صام عن
 طعام كل فقير يوماً فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام
 عنه يوماً كاملاً وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجثة فيما له نظير
 ففي الضبي شاة وفي الصنيع شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع
 جفنة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة ومالا نظير له فلكفه
 والعائد والناسي والعائد والمبتدي في ذلك سواء وان جرح الصيد

ير صح

او قطع عضوه او نتف شعره ضمن ما نقص من قيمته وان نتف ريشه
 او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة وان حلبه
 فقيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة البيض وان خرج من البيض فرخ
 ميت فقيمة الفرج ولا شيء بقتل غراب وحيدة وذئب وحية وعقرب
 وفانق وقلب عقور وبعوض وغيل وبرغوث وفرد وسلفاة
 وان قتل قملة او جرادة تضدق بما شاء ومثقة خير من جرادة ولا يتجاوز
 شاة في قتل السبع وان صال فلا شيء بقتله وان اضطر المحرم الى قتل
 الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاج
 ويطأهلى وصيد سمك وعليه الجزاء بذبح حمام سرور او طي مستأنس
 ولو ذبح صيدا فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف
 محرم آخر اكل منه ويجل للمحرم لحم صيد صاده حلال وذبحه ان لم يدله
 عليه ولا امره بصيده ولا اعانه ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه
 ارساله فان باعه رد البيع ان كان باقيا وان فات لزمه الجزاء ومن
 احرم وفي بيته او قصده صيد لا يلزم ارساله وان اخذ حلال صيدا
 ثم احرم فارسله احد ضمن المرسل بخلاف ما اذا اخذ محرم فان قتل
 ما اخذه المحرم محرم آخر ضمنا ورجع اخذه على قاتله وان قتل الحلال
 صيد الحرم فعليه قيمته وان حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حشيش
 الحرم او شجر غير منبت ولا ما ينبت الناس فمن قيمته الا ما جف والتف
 متعين في هذه الاربعة ولا يجزى الصوم وحرم رمي حشيشه وقطعه

الاذا فرغ

الا اذا فرغ وكل ما على المفرد به دم على القارن به دمان الا ان يجاوز
 الميقات غير محرم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان
 قتل حلا لان صيد الحرم فعليه ما جزاء واحد ويبطل بيع المحرم الصيد
 وشراؤه ومن اخرج طيئة الحرم فولدت وما تافضت بهما وان ادى جزاءها
 ثم ولدت لا يفرض الولد **باب مجاوزة الميقات بلا احرام**
 من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزم دم فان عاد اليه محرما ملتبسا
 سقط وعندها يسقط بعوده محرما وان لم يلبث وان عاد قبل
 ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعرق ثم افسدها و
 قضاه وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط وان دخل كوفي
 البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم وميقاته البستان
 ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عتق فلو عاد واحرم بحجة
 الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان بعد عامه
 لا يسقط وان جاوز ملكي او تمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاوز
 الميقات ووقوفه كطوافه **باب اضافة الاحرام الى**
الاحرام ملكي طواف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاه
 حج وعتق فلو اتمها صح وعليه دم ومن احرم بحج ثم باخر يوم النحر
 فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه ولا لزمه وعليه
 دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر وعندها ان لم يقصر فلا دم
 عليه ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم ولو احرم

افاق الحج ثم بعق لزمه فان وقف بعرفة قبل افعال العمرة فقد رخصها
لا لتوجه ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج نذر رخصها وقضيا
وعليه دم فان مضى عليها صح ولزمه دم وهو دم جبري الصحيح و
ان اهل الحاج بعق يوم النحر وايتام التشريق لزمته ولزمه رخصها
وقضائها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم ومن فاته الحج فاحرم
الحج او عمرة لزمه الرخص والقضاء والدم **باب احصاء**
والنفقات ان احصر المحرم بعد قدا ومرض او عدم محرم او ضياع نفقة
فله ان يبعث شاة تدح عنه في الحرم في وقت معين ويحلل بعد ذبحها
من غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف وان كان قارنا يبعث دمين
ويجوز ذبحها قبل يوم النحر في الحل وعندها لا يجوز قبل يوم النحر
ان كان محصرا بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمرة وعلى
المفترعة وعلى القارن حجة وعمرتان فان زال احصار بعد بعث الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزم المفترى وان
امكن ادراكه فقط تحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل **باب**
ومن منع بمكة عن الركبتين فهو محصر وان فذر على احدهما فليس
محصر ومن فاته الحج بنفقات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوت للعمرة وهي احرام وطواف
وسعي ويجوز في كل السنة وتكون يوم عرفة والنحر وايتام التشريق
ويقطع التلبية فيها باول الطواف **باب الحج عن الغير**

يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا تجوز في البدنية بحال وفي
المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لا عند القدرة ويشترط الموت او العجز
الدائم الى الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا للنفل فمن عجز فالحج صح
ويقع عنه وينوي النائب عنه فيقول لبيك بحجة عن فلان ويرد
ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة ويجوز ايجاج الضرورة والمرأة
والعبد وغيرهم اولى ومن امره رجلان فاحرم حجة عنهما من نفقتهما
والحجة له وان ابيهم الاحرام ثم عتين احدهما قبل المفترى صح خلافا لابي
يوسف وبعد ولا ودم المتعة والقران على المأمور وكذا دم الجناية ودم
الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف وان كان ميتا ففي ماله وان
جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان مات المأمور في الطريق حج من
منزل امره من ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث مات المأمور
لكن عند ابي يوسف بما بقي من الثلث وعند محمد بما بقي من المال المدفوع
ومن اهل حجة عن ابويه ثم عتين احدهما جاز وللانسان ان يجعل ثواب
عمله لغيره في جميع العبادات **باب الهدى** هو من
ابل او بقرا وغنم واقلة شاة ولا يجب تعريفه ويجزى فيه ما يجزى في الا
ضحية ويجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جنبا او جامع
بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يجزى فيها الا البدنة ويأكل من هدى
القطر والنتعة والقران لانهما غيرهما وخض ذبح هدى المتعة والقران
بايام النحر دون غيرهما والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به على فقراء

الحرم وغيره ويتصدق بجله وخطامه ولا يعطى اجر الجزاء منه ولا يركبه الا
عند الضرورة فان نقص بركوبه ضمنه ولا يحلبه فان حلبه تصدق
به وينضح مزرعه بالماء البارد ليقطع لبنه فان عطب الهدى الواجب
او تعيب فاحشا اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشا وان عطب التطوع
نخره وصنع بغيره بدنه وضرب به صفحته ولا ياكل منه هو ولا غنى وليس
عليه غيره وتقتل بدنة التطوع والمتعة والقران لا غيرها **مسائل**
منشورة شهد وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم التخریطت ولو شهدوا
انه يوم التروية صحت ومن ترك الحجرة الاولى في اليوم الثاني فان شاء
رماها فقط والاولى الى يرمى الكل ومن نذر ان يحج ماشيا يحشى من بيته
حق يطوف الزيارة وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم خلال اشترى
امة محرمة بالاذن له ان يجلتها والاولى تحليلها بقص شعر او ظفر
قبل الجماع **كتاب النكاح** هو عقد يرد على ملك المتعة
قصدا يجب عند الترقان ويكره عند خوف الجور ويسن موكد احالة
الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول هلاها بلفظ الماضي او لهما كزوي
فقال زوجت وان لم يعلم معناها ولو قال دأدي او يذير فتى فقال
داد او يذير فتى بلا ميم صح كبيع وشراء ولو قال لعند الشهود ما زن و
شويتم لا ينعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتعليك العين
في الحال كبيع وشراء وهبة وصدقة وتعليك لا باجارة واباحة واعارة
ووصية وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر وحصن حزين او حن

ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج
ان يزوج

دخول

وخرتين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة سامعين معا لفظهما
فلا يصح ان سعا متفرقين وجاز كونهما فاسقين او محدودين في قدن
او عيين او ابني العاقدين او ابني احدهما ولا يظهر بشهادتهما عند
دهوى القريب وصح تزويج مسلم ذمية عند ذميين خلافا لمحمد
ولا يظهر بشهادتهما ان ادعت ومن امر رجل ان يزويج صغيرته
فزوجها عند رجل صح ان كان الاب حاضرا والا لا ولذا لو زوج الاب
بالغة عند رجل ان حضرت صح والا فلا **باب المحرمات**
يحرم على الرجل امه وجدته وان علت وبنته وبنت ولد وان سفلت
ولخته وبنتها وبنت اخيه وان سفلت او عمت وخالته وام امراته مطلقا
وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه وان علا وابنه وان سفل والكل رضاعا
والجمع بين الاختين نكاحا ولو في عدة من باني او رجعي او وطيا على كمين
فلو تزوج لخت امته التي وطئها لا يطاق واحدة منهما حتى يحرم الاخرى
ولو تزوج اختين في عقدين ولم تعلم الاولى فرق بينهما وبين ما وطئها
نصف مهر والجمع بين امرأتين لو فرضت احديهما ذكر يحرم عليه الاخرى
بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها الامن والزنى يوجب حرمة المصاهرة
وكذا المس بشهوة من احد الجانبين ونظره الى فرجها الداخل ونظرها
الى ذكره بشهوة وما دون تسع سنين غير مشتهاة به يفتى ولو انزل
مع المس لا تثبت الحرمة هو الصحيح وصح نكاح الكتابية والقبايل المونة
بنبي المقر بجناب لا عابدة كوكب وصح نكاح المحرم والحرمة والامة

Cop King University

المسئلة والكتابية ولومع طول الحرية والحرية على الامة واربع فقط للحر ايل
واما وللعبد شتان وجلي من زنا خلا فالابي يوسف ولا توطا حتى تضع و
موطوة سيدها اوزان ولو تزوج امرأتين بعقد ولجديهما محرمة مع كاح
الاخرى والمستى كله لها وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته
او سيده او وثنية ولا خامسة في عدة رابعة ابانها ولا امة على حرة
او في عدتها خلا فاطها فيما اذا كانت عدة البائن ولا حامل من سبي او حامل
ثبت نسب حملها ولو من سيدها ولا تكاح المتعة والموقت **باب الاول**
والاكفا نقد كاح حرة مكلفة بلا ولي وله الاعتراض في غير
الكفو وروي الحسن عن الامام عدم جوازه وعليه فتوى قاضي خان
وعند محمد بن محمد موقوف ولو من كفوء ولا يجبر ولي بالغة ولو بكر فان
استاذن الولي البكر فسكت او ضحك او بكت بلا صوت فهو اذن
ومع الصوت ردة وكذا لو زوجها قبلها الخبر بشرط في ما تسمية الزوج
لا المهر هو الصحيح ولو استاذنها غير الولي فلا بد من القول وكذا لو
استاذن الثيب ومن رالت بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة او غيبس
فهي بكر وكذا لو زالت بزنا خفي خلا فاطها ولو قال لها الزوج سكت وقالت
رددت ولا بينة له فالقول لها وتختلف عندها لا عند الامام وللولي الكاح
المجنونة والصغير والصغيرة ولو ثيبا فان كان ابا او جد الزم وان كان
غيرهما فلها الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلا فالابي يوسف
وسكوت البكر رضوي ولا يمتد خيارها الى اخر المجلس وان جهلت ان لها

الخيار بخلاف المعتقة وخيار العلام والثيب لا يبطل ولو قام من المجلس
مالم يرضيا صريحا او دلالة وشرط القضا للفسخ في خيار البلوغ لا في
خيار العتق فان مات احد هما قبل التقريظ ورثه الآخر بلغا او لا
والولي هو العصبة نسبيا او سببا على ترتيب الارث وابن المجنونة
مقدم على ابيها خلا فالمحمد ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا
كافر على ولد المسلم فان لم يكن عصبة فلا له ثم الاخت لا بويين
ثم للاخت لا ب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب
التزويج عند الامام خلا فالمحمد وابو يوسف مع محمد في الاشهر ثم
لموت المولاة ثم لقاض في منشوره ذلك وللأبعد التزويج اذا
كان الاقرب غائبا بحيث لا ينتظر الكفو الخاطب جوابه وقيل مساقا
السفر وقيل لا تنصل القوافل اليه في السنة الآمرة ولا يبطل بعوده
ولو زوجها وليان متساويان فالعبرة للاسبق وان كانا معا بطلا
ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح **فصل** تقبيل الكفالة في النكاح
نسبا فقرش بعضهم اكفا بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا لهم
بل بعضهم اكفا بعض وبنوا باهلة ليسو كفوء غيرهم من العرب وتقبيل
في العجم اسلاما وحرية فمسلم او حر ابوه كافر او رقيق غير كفوء
لمن لها اب في الاسلام او الحرية ومن له اب فيه او فيها غير كفوء
لمن لها ابوان خلا فالابي يوسف ومن له ابوان كفوء لمن لها ابان وتقبيل
ديانة خلا فالمحمد فليس فاسق كفوا بنت صالح وان لم يعلم في اختيار

الفصل في تقبيل ما لا فالعاجز عن المهر المجل أو النفقة غير كفؤ للفقيرة
والقادر عليها كفؤ لذات أموال عظام عند أبي يوسف خلافا للمصنفين
وتقبيل حرقه عندها وعن الإمام روايتان في حايك أو حجام أو كنان
أو دباغ غير كفؤ لعطار أو برار أو صراف به يفتى ولو تزوجت غير
كفؤ فلولي أن يفرق وإذا أن نفقت عن مهر مثلها إلهان يفرق أن لم
يتم خلافا لها وقبضه المهر وتجهيزه أو طلبه بالنفقة رضی لاسكوت
وأن رضی أحدا لا وليا فليس بغيره الاعتراض **باب** ووقف تزويج فضولي
أو فضولين على الأمانة ويتولى طرفي النكاح ولحد بان كان وليا من
الجانبين أو وكيلاً منهما أو ولياً وأصيل أو ولياً أو وكيلاً أو وكيلاً
وأصيل ولا يتولاها فضولي ولو من جانب خلافاً لأبي يوسف ولو أمره
أن يزوجه امرأة فزوجه أمة لا يصح عندها وهو الاستحسان وعند
الإمام يصح ولو تزوجه امرأتين في عقد لا يلزم واحدة منهما ولو زوج
الأب أو الجد الصغير أو الصغيرة بغير فاحش في المهر أو من غير كفؤ
جاء خلافاً لها وليس ذلك بغير الأب والجد **باب** المهر
يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه وأقله عشرة دراهم فلو تمي دورها لزمت
العشرة وإن سماها أو أكثر لم يسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه
بالطلاق قبل الدخول والخلو الصحيحة وإن سكنت عنه أو نفاه لم يسم
المثل بالدخول أو الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلو منقعة معتبرة بحاله
في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تراد على نصف مهر المثل وهي درج

وخار ومحفقة وكذا الدلم لو تزوجها بخبر أو خنزير أو بهذا الدن المخل فاذا
هو خير خلافاً لها أو بهذا العبد فاذا هو خير خلافاً لأبي يوسف أو يتوب
أو بدابة لم يبيح جنسها أو بتعليم القرآن أو بخدمة الزوج لغيرها سنة
وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو أن يزوجه
بنته على أن يزوجه بنته أو اخته معا وضد بالعقدين ولو تزوجها على
خدمة لها سنة وهو عبد فلها الخدمة ولو أعتق أمته على أن يتزوجها
فعتقها صداقها عند أبي يوسف وعندهما لها مهر المثل ولو ابت أن
تتزوج ففعلها قيمتها إله إجماعاً والمفوضة ما فرض لها بعد العقد أن
دخل أو مات والمتعة أن طلق قبل الدخول وعند أبي يوسف نصف ما
فرض وإن زاد في مهرها بعد العقد لزمت وتسقط بالطلاق قبل الدخول
وعند أبي يوسف تنصف أيضاً وإن حطت عنه من المهر صح وإذا خلاها
بلا مانع من الوطئ حساً أو شراً أو طبعاً كرض عيغ الوطئ ورتق وصوم
رمضان وأحرام فرض أو نفل وجبض ونفاس لزمه تمام المهر ولو كان
خضياً أو عتيقاً وكذا لو كان مجبوراً خلافاً لها وصوم القضاء غير مانع في
الأصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلوة مانع والعدة تنجب
بالخلوة ولو مع المانع احتياطاً والمتعة واجبة مطلقة قبل الدخول لم يسم
لها مهر ومستحبة مطلقة بعد الدخول وغير مستحبة مطلقة قبله سمي لها
مهر ولو سمي لها الفاء قبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول صح عليه
بنصفه وكذا كل مكبل ومورون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل والباقي

لا يرجع خلافا لها ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها
الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فوهبته
لا يرجع احدها على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبته قبل القبض
او بعده وان تزوجها باللف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا
يتزوج عليها فان وفي فلها الالف ولا فمهر المثل ولو تزوجها على الف
ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام فلها الالف والا فمهر
المثل لا يزاد على الالفين ولا ينقص عن الف وعندها لها الالفان ان
اخرجها ولو تزوجها بهذا العبد وبهذا العبد فلها الاعلى ان كان مهر
مثلا او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثله ان كان بينهما
وعندها لها الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى
اجمعا وان تزوجها بهذا العبد والعبد فاذا احدها حر فلها العبد
فقط عند الامام ان ساوى عشرة وعند ابى يوسف العبد مع قيمة الحر
لو كان عبدا وعند محمد العبد وقام مهر المثل ان هو اقل منه وان
تزوجها على فريس او ثوب هر وى بالغ في وصفه او اخير بين دفع
الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكمل او موزون بين جنسه
لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله
ان يواخ في وصفه وان شرط البكارة فوجدتها ثيبا لزمه كل المهر
وان اتفقا على قدر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعبر ما اعلناه
وعند ابى يوسف ما اسراه ولا يجب شئ بلا وطئ في عقد فاسد وان خلا

فان وطئ وجب مهر المثل لا يزاد على المسمى وعليها العدة وابتدأوها من حين
التفريق لا من آخر الوطيات هو الصحيح ويثبت فيه النصف ومدة من
حين الدخول عند محمد وبه يفتى ومهر مثلها يعتبر بقوم ابها ان تساوى
سنا وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيابة فان لم يوجد
منهم فمن الاجانب فان لم يوجد جميع ذلك فابى جدمه ولا يعتبر بامها او
خالتها ان لم تكونا من قوم ابها وصح صفان وليها مهرها وتطالب من
شأت منه ومن الزوج ويرجع المولى على الزوج اذا ادعى ان ضمن بامر
والافلا وللمرأة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفىها قدر ما يتن
تجمله من مهرها كالا او بعضا ولها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها
الثقة لو صنعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لها فيما اذا
كان الدخول برضاها غير صبيته ولا مجنونة وان لم يبين قدر المهر فقد
ما يحل من مثله عرفا غير مقدّر بربع ونحوه وليس لها ذلك لو احل كله
خلافا لابى يوسف واذا اوفاهها ذلك فله نقلها حيث شاء ما دون السفر
وقيل له السفر بها في ظاهر الرواية والفتوى على الاول وان اختلفا في قدر
المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر وله ان كان كما قال او
اقل وان كان بينهما تخالفا ولزم مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول
لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر وله ان كانت كنصف ما
قال او اقل وان كانت بينهما تخالفا ولزم المتعة وعند ابى يوسف القول
له قبل الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها وايضا برهن قبل

وان برهننا في سنته اولى حيث يكون القول لها ويثبتها اولى حيث
يكون القول له وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما
كحياتهما وفي موثقنا ان اختلفت الورثة في قدره فالقول لورثة
الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد كالحيوة وان اختلفوا
في اصله يجب مهر المثل عندها وبه يفتى وعند الامام القول لمنكر
التسمية ولا يجب شي وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال
مهر فالقول له في غير ما هي للاكل وان نكح ذمي ذمية او حر ذمي
حربية ثمة على ميتة او بلا مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لها
خلا فالحما سواء وطئت او طلقت قبله او مات احدهما وان نكحها
بخر او خنزير معين ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك
وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند ابي يوسف
مهر المثل في الوجهين وعند محمد القيمة فيهما وفي الطلاق قبل
الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف القيمة عند من
اوجبه **باب نكاح الرقيق** نكاح العبد والامة والمذنب
والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجاز نفد وان رد
بطل وقوله طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها فان نكحها باذنه
فالمهر عليهم يباع العبد فيه ويسعى المذنب والمكاتب ولا يباعان
واذنه لعبد بالنكاح يشمل جائزه وفاسده فيباع في المهر لو نكح
فاسدا فوطئ ويتم الاذن به حتى لو نكح بعد جائز توقف على الاجازة

وان تزوج عبده الماذون المديون صح وهي اسوة الغرما في مهر مثلها
ومن زوج امته لا يلزمه تنويرها ويطا الزوج متى طغر ولا نفقة عليه
الا بالتزوية وهي ان يخلى بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخدها
فان بواها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام فلا
تسقط وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط للمهر بخلاف ما لو
قتلت الحرة نفسها قبله ولا اذن في العزل عن الامة للسيد وعندها
لها وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار في
الفسخ حرًا كان زوجها او عبداً وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفقته
وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيدان وطئت قبل العتق ولها ان
وطئت بعد ومن وطئ امة ابنة فولدت فادعاه ثبت نسبته منه و
لزمه قيمتها لامهرها ولا قيمة ولها ونصير ام ولد والحبد كالاب بعد
موته لا قبله وان زوج امته اباه جاز وعليه مهرها لا قيمتها فان
اتت بولد لا نصير ام ولد وهو حر بقربته حره قالت لسيدجها العتقه
عني بالف ففعل ففسد النكاح ولزمها الالف والاولاها ويصح عن كفارتها
لو نوت به وان لم تقل بالالف لا يفسد والاولاها خلا لا لابي يوسف وللمولى
لجار عبده وامته على النكاح دون مكاتبته ومكاتبته **باب**
نكاح الكافر واذا تزوج كافر بلا شهود او في عتة كافر وذلك جائز
في دينهم ثم اسلم اقر اعليه خلا فلها في العدة ولو تزوج المجوسى
بمحمه ثم اسلم او لحدهما فرق بينهما وكذا الوثرافعا اليها وبمرا فعة

احدثها لا يفرق خلافا لها والطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم
 احدثها وكتابت ان كان بين كتابتي ومجوسى ولو اسلمت زوجة الكافر
 او زوج المجوسية عرض الاسلام على الآخر فان اسلم ولا فرق بينهما
 فلان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لا ان ابنت هي وطها
 المهر لو بعد الدخول والا نصفه لو ابى ولا شى لو ابنت ولو كان ذلك في
 دارهم لا تبين حتى تحيض ثلثا قبل الاسلام الآخر وان اسلم زوج الكتابية
 بقى نكاحهما وتبلى الدارين سبب الفرقة لا السبى فلو خرج احدهما
 اليها مسلما او اخرج مسييا بآنت وان سبيامعلا لا ومنها جرت اليها
 بآنت ولا عدة عليها خلافا لها واراد اذ لحد الزوجين فسح في الحال
 ولو طوة المهر وغيرها نصفه ان ارتد ولا شى لها ان ارتدت وعند
 محمد ارتداد الرجل طلاق وان ارتد امعا واسلم امعا لا تبين وان
 اسلما متعاقبا بآنت ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة **أحد باب**
القسم يجب العدل فيه بيتوته لاوطيا والبكر والتيت والجديدة
 والقديمة والمسئلة والكتابية فيه سواء وللأمة والمكاتب والمذبة
 وام الولد نصف الحرة ولا قسم في السفر فيسافر بمن شاء والفرقة لحد
 وان وهبت قسمها لغيرها صح وطها ان ترجع **كتاب الرضاع**
 هو مص الرضيع من ثدى الاممية في وقت مخصوص وثبت حكمه
 بقليله وكثيره في مدته لا بعد ها وهي حلال ونصف وعندهما
 حلال فيجزم به ما يحرم من النسب الآجة ولده ولخت ولده وعقوله

رزاق
 رانكر
 سمع الكسح
 هاء

ولم اخيه واخته وامرعة وعمته او خاله او خالته والاخا بن المرأة لها
 وقس عليه وتخل اخت الاخ رضاعا ونسبا كاخ من الاب له اخت من امه تمل
 لاخته من ابية ولا حل بين رضيعي ثدى وان اختلف زمانها ولا بين
 رضيع وولد مرضعته وان سفل وولد زوج لبنها منه فهو اب للرضيع
 وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عمة ولا حرمة لورضع من ثاة
 او من رجل ولا في الاحتقان لبن المرأة ولبن البكر والميتة محرم وكذا
 الاستعاط واللبن المخلوط بالطعام لا يجزم خلافا لها عند غلبة اللبن
 ويعتبر الغالب لو خلط بماء او دواء او لبن ثاة وكذا لو خلط بلبن
 امرأة اخرى وعند محمد تتعلق الحرمة بهما وان ارضعت ضرتهما
 حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم نوطا وللصغيرة نصفه ويرجع به على
 الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به او قصدت
 دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه مفسد والقول قولها فيه وانما
 يثبت الرضاع بما يثبت به المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى
 الخطا صدق **كتاب الطلاق** هو رفع القيد الثابت شرعا
 بالنكاح احسنه تطليقها واحدة في طهر لا جماع فيه وتركها اختي تنفي
 عدتها وحسنه وهو سنى تطليقها ثلثا في ثلثة اطهار لا جماع فيها
 ان كانت مدخولا بها ولغيرها طلقة ولو في الحيض ولايسة والصغيرة
 والنامل يطلق للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تطلق الا في
 السنة الواحدة وجاز طلاقهن عقيبا لجماع ويدعيه تطليقها

ثلاثا أو اثنتين بكلمة واحدة أو في طهر واحد لا رجعة فيها أو في طهر جامعها
فيه وكذا تطليقها في الحيض ويجب مراجعتها في الأصح وقيل تستحب
فإذا ظهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها أن شاء وعندها يجوز أن
يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطة أنت طالق
ثلاثا للسنّة وقع عند كل طهر واحدة وإن نوى الوقوع جملة صحعت
بنيتها ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها أو سكران أو أحرس
بإشارته المعهودة لا طلاق صبي ومجنون ونأيم وسيّد على زوجة عبد
واعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت عبد وطلاق الأمة ثنتان
ولو تحت حر **باب إيقاع الطلاق** صريحه ما استعمل فيه خاصة
ولا يحتاج إلى نية وهو أنت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكلّ منها
واحدة رجعية وإن نوى أكثر أو بآينه وقوله أنت الطلاق أو أنت طالق
الطلاق أو أنت طالق طلاقا ويقع بكلّ منها واحدة رجعية وإن نوى
ثنتين أو بآينه وإن نوى الثلاث وقع ويقع بإضافته إلى جملتها كما
مترأى إلى ما يعتبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والراس والوجه والروح
والبدن والجسد والفرج أو إلى جزء شائع منها كصفها وثلاثها لا
بإضافته إلى يديها أو رجلها أو ظهرها أو بطنها ولو طلقها نصف
تطليقة أو سدسها أو ربعها طلقت ويقع في أنت طالق ثلاثة أضافا
تطليقتين ثلاث وفي ثلاثة أضافا تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي
من واحدة إلى ثنتين أو مابين واحدة إلى ثنتين واحدة وعندها ثنتان

وفي إلى ثلاث ثنتان وعندها ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة إن لم ينو
شيئا أو نوى الضرب والحساب وإن نوى وثنتين أو مع ثنتين فطلاق واحد
غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين وإن نوى مع ثنتين فثلاث فيهما
أيضا وفي ثنتين في ثنتين في ثنتان وإن نوى الضرب في أنت طالق
من هنا إلى الشام واحدة رجعية وفي أنت طالق بمكة أو في مكة تطلق
للمحال حيث كانت ولو قال إذا دخلت مكة أو في دخولك لا يقع ما لم تدخلها
وكذا الدار **فصل** قال لها أنت طالق غدا أو في غد يقع عند المصباح
وإن نوى الوقوع وقت العصر صحعت ديانة وفي الثاني فضاء أيضا
خلافها ولو قال أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يعتبر الأول ذكرًا
ولو قال أنت طالق قبل أن تزوجك فهو لغو وكذا أنت طالق أمس و
قد نكحها اليوم وإن كان نكحها قبل أمس وقع الآن ولو قال أنت طالق
ما لم اطلقك أو متى لم اطلقك أو متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للمحال
حتى لو غلق الثلاث وقعن بسكوته وإن وصل أنت طالق وقع واحدة
ولو قال إن لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت لحدّها وإذا بلا نية
مثل أن وعندها مثل متى ومع نية الشرط والوقت فما نوى واليوم
للنهار مع فعل ممتد وطلق الوقت مع فعل لا يمتد ولو قال امرئ بك
يوم يقدم ريد فقدم ليلا لا يتخير وإن قال يوم تزوجك فانت
طالق فنكحها ليلا وقع ولو قال أنا منك طالق فهو لغو وإن نوى
ولو قال أنا منك بآين أو عليك لحام بآنت أن نوى ولو قال أنت طالق

مع موق او مع موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة ولا خلافا لمحمد
في رواية وان ملك امراته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد فلو
طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهي امه انت طالق شتين مع اعتناق
سيد كفايا لكان عتقها ملك الرجعة وان علق طلقتهما بجي الغد وعلق
مولاهما عتقها به فجاء لا تخل له الا بعد زوج آخر وعند محمد عليك الرجعة
وتعتد كالحره اجماعا **فصل** لو قال لها انت طالق هكذا مشيرا باصبعها
وقع بعددها فان اشار ببطونها فعتبر المفسورة وان بظهورها فعتبر
المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من الشقة بان قال انت طالق
باين او البتة او اخش الطلاق او اخبته او شقه او طلاق الشيطان
او البدعة او كل جبل او كالف او مل البيت او نظليقة شديدة او
طويلة او عريضة وقع واحدة باينة بلائية وكذا ان نوى الشتين
الا ان نوى بقوله طالق واحدة ويقول باين او البتة اخرى فيقع باينان
وصحت نية الثلاث في الكل **فصل** طلق غير المدخول بها ثلاثا وقص
وان فرق بانت بالاولى ولا تقع الثانية ولو قال انت طالق واحدة ولا
وقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة ولو قال بعد
واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة فثنتان وفي الموطأ
ثنتان في الكل ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة
فدخلت يقع واحدة وعند ثنتان ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقا
ويقع بعدد قرن بالطلاق لانه فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت

طالق واحدة لا تطلق **فصل** وكنايتهما احتمله وغيره ولا يقع بها
الابنية او دلالة حال فنهما اعتدى واستبرأ رحك وانت واحدة
يقع بكل منهما واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة باينة الا ان
ينوى ثلاثا فيقعن ولا يصح نية الشتين وهي باين بته بته حرام
خلية بريبة حبلك على غاربك الحق باهلك وهبتك لاهلك تنك
فارقتك امرك بيدك اختاري انت حره تقضي تخري استري
اغري اخري اذهبي قومي ابتغي الازواج فلو انكر النية صدق
مطلقا حالة الرضى ولا يصدق قضاء عند ذكر الطلاق فيما
يصالح الجواب دون الرد ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق
دون الرد والشتم ويصدق ديانة في الكل ولو قال ثلاث مرة
اعتدى ونوى بالاولى طلاقا وبالباقي حيفا صدق وان لم ينو
بالباقي شيئا وقع الثلاث وتطلق بلسن لي بامرأة اولست لك
بزواج ان نوى الطلاق والصريح يلحق الصريح والباين والباين
يلحق الصريح لا البايين الا اذا كان معلقا بالشرط **باب التفويض**
واذا قال لها اختاري بيني الطلاق فاختارت نفسها في مجلسها
الذي علمت به فيه بانت بواحدة ولا تصح نية الثلاث وان قامت
منه او اخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس والاختيار
في احد كلامهما وان قال لها اختاري فقالت اذا اختار نفسي او
اختارت نفسي تطلق وان قال ثلاث مرات اختاري فقالت اخترت

الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع الثلث بلائية وعندهما واحدة بائية
ولو قالت اخترت لاختياره وقع الثلث اتفاقا ولو قالت طلقت
نفسى واخترت نفسى بتطبيقه بانت بوحدة فى الاصح وقيل عليك
الرجعة ولو قال امرك بيدك فى تطبيقه او لختارى بتطبيقه فاختار
نفسها وقع واحدة رجعية ولو قال امرك بيدك بنوى ثلاثا فقلت
اخترت نفسى بوحدة او بجمعة واحدة وقع الثلث وان قالت طلقت
نفسى واحدة واخترت نفسى بتطبيقه فواحدة بائية ولو قال
امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل وان ردت اليوم لا يرد
بعد غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت اليوم لا يبقى غدا
ولو مكنت بعد التفويض يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست او
جالسة فاثبات او متكىة فقعدت او على دابة فوقفت او دعت
اباها للمشورة او شهودا للاشهاد لا يبطل خيارها وان سارت
دابتها بطل لا يسير فلان هي فيه ولو قال لها طلقى نفسك ولونى
او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قالت او بنت نفسى
وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن ولغت بنية التنتين ولو قالت اخترت
نفسى لا تطلق ولا عليك الرجوع بعد قوله طلقى نفسك وتيقيد المجلس
الا اذا قال متى شئت ولو قال لها طلقى ضرتك او لاخرى طلق امرأتى
ملك الرجوع ولا يتيقيد بالمجلس الا اذا زاد ان شئت ولو قال لها طلقى
نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وقع واحدة وفى عكسه لا يقع شئ

وعندها

وعندها تقع واحدة وفى طلقى نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة
يقع شئ وكذا فى عكسه وعندهما يقع واحدة ولو امرها بالباين والرجعي
فعلست وقع ما امر ولو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت
فقال شئت بنوى الطلاق لا يقع وكذا لو علق المشيئة بعدوم وان
علقت بوجود وقع ولو قال انت طالق متى شئت او متى ما شئت او
اذا شئت واذا ما شئت فردت الامر لا يرد وطها ان تطلق واحدة
متى شئت ولا تزيد ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق
ثلاثا متفرقا لا مجموعا ولا بعد زوج آخر ولو قال انت طالق حيث شئت
او اين شئت لا تطلق ما لم تنشأ فى مجلسها ولو قال انت طالق كيف شئت
فان شئت موافقة لنيته رجعية او بائية وقع كذلك وان تخالفها
يقع رجعية وكذا ان لم تشا وعندهما لا يقع شئ وان لم تكن له بنية يقع
ما شئت ولو قال انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت ما شئت فى
المجلس لا بعده وان قال طلقى نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق
مادون الثلث لا الثلث خلافا لها **باب التوقيف** انما يصح
فى الملك كقوله لمنكوحته ان زرت فانت طالق او مضافا الى الملك كقوله
لاجنبية ان تكلمت فانت طالق فيقع ان تكلمها ولو قال للاجنبية ان
زرت فانت طالق فنكحها فزارت لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا
واذا ما وكل وكل ما ومتى ومتى ما وفى جميعها اذا وجد الشرط انتهت
البين الا فى كل ما فانها تنتهى فيها بعد الثلث ما لم تدخل على التزويج

او ثلاث

فلو قال كل ما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج
آخر وان قال كل ما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر
وروال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط لوقوع الطلاق لا الاخلال
اليمين فان وجد الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق ولا انحلت ولا
يقع وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا ارهنت وفي ما لا
يعلم الا من القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها فلو قال ان
حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي لا فلانة
وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى حرس
فقالت احب طلقت ولا يعتق ولا يقع في ان حضت ما لم يستمر الدم ثلاثا
فاذا استمر رفع من ابتدائه ولو قال ان حضت حيضة يقع اذا طهرت
ولو قال ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق
ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضا وثنتين تنزهها وتقضي
العدة ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرها فان وجد
او آخرها فيه وقع وان وجد او آخرها لا يقع ويبطل تخيير الثلاث
تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل
فوجد لا يقع شيء ولو علق الثلث او العتق بالوطى لا يجب العتق باللبث
بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا في الرجعي ما لم ينزع ثم يزوج خلا فلا ي
يوسف ولو قال ان نكحتها عليا فهي طالق فنكحها عليها في عدة البائين
لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او ان لم يشاء الله

او ما شاء الله او ما لم يشاء او الا ان يشاء الله لا تطلق وكذا ماتت قبل قوله
ان شاء الله وان مات هو يقع وفي انت طالق ثلاثا الاولى يقع ثنتان
وفي الاثنتين واحدة وفي الاثلاثا ثلاث **باب طلاق المريض**
الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث
ما يغلب فيها الهلاك كمرض يمنع عن اقامة مصالحه خارج البيت ومبارزته
رجلا وتقدمه ليقول في قضا او رجم فلو بان امراته وهو بتلك الحال
ثم مات عليها بذلك السبب او غيره وهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت
رجعية فطلقها ثلاثا ومبانة قبلت ابنه بشهوة ولو ابانها وهو
محصور او في صف القتال او محبوس لقضا او رجم او يقدر على القيام
بمصلحه خارج البيت لكنه متشكك او محبوم لا ترث وكذا المختلعة
او مخيرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلاثا بامرها او بغير امرها
لكن صح ثم ماتت ومن ارتدت بعد ما ابانها ثم اسلمت وكذا مفرقة
بسبب الحب او العنة او خيار البلوغ او العتق ولو فعلت ذلك وهي
مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت وهي في العدة ورثها
ولو ابانها بامرها في مرضه او تصادقا ان كانت حصلت في صحته
ومضت العدة ثم اوصى لها او اقربىي فلها الاقل من ارثها ومما
اوصى او اقربىي وان علق الطلاق بفعل جنسي او بجي الوقت فوجد فان
كان التعليق والشرط في مرضه ورثت وان كان لحدتها في الصحة
لا ترث وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت وكذا

لوعلق بفعلها ولا بد لها منه وها في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه
 خلافاً للمحمد وان كان لها منه بد لا تترث على كل حال وان قذفها ولا عن
 وهو مريض ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافاً
 للمحمد وان لم يكن لها وبانت به فان كان في المرض ورثت وان كان الايلاء
 في الصحة لا وفي الرجعي تترث في جميع الوجوه ان ماتت وهي في العدة والا
باب الرجعة هي استدامة النكاح القاييم في العدة فمن طلق
 ما دون ثلث بصرح الطلاق او بالثلث الاول من كنايةاته ولم يصفه
 بضرب من الشدة ولم يكن بمقابله ما له ان يرجع وان ابت ما دأ
 في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب حمة المصاهرة
 من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين ويندب الاشهاد عليها واعلامها
 بها ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدقت صحته والا فلا ولو
 قال راجعتك فقالت مجيبة له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح
 الرجعة خلافاً لها وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت فيها
 وصدقة سيدها وكذبته فالقول لها وعندها للسيد وفي عكسه
 القول للسيد اتفاقاً في الصحيح وان قال راجعتك فقالت مضت
 عدتي وانكرها فالقول لها واذا ظهرت من الحيض الاخير عشرة انقطعت
 الرجعة وان لم تغتسل وان انقطع لاقل لاما لم تغتسل او عيسى عليها
 وقت صلوة او تيمم ونظلي وعند محمد تنقطع بالتيمم وان لم تغتسل
 وفي الكتابية بمجرد الانقطاع اتفاقاً ولو اغتسلت ونسيت اقل من

عضواً انقطعت وان نسيت عضواً او كل من المضمضة والاستنشاق
 كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف كتمام العضو ولو طلق حاملاً
 او من ولدت منه وانكروا طينها له ان يرجع وان طلق من خلا بها
 وانكروا طينها فليس له ان يرجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة
 لاقل من عامين صحته الرجعة ولو قال لامرأته ان ولدت
 فانت طالق فولدت ولداً ثم آخر من بطن آخر فهو رجوة وان
 قال طما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطن فالثاني
 والثالث رجعة وتتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة
 بالاقراء والمطلقة الرجعية تتشوف وتزني ويندب ان لا يدخل
 عليها حتى يعلم ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر بها
 حتى يرجعها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ وله ان يتزوج
 مبانتة بما دون الثلاث في العدة وبعدها ولا تحل الحرة
 بعد الثلاث ولا الامة بعد التنتين الا بعد وطئ زوج آخر
 بنكاح صحيح ومضت عدته ولا تحل له بملك عيني ويحلها وطئ
 المراهق لا السيد والشرط الايلاج دون الانزال فان تزوجها
 بشرط التحليل كره وتحل للاول وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد
 ولا تحل للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول والزوج الثاني
 يهدم ما دون الثلث ايضا خلافاً للمحمد فمن طلقت زوجها وعادت
 اليه بعد آخر عادت بثلاث وعنده بما بقي ولو قال انطلقت الثلاث

انقضت عدتي منك وتخلت وانقضت عدتي والمدة تحتل ذلك
 فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها **باب الایلاء**
 هو الحلف على ترك وطى الزوجة مدته وهي اربعة اشهر للحرة وشهران
 للامة فلا ایلاء لو حلف على اقل منها وحكمه وقوع طلاقه باينة ان
 بر ولو زوم الكفارة او الجزاء ان حث فلو قال لزوجتي والله لا افرك
 او والله لا اقربك اربعة اشهر كان مؤلماً وكذا لو قال ان فركت فاعلى
 حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبدك حر فان قرعها في المدة
 حث وسقط الایلاء والایات بمضيها وسقط اليمين ان حلف على
 اربعة اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثانياً عاد الایلاء فان مضت
 مدة اخرى بلاوطء بانت باخرى فان نكح ثالثاً فكذلك فان تزوجها
 بعد زوج آخر فلا ایلاء واليمين باقية فان وطى لزم الكفارة او الجزاء
 ولا تبين بمضي المدة وان لم يطاء وكذا لو آلى من اجنبية او من مبانته
 اما الرجعية فكالزوجة ولا ایلاء فيما دون اربعة اشهر فلو قال
 والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدها كان ایلاء ولو مكث يوماً ثم
 قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بالایلاء وكذا لو قال
 لا اقربك سنة الا يوماً فان قرعها وقد بقي من السنة اربعة اشهر
 صار ایلاء ولو قال لا ادخل بصره وامراته فيها لا يكون مؤلماً وان عجز
 المولى عن وطئها بمرضه او مرضها او رفقها او صغرها اوجبها اولاد
 بينها وبينه مسافة اربعة اشهر فبيئته ان يقول فئت اليها ان استقر

العدر من وقت الحلف الى آخر المدة فلو زال في المدة تعين الفى بالوطء
 وان قال لها انت على حرام كان مؤلماً ان نوى التحريم او لم ينو شيئاً وان
 نوى ظهاراً فظهار وان نوى الكذب فالكذب وان نوى الطلاق فباين
 وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع الطلاق به بلاينة وكذا
 بقوله كل جلي على حرام او هرجه بدست راست كيرم بر من حرام للعرف
باب الخلع هو الفصل عن النكاح وقيل ان تقضى المرأة
 نفسها بمال ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شيء ان
 نشئ واخذ اكثر مما اعطاها ان نشئت والواقع به وبالطلاق على مال
 باين ويلزم المال المستمي وما صلح مهر اصلح بدال للخلع وان بطل العوض
 فيه يقع بايناً وفي الطلاق يقع رجعيّاً بلا شيء كما اذا خالعهما وطلقها
 وهو مسلم على خمر او خنزير او ميتة او قالت خالعتني على ما في يدي
 ولا شيء في يديها وان قالت على ما في يدي من درهم ولا شيء في يديها
 ثلاثة دراهم وان قالت من مال لزم مهرها وان خالعهما على عبدها
 الا بئ على اخابرية من ضمانه لا بئرا ولزمها تسليمه ان امكن والا
 قيمته ولو قالت طلقني ثلاثاً بالالف فطلق واحدة فله ثلاث لالف وبانت
 وفي على يقع رجعيّاً بلا شيء وعندها كالباء ولو قال لها طلقني نفسك
 ثلاثاً بالالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالالف
 او على الف فقبلت بانت ولزمها المال ولو قال انت طالق وعليك الف
 او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت وعنتي تجاً وان لم يقبل

وعندها لا مال يقبلها واذا قبلت لزم المال والخلع معاوضة في حقها
فيصح رجوعها قبل قبوله بعدما اوجبت بشرط الخيارها ويبطل با
لقيام عن المجلس قبل قبوله ويمتنع في حقه فلا يرجع بعدما اوجبت
ولا يصح شرط الخيار ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها وجانب
العبد في العتق على مال كجانبها ولو قال طلقتك اس بالفسخ لم تقبل
فقلت بل قبلت فالقول له ولو قال الباع كذلك فالقول للمشتري
والمباراة كالخلع ويبسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين
على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ما ضيعة
مفروضة ولا هو بنفقة عجلها ولم تعض مدتها ولا بمهر سلة وخلع
قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الا ما ستميا فيهما و ابو يوسف مع
الامام في المباراة ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها بما لها
لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح وفي الكبيرة يتوقف
على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال وطلقت ولو بشرط المال عليها
طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق وخلع المريضة مرض الموت
معتبر من الثلث **باب الظهار** هو تشبيهه زوجته او
عضو منها يعبر به عن جملتها او جزء شائع منها بعضو يحرم عليه النظر اليه
من محارمه ولو رضاعا **ولو قال** لها انت على كظها حتى او راسك
ونحوه او نصفك وشبهه او كبطنها او فخذها او كظها حتى او عمتي
ونحوها حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير

فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر والعود
الوجب للكفارة عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمنع نفسها منه و
تطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها واللفظ المذكور لا يحتمل
غير الظهار ولو قال انت على مثل امي او كامي فان نوى الكرامة
صدق او الظهار فظهار او الطلاق فباين وان لم ينو شيئا فليس بشيء
ولو قال انت على حرام كامي ونوى ظهارا او طلاقا فكما نوى ولو قال
حرام كظها حتى ونوى طلاقا او ابلاء فهو ظهار وعندهما ما نوى
ولا ظهار الا من الزوجة فلا ظهار من امته ولا من نكحها ابلا امرها وظاهر
منها فاجازت النكاح ولو قال لنسائيته انتن على كظها حتى كان مظاهرا
منهن وعليه لكل واحدة كفارة وان ظاهرا من واحدة مرارا في مجلس
او جماع فعليه لكل ظهار كفارة وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم
والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا
صبر سمع ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين ومكاتب لم يرد شيئا
ولا يجوز الاعي والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرى ومقطوع اليدين
او ارجليهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ويجنون مطبق
ومدبر وام ولد ومكاتب ادنى بعضهما ومعتق بعضه ولو اشترى
فرضيه بنيتها صح وكذا الوحر تر نصف عبده عنها ثم باقية قبل وطئ من
ظاهرها ولو حرر نصف عبده مشترك وضمن باقية لا يجوز خلافا
لها وكذا الوحر تر نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقية فان لم

يُجِدُّ مَا يَقْتَضِي صَامَ شَهْرِي مُتَابِعِينَ لَيْسَ فِيهِمَا رَمَضَانُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَيَّامِ
الْمُنَهِيَةِ فَإِنْ وَطِئَهَا فِيهَا لَيْلًا عَامِدًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا اسْتَنَافَ خِلَافًا
لِابْنِ يَوْسُفَ وَإِنْ أَفْطَرَ بَعْدَ رَاغِبِينَ عَذْرَا اسْتَنَافَ بِحَاغًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
الصَّوْمَ أَطْعَمَ هَوَاؤُنَا بِنَيْبَةٍ سِتِينَ مَسْكِينًا كُلَّ مَسْكِينٍ كَالْفِطْرِ أَوْ قِيَمَةِ ذَلِكَ
وَيَصِحُّ اعْطَاءُ مَنْ يَرْبِي مَعَ مَنُورٍ شَعِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَتَقَعُ الْإِبَاحَةُ فِي الْكُفَّارَاتِ وَ
الْفَدْيَةِ دُونَ الْمُتَدَقَّاتِ وَالْعَشْرِ فَلَوْ عَذَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ أَوْ غَدَّاهُمْ عَذَائِينَ
أَوْ عَشَّاهُمْ عَشَّائِينَ وَاشْبَعَهُمْ جَارَ وَإِنْ قَلَّ مَا أَكَلُوا وَلَا يَدَّ مِنْ الْأَدَامِ فِي
خَبَرِ الشَّعِيرِ دُونَ الْخُطَّةِ وَلَوْ أَطْعَمَ فَقِيرًا وَاحِدًا سِتِينَ يَوْمًا الْخِزَاءُ وَإِنْ
أَعْطَاهُ طَعَامَ الشَّهْرِ فِي يَوْمٍ لَا يَجْزِي إِلَّا عَنِ يَوْمٍ وَاحِدٍ فَإِنْ جَامَعَهَا فِي
خِلَالِ الْأَطْعَامِ لَا يَسْتَأْنِفُ وَلَوْ أَطْعَمَ سِتِينَ فَقِيرًا كُلَّ فَقِيرٍ صَاعًا عَنِ
ظَهَارِي لَا يَصِحُّ إِلَّا عَنِ وَاحِدٍ وَلَوْ عَنِ ظَهَارٍ وَافْطَرَ صَحَّ عَنْهَا وَكَذَا الْوَحْدُ
عَبْدِي عَنِ ظَهَارِي أَوْ صَامَ عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَطْعَمَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ
فَقِيرًا صَحَّ عَنْهَا وَإِنْ لَمْ يَقِمْ وَإِنْ حَرَّرَ عَنْهَا رَقَبَةً وَاحِدَةً أَوْ صَامَ شَهْرِي
ثُمَّ عَيَّنَ عَنْ أَحَدِهِمَا صَحَّ وَلَوْ عَنِ ظَهَارٍ وَقَتْلَ لَا وَإِنْ ظَاهَرَ الْعَبْدَ لَا يَجْزِيهِ
إِلَّا الصَّوْمُ وَإِنْ اعْتَقَ عَنْهُ سِتِينَ أَوْ أَطْعَمَ **بَابُ اللَّعَانِ**
هُوَ شَهَادَاتُ مَوْلَاةٍ بِالْإِيمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ بِمَقَامِ حَدِّ الْقَذْفِ
فِي حَقِّ الزَّوْجِ وَمَقَامِ حَدِّ الزَّنا فِي حَقِّهَا فَلَوْ قَذَفَ زَوْجَهَا الزَّنا وَكُلَّ
مِنْهَا أَهْلُ الشَّهَادَةِ وَهِيَ مَنْ يَجِدُّ قَادِفَهَا أَوْ فِي نَسَبٍ وَلِدَهَا وَطَابَتْ
بِجُوبِهِ وَجِبَّ عَلَيْهِ اللَّعَانُ فَإِنْ أَبَى جَبَسَ حَتَّى يَلَا عَنِ أَوْ يَكْذِبَ بِنَفْسِهِ

فَيَجِدُّ فَإِنْ لَاعَنَ وَجِبَّ اللَّعَانُ عَلَيْهَا فَإِنْ أَبَى جَبَسَ حَتَّى يَلَا عَنِ أَوْ يَقْذِفَهُ
فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ بَانَ كَانَ عَدَا أَوْ كَافَرًا أَوْ مُجَدِّدًا فِي قَذْفٍ
وَهِيَ مِنْ أَهْلِهَا حَدٌّ وَإِنْ كَانَ أَهْلًا وَهِيَ أَمَةٌ أَوْ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ مُجَدِّدَةٌ
فِي قَذْفٍ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ مَنْ لَا يَجِدُّ قَادِفَهَا فَلَا حَدَّ وَلَا لَعَانَ وَصَفْتُهُ أَنْ
يُبْدَأَ بِالزَّوْجِ وَيَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّي صَادِقٌ فِي مَارِئِيهَا بِهِ
مِنَ الزَّنا وَفِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا فِي مَارِئِيهَا بِهِ
مِنَ الزَّنا يُشِيرُ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ
أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي مَارِئِي بِهِ مِنَ الزَّنا وَفِي الْخَامِسَةِ عَصَبُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ
كَانَ صَادِقًا فِي مَارِئِي بِهِ مِنَ الزَّنا تُشِيرُ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ
الْقَذْفُ بِنَفْسِ الْوَلَدِ ذَكَرَهُ عَوَضَ ذِكْرَ الزَّنا وَإِنْ كَانَ بِالزَّنا وَنَفْيَ الْوَلَدِ
ذَكَرَاهَا قَادِفًا فَتَرَقَّ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا وَهِيَ طَلُوقٌ بَيِّنَةٌ وَيُنْفَى نَسَبُ الْوَلَدِ
إِنْ كَانَ الْقَذْفُ بِهِ وَيُلْحَقُ بِأُمِّهِ فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَدٌّ وَحَلٌّ
لَهُ إِنْ يَتَزَوَّجُهَا خِلَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ وَكَذَا إِنْ قَذَفَ غَيْرَهَا فَحَدٌّ أَوْ زَنْتٌ
فَحَدٌّ وَلَا لَعَانَ بِقَذْفِ الْآخَرِ وَلَا يَنْفَى الْحَمْلَ وَعِنْدَهَا يَلَا عَنِ أَنْتَ
تَبَهُ لَا قَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَوْ قَالَ زَنْتُ وَهَذَا الْحَمْلُ مِنْهُ لَا عَنِ اتِّفَاقًا
وَلَا يَنْفَى الْقَاضِي الْحَمْلَ وَلَوْ نَفَى الْوَلَدَ عَنِ التَّهْنِيَةِ أَوْ ابْتِيَاعِ آلَةِ الْوِلَادَةِ
صَحَّ وَلَا عَنِ وَإِنْ نَفَى بَعْدَ ذَلِكَ لَا عَنِ وَلَا يَنْتَفِي وَعِنْدَهَا يَصِحُّ النَّفْيُ فِي
مَةِ النَّقَاسِ وَإِنْ كَانَ لَا بَيِّنَاتٍ فَالْحَالُ عَلَيْهِ كَحَالِ وَلَا دَنَاهَا وَإِنْ نَفَى أَوَّلَ
تَوْمِينٍ وَأَقْرَبَ الْآخَرِ حَدٌّ وَإِنْ عَكَسَ لَا عَنِ وَيُثَبَّتُ نَسَبُهَا فِيهَا **بَابُ**

العنين هو من لا يقدر على الجماع لو تقدر على الثيب دون البكر فلو
اقرانه لم يصل الى زوجته بوجله الحاكم سنة فزنية هو الصحيح ويحتسب
منها رمضان وايام حيضها الامة مرضه او مرضها فان لم يصل فيهما
فرق بينهما ان طلبته وهو طلاقه باينة فلو قال وطئت وانكرت ان
قبل التاجيل فان كانت ثيبا او بكرافنظرن اليها فقلن هي ثيب فالقول
له مع عينه وان قلن هي بكر فقلن وكذا ان نكل وان بعد التاجيل وهي
ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر فخيرت وكذا ان نكل
ومتى اختارته بطل خيارها والخصمي كالعينين والمجبور يفترق الحال
وحق التفريق في الامة للولي عند الامام وطها عند ابى يوسف ولا خيار
لها ان وجدت به جنونا او جذاما او برضا خلافا للمحمد ولا له لو وجد بها
ذلك او رتقا او فريشا **باب الاستبراء** هي تزويج المراه
عنة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قرواى حيض وكذا من وطئت
بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت او مات عنى او ام ولد عتقت او مات
مولاها ولا يحسب حيض طلق فيه وان كانت لا تحيض لكبرا وصغرا او
بلغت بالسن ولم تحض فتلاثة اشهر والموت في نكاح صحيح اربعة
اشهر وعشرة ايام وعدة الامة حيضتان وفي الموت وعدم الحيض
نصف ما للحرة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو مات عنى باصبي
وعند ابى يوسف ان مات عنى باصبي فعدها بالاشهر وان خلت
بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا ولا سبب في الوجهين ومن

طلق

طلقت في مرض موت رجعا فكالزوجة وان باينا تعتد بابعد الاجلين
وعند ابى يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة رجعي تتم كالحرة او في
عدة باين او موت فكالامة وان اعتدت الائمة بالاشهر ثم عاد
دمها على عادتها بطلت عدتها وتشافى بالحيض هو الصحيح وكذا
تشافى الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض
بالحيض ثم ابست تعتد بالاشهر واذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت
عليها عدة اخرى وتدخلت ما تراه يحتسب منهما وتتم الثانية ان عت
الاولى قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان لم
تعلم بما وفى النكاح الفاسد عقيب التفريق او العزم على ترك الوطئ
ومن قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول لها مع اليمين ان مضى عليها
ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان
نكح معتدته من باين ثم طلقها قبل دخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة
وعند محمد نصف مهر وتام الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على
ذمية طلقها ذمي او حرة خرجت اليها مسلمة خلافا لهما **فصل**
تحد معتدة البايين والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة
وابس المرعفر والمعصفر والطيب والدهن والكحل والخنا الا من
عذر لا معتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تحطب المعتدة ولا باس
بالقرينى ولا تنج معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت
تخرج نهارا وبعض الليل ولا تبين في غير منزلها والامة تخرج في حلجة

للموت وتعتد المعتدة في منزل يضاف اليها في وقت الفرقة او الموت
الا ان تخرج جبراً او خافت على مالها او اتخدا الممنول او لم تقدر على كراهيه
ولا باس بكيوتيهما معا بمنزل وان كان الطلاق باينا اذا كان بينهما
سفرة الا ان يكون فاسقاً فان كان فاسقاً او البيت ضيقاً خرجت
ولا ولي خروجها وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن
ولو اباعها او مات عنها في سفر وبينهما وبين مصرها اقل من مدته
رجعت وان كانت مسافقة من كل جانب تخيرت معها ولي او لا
والعود احمد وان كان ذلك في مصر لا تخرج منه ما لم تعتد ثم تخرج
ان كان لها محرم وقالوا ان كان معها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد
باب ثبوت النسب اقل مدة الحمل ستة اشهر
واكثرها سنتان ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فنكحها فولدت
لستة اشهر منذ نكحها الزمه نسبه ومهرها واذا اقرت المطلقة
بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
ثبت نسبه وان لستة لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل من سنتين
وان لسنتين او اكثر لا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا
ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويجعل على الوطء بشبهة في العدة وان
كانت المبانة مراقة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا
وعند ابى يوسف يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان اتت به
لاقل من سنتين وان كانت مراقة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام

48
والا فلا ولا تثبت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما
يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان جليظا هرا واعترف الزوج به تثبت
بجود قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة وان ادعت بها بعد موت لاقل من
سنتين فصدها الورثة مع في حق الارث والنفق هو المختار ومن يشك
فالت بولدا لستة اشهر فصاعدا ثبت منه ان اقر بالولادة او سكت وان جحد
في شهادة امرأة فان نفاها لا عن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان
ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعي الاقل فالقول لها مع اليمين وعند
الامام بلا يمين وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها المرأة لا تطلق
خلافا لها وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من
شهادة امرأة ومن نكح امة فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة
اشهر منذ شراها الزمه والا فلا ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد
فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولد ومن قال لفلان هو
ابني ومات فقامت انا امراته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها
وقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها **باب في الخطر لينة**
الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها ثم امها وان علت ثم ام الاب
ثم لخت الولد لا بوي ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمته كذلك وبنات
الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من العمات ومن نكحت غير محرمه
سقط حقها الا من نكحت محرمه كام نكحت حرة وجدة نكحت حرة ويعود
الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفى الزوج ويكون الغلام

عنده حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستتجى وحده
وقد ربيته اوسيع ثم يبيع الاب على اخن والحارية عند الام والحقة
حتى تحيض وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرها وبه يبقى لفساد الز
مان ومن لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم يكن امرأة فالحق للعصبة
على ترتيبهم لكن لا تدفع صبيته الى عصبة غير محرم كابن العم و
مولد القبا قولا الى فاسق ملجن وان اجتمعوا في درجة فاورعهم
اولى ثم اسنهم ولا حق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق والذ
الحق بولدها المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر وليس للاب ان
يسافر بولد حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للام الا الى وطنها وقد
تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الام وان كان
بين المهرين والقريتين ما يمكن الاب ان يطالع عليه ويبيت في
منزله فلا بأس به وكذا النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس
ولا خيار للولد **باب النفقة** تجب النفقة والكسوة
والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلمة كانت او كافرة
كبيرة او صغيرة نوطا اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم
لحق لها ولعدم طلبه وتفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة
كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقير ويعتبر في ذلك
حالتها ففي المهرين حال اليسار وفي المصرون حال الاعسار وفي
المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر حاله فقط والقول في اعساره

في حق النفقة والبينة لها ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها لو
موسرا وعند اب يوسف نفقة خادمين ولو معسرا لتزم نفقة
الخادم في الاصح ولو فرضت اعساره ثم ايسر فخاصته ثم لها نفقة
اليسار وبالعكس تلتزم نفقة العسار ولا نفقة لناشئت خرجت
من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزق ومغصوبة
وصغيرة لا نوطا وحاجة لامعه ولو جئت معه فلها نفقة الحضي
لا السفر ولا الكرا ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت
في بيتها وزفت مريضة ولا يفرق لجزءه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة
لتحل عليه ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان تكون قضى بها او تراضيا
على مقدارها ولو مات احدهما او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل
قبضها سقطت الا ان تكون استدانته بامراض ولو جعل لها
النفقة والكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا
لمحمد واذا تزوج العبد بالاذن فنفقته ادين عليه يباع فيه مرة
بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة وعلى الزوج ان يسكنها
في بيت خال عن اهله واهلها ولو ولد له من غيرها ويكفيها بيت
مفرد من دار اذا كان له غلق وله منع اهلها ولو ولد لها من غيره
عن الدخول اليها لامن النظر اليها والكلام معها متى شاء والصحيح
انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولها عليهما في الجمعة مرة
وفي غيرها في السنة مرة وتفرض نفقة زوجة الغائب وطفله

وابويه في مال له من جنس حقهم عند مودع او مضارب او مديون
يقربه وبالزوجة او يعلم القاضى ذلك ويخلفها انه لم يعطها النفقة
ويأخذ منها كفيلا فلم يقر بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت
بيته لا يقضى بها وكذا لو لم يخلف مالا فاقامت البيته على الزوجية
لفرض لها النفقة ويأمر بالاستدانة عليه لا يسمع بيتهما وعند
زفر سيعها ليفرض النفقة لالمثوث الزوجية وهو المعمول به
اليوم والمختار وجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق ولو كانا
بينهما والفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم
الكفاة لا لمعتدة الموت والفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن
الزوج ولو ارادت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها لا لو مكنت
ابنه **فصل** ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشرك فيها احد
كنفقة الابوين والزوجة ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تعينت
ومستاجر من ترضعه عندها ولو استأجرها وهي زوجته او
معتدة من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائين
روايتان وبعد العدة يجوز وهي احدى ان لم تطلب زيادة على الغير
ولو استأجرها وهي زوجته لا رضاع ولد من غيرها صح ونفقة
البنت بالغة والابن رزقا على الاب خاصة به يفتى وقيل على
الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها وعلى المومر يسارا يحرم الصدقة
نفقة اصول الفقرا بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها

القرب والخزية لا الارث فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على البنت
مع ارثها ولو كان له بنت بنت واخ فنفقة على بنت البنت مع ان
كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صفيلا
او انثى او زنا او اعى ولا يحسن الكسب لحرقة او لكونه من ذوى
البيوتات او طالب علم ويجبر عليها وتقدر بقدر الارث حتى لو
كان له اخوات متفرقات فنفقة عليهن انما كما يرثن منه ويعتبر
فيها اهلية الارث لا حقيقة فنفقة من له خال وابن عم على خاله
ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا
او زنا ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف
الدين الا للزوجة وقربة الولد اعلى واسفل وللأب بيع عرض ابنه
لنفقته لا بيع عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن سواها ولا للام
بيع ماله لنفقتها وعند ما لا يجوز للأب ايضا ولا ضمان عليهما لو
انفق من مال الابن عندها ولو انفق المودع مال الابن علم ما يبيع
امرقاض ضمن ولا يرجع عليهما ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت
منه بلا اتفاق سقطت الا ان يكون القاضى أمرا بالاستدانة عليه
وعلى المولى نفقة رقيقة فان ابى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهما
كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمرديانة **كتاب**
الاعتاق هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مال الك
ختم كلف بصرعيه وان لم يتركه جارا ومحررا وعقيق او معتق او تركه

او اعنتك او هذا مولاي او يا مولاي او يا حرا ويا عتقك ان
 لم يجعل ذلك اسما له وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعتق به عن البدن كراسك
 حر ونحوه وكقوله لامته فربك حر وبكنايته ان نوى كلاما ملكك عليك
 او لاسبيل او لارق او خرجت من ملكي او خلت سبيلك او قال لامته
 اطلقتك ولو قال اطلقتك لا يعتق وان نوى وكذا ساير الفاظ صريح
 الطلاق وكنايته ولو قال انت لله لا يعتق خلافا لها ولو قال هذا ابني
 او ابني عتق بلا نية وكذا هذه اتي وعندها لا يعتق ان لم يصلح ان يكون
 ابنا له او ابيا او اما ولو قال لصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا لو
 قال هذا اخي او لعبد هذا بنتي ولا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوى
 ولا بيا ابني ويا اخي او انت مثل الحر وقيل يعتق ولو قال ما انت الا حق
 عتق ومن ملك دار حم محرم منه عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او
 مجنونا والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لها ومن عتق
 لوجه الله عتق وكذا لو اعنت للشيطان او للصنم وان عصي وكذا لو اعنت
 مكرها او سكران ولو اضاف العتق الى ملك او شرط صريح ولو خرج عبد
 حربي الياسملا عتق والحمل يعتق بعنت امته وصح اعتقاه وحده ولا
 تعتق امه به والولد يتبع امه في الملك والرق والحرية والنسب
 والاستيلاء والكتابة وولد الامه من سيدها حر ومن زوجها
 ملك لسيدها وولد المغرور حر بقيمته **باب عتق**
المعتق ومن اعنت بعض عبده صريح وسعي في باقيه وهو المكاتب

الا انه لا يرد في الرق لو عجز وقال لا يعتق كله ويسعى وان اعنتك شريك
 نصيبه فلا اثر ان يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعي والولا
 لها او يضمن المعتق لموسرا ويرجع به المعتق على العبد والولا
 له وقال لا ليس للآخر الا القيمان مع اليسار والسعاية مع الا
 عسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولا له في الحالين
 ولو شهد كل منهما باعتراف شريكه سعى لها في حفظها والولا
 بينهما كيف ما كانا وقال لا يسعى للمعسرين لا للموسرين ولو احدهما
 موسر والاخر معسر يسعى للموسر فقط والولا بموقوف في الا
 حوال حتى يتصادقا ولو علق احدهما عتقه بفعل عدا والاخر
 بعد منه فيه نفى ولم يدبر عتق نصفه وسعى في نصفه لهما
 مطلقا وعندها ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين
 ففي نصفه عند ابني يوسف وفي كله عند محمد وان مختلفين سعى
 للموسر فقط في ربه عند ابني يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف
 كل يعتق عبده والمسالة بحالها لا يعتق واحد ومن ملك ابنة مع آخر
 بشرا او هبة او صدقة او وصية عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان
 يعتق او يستسعي سواء علم الشريك انه ابنة ام لا وقال لا يضمن الاب
 ان كان موسرا وعندها عساره يسعى الابن وكذا الحكم والخلاف لو علق
 عتق عبدا بشرا بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنته
 يملك كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقية موسرا ضمن

الشريك او استسعى وقال ايمن فقط ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اخضاعاً
عبد لموسى بن دبره احدثهم واعتقه آخر ضمن الساكت مدبره والمدبر معتقه
ثلاثة مدبراً لا ماضين والولاة ثلثاه للمدبر وثلاثة للمعتق وقال اخمن مدبر
لشريكه ولو معسر والولاة له وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا ولو قال
لشريكه هي ام ولدك وانكرت خذمه يوماً وتوقف يوماً وقال للمكران
يستسعيها في خطه ان شاء ثم تكون حرة وما لام ولد تقوم فلا يضمن
موسر اعتق نصيبه منها وعندها هي متقومة فيضمن حصه شريكه منها
باب العتق المبهم له ثلاثة اعبد قال لاشين عنده احد
خر فخرج احدها ودخل الاخر فاعا القول ثم مات من غير بيان عتق
ثلاثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال المجد ربه
ولو في مرضه ولم يجز الوارث جعل كل عبد سبعة كسهم العتق وعتق
من الثابت ثلثه وسعى في ربيعة وفي كل من الآخرين اثنان وسعى كل
منهما في خمسة وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسهم العتق وعتق
من الثابت ثلثه ويسعى في ثلثه ومن الخارج اثنان ويسعى في ربيعة
ومن الداخل واحد ويسعى في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات
بلا بيان سقط ثلثه اثمان مهر الثابتة وربيع مهر الخارجة وثمن مهر
الداخله بالاتفاق هو المختار والبيع بيان في العتق المبهم وكذا العرض
على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والمصبة والسقطة مسلمتين
والوطى ليس ببيان فيه خلافاً لها وفي الطلاق المبهم هو والموت بيان

وان قال

وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكر فانت حرة فولدت ذكراً وانثى ولم يدر
اوطها فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام والانثى ولا تشتط الدعوى
لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الامة معينة وفي عتق العبد شرط
خلافاً لها فلو شهدا بعتق احد عبديه او امتيه لا تقبل الا في وصية
وعندها تقبل وان شهدا بطلاق احدي نسائه قبلت اتفكافاً
باب الحلف بالعتق ومن قال ان دخلت فكل مملوك
لي يومئذ حر يعتق بدخوله من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت
الحلف او تجدد بعده ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه
وقت الحلف وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد غد والمملوك لا يتناول
الحل فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امة حامل فولدت ذكراً لا قبل من
نصف حوله منذ حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكر عتق تبعاً لامة ولو
قال كل مملوك لي حر بعد موتى صار من في ملكه عند الحلف مدبراً
لا من ملكه بعده لكن يعتق للجميع من الثلث عند موته **باب**
العتق على جعل ومن اعتق على مال او به فقبل عتق المال
دين عليه تفصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة وان قال ان اديت
الى الفافانت حر او اذا اديت صار ما دوننا لا مكاتباً ويعتق ان
ادى في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه في التعليق بان
ومتى ادى او خلى في التعليق باذا ويجوز المولى على القبض وان ادى
البعض يجبر على القبض ايضاً الا انه لا يعتق ما لم يؤد الكل كما لو

وعلى المعينة

خط عنه البعض فادى الباقي ثم ان ادنى الفاكسبه قبل التعلين رجع
 المولى عليه بمثلها ويعتق وان كسبها بعد لا يرجع ولو قال انت حر بعد
 موتى بالف فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق ولا فلا ولو حرره
 على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات
 المولى قبلها لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته وكذا الوارث المولى
 العبد من نفسه بيمين فهلك قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد
 قيمة العين ومن قال لاخر عتق امتك بالف على ان تزوجنيها ففعل وابت
 ان تزوجه فلا شيء عليه ولو ضم عتق قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها
 ولزمه حصه القيمة وسقط ما يخص المهر ولو تزوجه فخصه المهر لها في
 الوجهين وحصه القيمة للمولى في الثاني وهذا في الاول **باب**
التدبير التدبير المطلق من قال له مولا اذمت فانت حر اوانت حر
 عن دبري منى او يوم اموت او مع موتى او في موتى او عند موتى او انت
 مدبر او قد تدبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها او وصيت
 لك بنفسك او برفقتك او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا با
 لعق ويجوز استخدامه وكتابتها وايجاره والامة توطا وتزوج واد
 مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان لم
 يتذكر غيره سعى في تلبية وان استغفره دين المولى سعى في كل قيمته ولو
 دبر احد الشريكين به فمضى بغير يمينه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى
 في نصفه فلا فاعلم والمفقي من قال له ان مت من مرضي هذا او سفي هذا

ادنى

او من مرضى كذا الى عشر سنين او الى مائة سنة ولحق عدم موته فيها ويجوز
 بيعه وان وجد الشرط عتق عتق المدبر **باب الاستيلاء** لا يثبت
 نسب ولد لامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت ام ولد لا يجوز لغيرها
 عن ملكه الا بالعتق وله وطئها واستخدامها واجارتها ونزوحها وكتابتها
 وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا تنسعي لدينه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك
 بلا دعوة وان نفاه انتفى ولو استولدها ابتكاح ثم ملكها فهي ام ولد له وكذا
 لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها بغيري ثم
 ملكها ولو اسلمت ام ولد لغيره عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له و
 ان ابى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبه ولا ترق بعجزها وان مات
 عتقت بلا سعاية ومن ادعى ولد لامة له فيها شريك ثبت نسبة منه وصار
 ام ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لقيمة ولدها وان ادعيها
 مع اثبت منها وهي ام ولد لها وعلى كل نصف عقرها وتقاصا ويرث
 من كل منها ميراث ابن ويرثان منه ميراث اب واحد وان ادعى ولد
 امة مكاتبه فصدقه المكاتب ثبتت نسبته منه وعليه قيمته وعقرها
 ولا تضير ام ولد وان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في
 ملكه وقتا **كتاب الايمان** الايمان تقوية لحد طر في الخبر
 بالمقسم به وهي ثلث عوس وهي حلفه على امر ما من احوال كذا باعدا
 وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة والعفو وهي حلفه على امر ما من
 يظنه كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو ومنعقة وهي حلفه على

فعل أو ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة إن حثت ومنها ما يجب
فيه التبرك فعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحث كفصل
المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كجهران المسلم ونحوه
وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظ اليمين ولا فرق في وجوب الكفارة
بين العامد والناسي والمكره في الحلف والحث وهي عتق رقبة أو
إطعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار وإطعامه أو كسوتهم كل واحد
ثوباً يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجوز السر أو يل فإن عجز عن أحدها
عند الأداء صام ثلاثة أيام متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحث ولا
كفارة في حلف كافر وإن حث مسلماً ولا يصح يمين الصبي والمجنون
والنائم **فصل** وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تقدم
كأنه فعله واليمين بالله أو اسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق
ولا يقتصر إلى نية الأيمان يسمى به غيره كالحكيم والعليم أو بصفة من صفاته
يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يغير الله
كالقرآن والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفاً كرحمة وعلم ووضاء
وغضبه ونحوه وعذابه وقوله لعمر الله يمين وكذا وأيم الله وسوكندى حرم
بجداى وكذا قوله وعهد الله وميثاقه واقسم ولطف واشهد وإن لم يقتل
بالله وكذا على نذر أو عيني أو عهد وإن لم ينفذ إلى الله وكذا قوله إن فعل
كذا فهو كافر أو يهودى أو نصرانى أو برى من الله ولا يصح كافر بالحنث
فيها سرّاً علقه بماض أو مستقبل إن كان يعلم أنه عيني وإن كان عنده

أنه يكفر يصير به كافراً وقوله إن فعله فعليه غضب الله أو سخط أو لعنة أو هو
زان أو سارق أو شارب خمر أو أكل ربا ليس يمين وكذا قوله حقاً أو وحق
الله خلافاً لآي يوسف وكذا قوله سوكندى حرم بجداى يا بطلاق زنة
ومن حرم ملكه لا يجرم وإن استباحه أو شيأ منه فعليه الكفارة
وقوله كل حلال على حرام على الطعام والشراب والفتوى أنه يطلاق المرأة
بلائية ومثله قوله حلال بروى حرام وقوله هر چه نوست راست كيرم
بروى حرام ومن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً بشرط يريد كان قدم غايبي
ووجد لزمه الوفاء ولو علقه بشرط لا يريد كان زنت خير بين الوفاء
والتكفير هو الصحيح ومن وصل جلفه إن شاء الله فلا حث عليه
باب اليمين في الدخول والخروج ولا تهاون الحثي وغير ذلك
لا يدخل بيتاً يدخل الكعبة أو المسجد أو البيعة أو الكنيسة لا يحث وكذا لو
دخل دهلجاً أو ظلة باب دار إن كان لو أغلق يبقى خارجاً ولا حث كالمو
دخل صفة وقيل لا يحث في الصفة أيضاً وفي لا يدخل داراً فدخل داراً
خرية لا يحث ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحرا أو بعد ما بنيت داراً
أخرى حث وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحث به في عرفنا ولو دخل طاف
بأبها أو دهلجها إن كان لو أغلق يبقى خارجاً لا يحث والاحتى ولو
جعلت سجداً أو حماً أو بيتاً أو بيتاً بعد ما خربت فدخلها لا يحث
وكذا لو دخل بعد ما خرب الحمام وأشباهه ولو لا يدخل هذا البيت فدخله
بعد ما أهبط وصار صحراً أو بعد ما بنى بيتاً آخر لا يحث بخلاف ما لو سقط

السقف وبقي الجدران وفي لا يدخل هذه الدار وهو في لا يخرج مما لم يخرج
ثم يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسد ولا يركب هذه الدابة وهو لا
اولا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزول والنقله من غير
لبث لا يخرج والاحت ثم في لا يسكن هذا البيت وهذه الدار لا بد من خروجه
جميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وتدخلت وعند يي يوسف يعتبر نقل
الاكثر وعند محمد ما تقوم به كخدائته وهو الحسن والافرق ثم لا بد
من نقلته الى منزل آخر حتى لا يترنقلته الى السكة او المسجد وكذا لا
يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يترنجر وجه وترك
اهله ومتاعه فيها وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه حث ولو حمل واخرج
بلا امره مكرها او راضيا لا يخرج ومثله لا يدخل وفي لا يخرج الا الى
جنات فخرج اليها ثم اني حاجة اخرى لا يخرج وفي لا يخرج الى مكة فخرج
يبريدها ثم رجع حث وفي لا ياتيها لا يخرج مما لم يدخلها والدعا كل خروج
في الامم وفي ليا يتي فلا نأفلم يات حتى مات حث في آخر اجزاء حياته
وافقيدا لا تيان غدا بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم
الموانع فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلطان حث ولو نوى الحقيقة
صدق ديانة لاقتناء في المختار وفي لا يخرج الا بانه شرط الاذن لكل
خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة وفي لا يخرج الا بانه لو اذن
طاهية متى شئت ثم عاها فخرجت لا يخرج عند يي يوسف خلافا لمحمد
ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت واضرب العبد فقال ان ضربت تقيده

الحث بالفعل فوراً فلو لبثت ثم فعلت لا يخرج قال لا يخرج ففتعدت معي
فقال ان تعديت فكذا لا يخرج بالتعدى لامعه وفي ذلك اليوم الا ان
قال ان تعديت اليوم وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده له
مادون لا يخرج الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند يي يوسف
يخرج مطلقا ان نواه وعند محمد يخرج مطلقا وان لم ينوه **باب**
اليمين في الاكل والشرب والنس والكلام لا ياكل من هذه
التخلة فهو على غيرها وبسها غير المطبوخ لا ينيد ها وخلقها ودبسها
المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا ياكل
من هذا البسر فاكله رطبا لا يخرج وكذا من هذا الرطب او اللبن فاكله
مرا او شيرا بخلاف لا ياكل هذا الصبي فاكله شابا او شيخا ولا ياكل لحم
هذا الخيل فاكله كبشا وفي لا ياكل بسرا فاكل رطبا لا يخرج ولو اكل مذبنا
حث وكذا لو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبا وقال لا يخرج فيها ولو اكله
بعد حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا حث اتفاقا وفي لا يشترط رطبا فاشترى
كباسة بسرها رطبا لا يخرج كما لو اشترى بسرا مذبنا وفي لا ياكل لحما او بيضا
فاكل لحم سمكه او بيضه لا يخرج وكذا في الشرا ولو اكل لحم انسان او خنزير
حث وكذا لو اكل كبدا او كرشا والمختار انه لا يخرج بهما في عرفنا كما لو اكل
البية وفي لا ياكل شحما يتقيد بشحم البطن فلا يخرج بشحم الظهر خلافا للمها
ولو اكل البية او لحم لا يخرج اتفاقا وفي لا ياكل من هذه الخنطة يتقيد بالكلها
فتعاقا فلا يخرج باكل خنزرها خلافا لها وفي لا ياكل من هذا الدقيق يخرج

لا يسه في الصحيح والخبر يقع على ما اعتاده اهل مصر كخبر البراء والشيخ فلا
يحدث بخبر القضايف او خبر الارز يا لعراق الا اذا نواه والستوا على اللحم
لا على البارد بخان والجزر والببيض الا اذا نواه والطبخ على ما يطبخ من اللحم
بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في مصر ويكبس
في التناير والفاهكة على المتفاح والطبخ والمشمش وعندها على العنب
والرطب والزمان ايضا ولا يقع على القشا والخيار اتفاقا ولا دكم ما يصطبغ
به كالحل والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم والببيض والجبن الابالنية
وعند محمد هي ادم ايضا والعنب والطبخ ليسا بادام في الصحيح والغداء
الاكل فيما بين طلوع الفجر والزوال والعشا فيما بين الزوال ونصف الليل
والسحر فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت او شربت او لبست
او كملت او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد طعاما او
شرا با او نحوه صدق ديانة لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث
بشربه منها باناء ما لم يكن خلافا لها وان قال من ماء دجلة حنث
بالاناء اتفاقا وكذا في الحب والبئر وفي الاناء بعينه وامكان البر شرط
صحة الحلف خلافا لابي يوسف فمن حلف لبشر به ماء هذا الكون اليوم
ولا ماء فيه او كان فضبت قبل مضيه لا يحنث خلافا له وكذا ان لم يقل اليوم
الا ان كان فضبت فانه يحنث بالاتفاق وفي ليسعدن السماء اوليطيرن
في الهواء اوليقطنن هذا الجرد هيا اوليقطنن زيدا عالم بموته ان فقدت
وحنث المحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف وفي لا تكلم فقر القرآن

او سبج او هطل او كبر لا يحنث سواء في الصلوة او خارجها هو المختار وفي لا
يكلم فكله يحنث يسمع وهو نائم حنث ان ايقظه وقيل مطلقا ولو كرم غيره وقصد
اسماعه لا يحنث ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان نواه دونه لا يحنث
ولو قال الا باذنه فاذن ولم يعلم فكله حنث خلافا لابي يوسف وفي لا يكلم
شهر فهو من حين حلف ويوم الكلم لطلق الوقت ونقض نيته النهار فقط
وليلة الكلم على الليل فحسب وفي ان كلمة الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن
زيدا وحتى ياذن فكله قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف وفي لا ياكل
طعام فلان او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبدا
ان عتق ورز الى ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد
لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث بالمتجدد وفي
لا يكلم امرأته او صديقه يحنث في المعين بعد الابانة والمعادة وفي
غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد وفي لا يكلم صاحب هذا
الطيلسان فباعه فكله حنث لا الكلم حينما او زمانا او الحين او الزمان
ولا نية فهو على ستة اشهر ومعها ما نوى وان قال الدهر او لا بد فهو
على العمر ولو قال دهر فقد ترقف الاسام وعندها هو كالزمان ولو قال
اياما او شهورا او سنين فعلى ثلثه وان عرق فعلى عشرة كاياما كثيرة
وقال على جمعة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين **باب**
المعين في الطلاق والمعتق قال ان ولدت فانت كذا حنث بالميت
ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم حيا عتق المحي خلافا لها وفي اول عبد

ملكه فهو حر فملك عبد عتق ولو ملك عبد بن معاً ثم آخر لا يعتق واحد
منهم ولو زاد واحد عتق الآخر ولو قال آخر عبد ملكه فأت بعد ملك عبد
واحد لا يعتق ولو بعد ملك عبد بن متفرقين عتق الآخر منذ ملكه من كل
ماله وعندها عند موته من الثلث وعلى هذا آخر امرأة تزوجها فهي
طالق ثلاثاً فلا ترث خلافاً لها وفي كل عبد بشرى بكذا فهو حر
فبشرته ثلثه متفرقون عتق الأول وإن بشره معاً عتقوا ولو قال من
أخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشر أبيه سقطت لا بشر
أمة استولدها بالنكاح أو عبد حلف بعقبة إلا أن قال إن اشتريت
فأنت حر عن كفارتني وفي أن تسري أمة فهي حر إن تسري من
ملكه وقت الحلف عتقت وإن تسري من ملكها بعد لا تعتق وفي كل
مملوك لي حر عتق عبده ومدبره وأمهات أولاده لا مكاتبه إلا أن
نوام وفي هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الأخيرة وخير في الأولين
وكذا العتق والإقرار **باب الممين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك**
يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والإجارة والاستيجار
والصلح عن مال والقسمة والخضومة وضرب الولد وبهما في النكاح والطلاق
والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم عمد وأهبة والصدقة والقرض
والاستقراض وإن نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء، وكذا ضرب
والإعارة والعبد والذبح والبناء والخياطة والأيديع والاستيذاع والاستعارة
وقضاء الدين وقبضه والكسب والحمل إلا أنه لو نوى المباشرة يصدق

قضاء

قضاء، وديانة وفي لا يزوج فزوجته فضولي فاجاز بالقول حنث وبالفعل
لا يحنث وفي لا يزوج عبده أو أمته يحنث بالتوكيل والإجارة وكذا في ابنه
وبنته الصغيرين وفي الكلبين لا يحنث إلا بالمباشرة ودخول اللام على البيع
كان بيعت لك ثوباً يفتني اختصاص الفعل بالمحلف عليه بأن كان باسمه
سواء كان ملكه أو لا ومثله الشراء والإجارة والضيافة والبناء على العين
كان بيعت ثوباً لك يفتني اختصاصها به بأن كان ملكه سواء أمره أو لا
وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول وإن نوى غيره صدق
فيما عليه وفي أن بيعته أو أن اشتريته فهو حر فعقد بالخيار عتق وكذا لو
عقد بالفساد والموقوف ولو بالباطل لا يعتق وفي أن لم يبعه فكذا
فاعتقه أو بتره حنث قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت
هي أيضاً الآتي رواية عن أبي يوسف وإن نوى غيرها صدق ديانة لا
قضاء ومن قال على المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة لزمه حج أو حقه مشياً
فإن ركب فعليه دم ولو قال على الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي
إلى الصفا والمروة لا يلزمه شيء وكذا لو قال على المشي إلى الحرم أو المسجد
للزام خلافاً لها وفي عبده حر إن لم يحج العام فشهادته بكونه يوم النحر
بكونه لا يعتق خلافاً للمحد وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنث وإن
ضم صوماً أو يوماً لا مالاً يتم يوماً وفي لا يصلي يحنث إذا سجد سجدة
لا قبله وإن ضم صلوة فبشقة لا باقل وفي أن لبست من غنك فهو
هدى فملك قطناً فغزلته وشج فلبسه فهو هدي خلافاً لها وإن لبس

ما غزيت من قنار في ملكه وقت الخلف فهدى بالاتفاق خاتم الفضة ليس بجلى
 بخلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ ان رضع فلى والا فلا وقال اهل مطلقا
 وبه يفتى وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لا يجتث وان
 حال بينهما وبينه ثيابه حث وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراش
 فنام عليه لا يجتث وان جعل فوقه فراش يجتث وفي لا يجلس على هذا السرير
 ان جعل فوقه سرير فجلس لا يجتث وان جعل فوقه بساط او حصير حث
باب البيعة في الحرب والقتل ونذير ذلك **الضرب**
 والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحي فلا يجتث من قال
 ان ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل
 والحمل والمس لا يضربها فداشعرها او خنقها او عضها حث ليضربته
 حتى يموت فهو على استد الضرب ليقضيه دينه قريبا فادون الشهر
 قريب والشهر بعيد ليقضيه اليوم فقضاء ريقا او بهرجة او حقة
 او باعه به شيئا وقضه بر ولورهما صا او ستوقه او وهبه او ابراه منه
 لا يبر لا يقض دينه درهما دون درهم لا يجتث بقض بعضه سالم يقض
 كله متفقا وان فرقة بعمل ضروري كالوزن لا يجتث ان كان في الامة
 او غير مائة او سوى مائة لا يجتث بها او باقل منها لا يفعل كذا تركه ابدا
 وفي لا يفعلنه يكفي مرة حلفه وال لا يفعلنه بكل داعر تقيد بحال ولا يتيه
 فهو بولم يقبل بر وكذلك القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يشتم
 ربحا نا فهو على ما لا ساق له فلا يجتث بشتم الورد والياسمين وقيل يجتث لا يشتم

وردا او بنفسها فهو على ورقة لا يدخل دار فلان تناول الملك والاباحة حلف
 انه لا مال له وله دين على مفلس او ملى لم يجتث **كتاب الحدود**
 الحدود عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يستي تعزير ولا قصاص حدا
 والزنى وطى مكلف في قتل خال عن ملكه وشبهته ويثبت بشهادة اربعة
 رجال مجتمعين بالزنى لا بالوطى والجماع اذا اسأهم الامام عن ماهية الزنى
 وكيفيةه ومن زنى وابن زنى ومثي زنى فبيئته وقالوا رايناه وطيها في
 فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سرا وعلانية او بالافراق اقل بالافراق اربع
 مرات في اربعة مجالس كلما اقر رده حتى يغيب عن بصره ثم سيئل كما سر
 سوى الزمان فبيئته ونذب تلقينه ليرجع بلعك قبلت او لمست او وطئت
 بشبهة فان رجح قبل الحد او في اثنايه ترك والحد للمحصن رجحه في فضاء
 حتى يموت يديبه اليهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم
 الناس وفي المقر يبد الامام ثم الناس ويعسل ويصلى عليه وغير المحصن
 جلد مائة وللعبد نصفها بسوط لا عشرة له من با وسطا مفرقا على بقعة الا
 الرأس والوجه والفرج وعند اي يوسف يضرب الرأس ضربة ويضرب الرجل
 قائما في كل حد بلامد وتترع ثيابه سوى الارز والمرأة جالسة ولا تنزع
 ثيابها الا الفرو والحشو ويضربها في الرجم لاله ولا يجدد سيده مملوكه بلا اذن
 الامام واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام والوطى بنكاح صحيح حال
 وجود الصفات المذكورة فيهما ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الالاسية
 والمريض يرجم ولا يجلد مالم يبر والحمل ان ثبت زناها بالبيينة تخمس حتى تلد

وترجم اذا وضعت ولا تجلد ما لم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد
 من يريته لا ترجم حتى يستغنى عنها **باب الوطى الذي يوجب**
الحدة والذى لا يوجب الشبهة دارية المحدث وهي نوعان شبهة
 في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا فلا يجحد فيها ان ظن الحمل والاعد
 كوطى معتدلة من ثلاث او من طلاق على مال او ام ولد اعتقها او امة
 اصله وان علا او امة زوجته او سيده وكذا وطى المرتبة المهرهنة في
 الاصح وشبهة في الحمل وهي قيام دليل نافي للحرمة في ذاته فلا يجحد فيها
 وان علم بالحرمة كوطى امة ولد وان سفل او مشتركة او معتدلة
 بالكنايات دون الثلث او البايع المبيعة او الزوج المهرهنة قبل تسليمها
 والنسب ثبت في هذه عند الدعوة لاني الاولى وان ادعاه ويجحد بوطى
 امة اخيه او عمه وان ظن حملها وكذا بوطى امرأة وجدها على فراشه وان
 كان اعى الا ان دعاه فقالت انا زوجتك لا بوطى اجنبية رفته اليه
 وقتلني هي زوجتك وعليه المهر ولا بوطى بهيمة وزنى في دار حرب
 او بني ولا بوطى محرم تزوجها او من استأجرها لينى بها خلافا لها
 ومن وطى اجنبية فيما دون الفرج يعزروا وكذا لو وطئها في الدبر
 او عمل عمل قوم لوط وعندهما يجحد وان زنى ذمى مجرمة في دارنا
 حد الزنى فقط وعنداي يوسف يجدان وفي عكسه حدت الذميمة
 لا للزنى وعنداي يوسف يجدان وعند محمد لا يجدان وان زنى مكلف
 مجنون او صغييرة حد وفي عكسه لا حد عليها الا في رواية عن ابي

يوسف ولا حد بزنى المكره ولا ان اقترحا بها بالزنى وادعى الاخر النكاح
 ومن زنى بامة فقتلها به لرمة الحد والقيمة وعنداي يوسف القيمة فقط
 والقيمة يوجب المال وبالقضاء لا بالحد **باب الشهادة**
على الزنى والرجوع عنها لا تقبل الشهادة بجحد متقدم من غير بعد
 عن الامام الا في القذف وفي السرقة يضمن المال ويصح الاقرار به
 وتقدم غير الشرب بشبه في الاصح والشرب بن والرجوع وعند محمد بشبه
 ايضا وان شهدوا بنائه بغايبة قبلت بخلاف سرقته من غيب وان
 اقربا بالزنى بمجهولة حد وان شهدوا كذلك لا يجحد وكذا لو اختلفوا في
 طوع المرأة وعندهما يجحد الرجل ولا يجحد احد لو اختلف الشهود في بطلان
 الزنى او شهدوا اربعة في بلد في وقت واحدة به في ذلك الوقت بطلان
 آخر وكذا لو شهدوا اربعة على امرأة به وهي بكر او هم فسقة او شهود على
 شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك وحد الشهود عليه لو اختلف شهود
 في رواية البيت والشهود فقط لو كانوا عيانا او معدودين في قذف
 او اقل من اربعة او احدى عبد او محذور وكذا لو وجد احدى عبد او
 محذور بعد حد الشهود عليه ودينته في بيت المال ان رجم وارسل جرح
 ضربه او موته منه هدر وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع
 الشهود ولو رجعوا بعد الرجم حدوا وعزموا الدية وكل واحد رجع حد
 وعزم ربعها ولو رجع احد خمسة فلا شئ عليه فان رجع آخر حد وعزم ربعها
 ولو رجع واحد قبل القضاء حد وكلهم ولو بعد قبل الحد فلكل وعند محمد

الراجع فقط ولو شهد واقر كواقر جرم ثم ظهر واكفارا او عيبا فالدية على المزاكن
ان رجوعا عن التزكية والافعلى بيت المال وقال على بيت المال مطلقا ولو قتل
احدا المأمور برجه فظهره كذلك فالدية في مال القاتل ولو اقر الشهود
بتعمد النظر لا تزدها دية ولو انكر الاحصان ثبت بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين او ولادة زوجته منه **باب حد الشرب**
من شرب خمر او لوقطرة فاخذ ورجعها موجودا وجاراه سكران من بيده
وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابى يوسف مرتين وعلم شربه
طوعا حدا اذا صحتا ثمانين سوطا للحر واربعمائة للعبد مفرقا على بدنه
كما في الزنا وان اقر او شهد عليه بعد زوال رجبها لا يجحد خلافا للحمد
ولا يجحد من وجد منه راحية الخمر او تقيهاها او اقر ثم رجع او اقر سكران
والسكران الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء عندها
ان يهدى ويخلط كلامه وبه يفتى ولو ارتد السكران لابنتين امراته **باب**
حد القذف هو كحد الشرب كمية وثبوتان قذف محصنا او محصنة
بصرح الزنا حد بطلب القذف متفرقا ولا ينزع عنه غير الفرو والحشو
واحصانه كونه مكلفا حراما مسلما عفيفا عن الزنى ولو نفاه عن ابية بان
قال لست لا بيك او لست بابن فلان ان في غضب حد ولا فلا ولا يجحد
لو نفاه عن جده او نسبه اليه او الى عمه او خاله او رآه او قال يا ابنى ما للسماء
او قال لعزى يا بنى اولى لست بعزى ويجحد بقذف الميت ان طالب به
الوالد او الولد او ولد له ولو محروما عن الارث وكذا ولد البنت خلافا

لحمده ولا يطالب ولذا باه ولا عبد سيده بقذف امته وسيطل بموت
المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يفتح العفو ولا الاعتياض عنه ولو
قال زنا في الجبل وعنى الصعود حد خلافا للحمد ولو قال يا زنى وكس
حد ولو قال لامرأة وعكست حدت ولا لعان ولو قال زنى بك بطل
الحد ايضا وان اقر بولده ثم نفاه يلاعى وان عكس حد والولد له في
الوجهين ولا شئ ان قال ليس بابنى ولا ابنك ولا حد بقذف امرأة لها
ولد لا يعلم له اب او لعنت بولد بخلاف من لا عنت بعينه ولا يقذف رجل
وطى حراما لعينه كوطى في غير ملكه من كل وجه ومن وجه كامة مشتركة
او مملوكة حرمت ابدا كامة التي هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زنى في
كفره او مكاتب وان كان مات عن وفاء ويجحد بقذف من وطى حراما لعينه
كوطى امته المحرسية او امراته وهي حايض وكذا وطى مكاتبته خلافا لابي يوسف
ويجحد من قذف مسلما كان قد نكح محرمه في كفره خلافا لاطها ويجحد مستنمنا
قذف مسلما في دارنا ويكفى حد لجنايات اتخذ جنسها لا ان اختلف
فصل في التمنى يعز من قذف مملوكا او كافرا بالزنى او
قذف مسلما بيا فاسق يا كافرا يا خبيث يا لص يا فاجر يا منافق
يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا اكل الزنى يا شارب الخمر يا ديوث
يا غث يا خالي يا ابن الفقيه يا ابن الفاجر يا زنديق يا قريطان
يا ماوى للزواني او اللصوص يا حرام زاده لا يباحار يا كلب يا قرد
يا تيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حمام يا ابن الحمام وابن ليس كذلك

يا بعا يا مواجر يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخره يا سحره
يا كشحان يا الله يا موسوس واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له
فقيهها او علويها وللزوج ان يعزير زوجته لترك الزينة وترك الاجابة
اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة وترك الغسل من الجنابة وللزوج
من بيته واقل التعزير ثلثه اسواط واكثره تسعة وثلاثون وعند ابي
يوسف خمسة وسبعون ويجوز حبسه بعد الضرب واشد الضرب التعزير
ثم حد الزنى ثم حد الشرب ثم القذف ومن حد او عزز فمات فدمه هدر
بخلاف تعزير الزوج زوجته **كتاب السرقة** هي اخذ مكلف
خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لملك له فيه ولا شبهة وثبتت
بما ثبت به الشرب فان سرق مكلف حر او عبد ذلك القدر حرزا عما كان
او حافظ واقربها او شهدا عليه وساطها الامام عن السرقة ما هي وكيف
هي واين هي وكم هي ومن سرق وبينها قطع وان كان اجمعا واصاب
كلامهم قدر رضاها قطعوا وان تولي الاخذ بعضهم ويقطع بسرقة الساج
والابنوس والمندل والفضوص الخضر والياقوت والزرجد والانا
والباب المتخذين من الخشب لا يسرقه شئ تافه يوجد مباحا في دارنا
كخشب وحشيش وقصيب وسمك وطير وزرنيخ ومغرة ونورة
ولا بما يسرع فساده كلبن ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا تمر على شجر
وزرع لم يجسد ولا بما يتاقل فيه الاكار كاشربة مطربة والآلات
كدف وطبل وبربط ومن مار وطنبور وصليب ذهب او فضة

71
وشطرنج وزرد ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو
عليها حلية خلا فالابي يوسف وعبد كبر ود فتر بخلاف الصغار
ود فتر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد ولا بجبانة ونخب واختلاس
وكذا نبش خلا فالابي يوسف ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل
دينه او ازيد حالا كان دينه او موحلا وان كان دينه نقدا فسرق
عرضا قطع خلا فالابي يوسف وان كان دنائير فسرق دراهم او بالعكس
لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير وان كان قد تغير قطع
ثانيا كقول نوح **فصل في الحرز** هو قسمان بكان كبيت ولو
بلا باب او بابه مفتوح وكسندوق ومحافظة كمن هو عند ماله ولو
نايما وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع بسرقة مال من بينهما
قربة ولا د ولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره ويقطع بسرقة
ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا خلا فالابي يوسف
في الام ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص وكذا لو
سرق من سيده او زوجة سيده او زوج سيده او مكاتبته او ختنة
او موهه خلا فاطها في ما او من مغنم او حمام غارا وان كان ربه عنده
او من بيت اذن في دخوله او مضيفة وقطع لو سرق من الحمام
ليلا او من المسجد متاعا وربه عنده او ادخل به في صندوق غيره
او مكة او جيبه او سرق جوارقافيه متاع وربه يحفظه او نائم عليه
او سرق الموحى من البيت المستاجر خلا فاطها ولو سرق شيئا ولم يخرج به

من الدار لا يقطع بخلاف ما لو أخرجه من حجة إلى الدار أو سرق بعض أهل
 حجر من حجر أخرى فيها أو أخذ شيئاً من حرد أو فلقاه في الطريق ثم خرج
 فأخذ أو حملته على جارية فأساقه فأخرجه من الحوز ولو دخل بيتاً فأخذوا
 من هو خارج لا يقطعان وكذا لو أدخل الخارج يده فتناول وقتك أبو يوسف
 يقطع الداخل في الأولى ويقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو نقب
 بيتاً وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً أو طرقة خارجة من كم غيره خلافاً
 وإن حلتها وأخذ من داخل الكم قطع اتفاقاً ولو سرق من قطار حملاً أو
 حملاً لا يقطع وإن شق للحمل وأخذ منه شيئاً قطع والفسطاط كالبيت
فصل في كيفية القطع وأشباهه تقطع يمين السارق من زنده وتقسم
 ورجله اليسرى إن عاد فإن سرق ثالثاً لا يقطع بل يجلس حتى يتوب
 وطلب المسروق منه شرط القطع ولو مودعاً أو غاصباً أو صاحب الربوا
 أو مستعيراً أو مستأجراً أو قابضاً على سؤم الشراء أو مرقحاً ويقطع بطلب
 المالك أيضاً في السرقة من هؤلاء لا يطلب السارق والمالك لو سرق
 من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع أو بعد درء
 العذب بشبهة وإن لم يطلب أحد لا يقطع وإن أقر هو بها ولا بد من حضوره
 عند الإقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى أو أجهامها مقطوعة
 أو شلاء أو أصبعان سوى الإبهام كذلك لا يقطع منه شيء بل يجلس
 وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء ولا يضمن المأمور بقطع
 اليمنى لو قطع اليسرى وعندها يضمن أن تعمد ومن سرق شيئاً ورده

أو مضارباً
 أو مستعيراً
 أو مرقحاً

فإن

قبل المضومة إلى ماله لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل
 القطع أو ملكه بعد القضاء أو أدعى أنه ملكه وإن لم يثبت وكذا لو أدعاه
 أحد السارقين ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد على سرقتهما قطع الآخر ولو
 أقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت وكذا المحجور عند الامام وعند أبي
 يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد ومن قطع بسرقة والعين
 قائمة ردها وإن لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وإن استهلكها وإن سرق
 سرقات فقطع بكلها أو بعضها لا يضمن شيئاً منها وقال الأئمة من لم يقطع به
 ولو سرق ثوباً فشقته في الدار ثم أخرجه قطع لأن سرق ثاءً فذبحها ثم
 أخرجه ولو سرق المسروق دراهم أو دنانير قطع وردها وعندها لا يردّها
 ولو صبغها أحمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد
 الصبغ وإن صبغها أسود أخذ منه ولا يعطى شيئاً وحكمها فيه حكمها في الأصل
باب قطع الطريق من قصد قطع الطريق من مسلم أو ذمي على
 مسلم أو ذمي فأخذ قبله حبس حتى يتوب فإن أخذ ما لا يحصل لكل واحد
 نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وإن قتل فقط ولو بعضاً أو جرح
 قتل خذلاً ولا يعتبر عضو الولي وإن قتل وأخذ ما لا قطع وقيل وصلب أو قتل
 أو وصلب وخالف محمد في القطع ويصلب جيئاً ويبيع بطنه بريح حتى يموت
 ويترك ثلثة أيام فقط ويرد ما أخذ إلى مالكه إن باقياً والأفلاضمان
 ولو باشر الفعل بعضهم خذوا كلهم وإن أخذ ما لا يرجح قطع من خلاف
 والجرح هدر وإن جرح فقط أو قتل فتأب قبل أن يؤخذ فلا حد والحرق

للولي ان شاء عفى وان شاء اخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم
صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقتول عليه او قطع بعض
القافلة على بعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بعصر او بين مصري
ومن خنق في مصر غير مرة قتل به ولا فكا لقتل بالمتقل **كتاب**
السير الجهاد بدءا متافرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن
الكل وان تركه الكل اغوا ولا يجيب على صبي وامرأة وعبد واعمي
ومقعده واقطع فان هجم العدو ففرض عين فتخرج المرأة والعبد
بلا اذن الزوج والمولى وكره الجعل ان كان في ولا فلا واذا حاصرناهم
ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها
وسبب لهم قدرها ومتى تجب فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا
وحرم قتال من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى ونذب دعوة من
بلغته فان ابوا نستعين بالله ونقاتلهم بنصب المجانيق والتخريق
والتفريق وقطع الاشجار وفساد الزرع ونزيمهم وان تترسوا
باسارى المسلمين ونقصدهم به ويكره اخراج النساء والمصاحف
في سرية لا يؤمن عليها الا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستأمن
اليهم بمصحف ان كانوا يؤفون العهد وهي عن العذر والغلول والمثلة
وقتل امرأة او غير مكلف او شيخ واعمي او مقعد او قطع اليمنى الا
ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذاراي في الحرب او ذامال بحيث
به او ملكا وعن قتل اب كافر بل يابى الابن ليقته غيره الا ان قصد الاب

قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال لا
جله ان لنا به حاجة وهو كالجزية ان كان قبل النزول بساحتهم وكالفتح بعد
ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الخوف الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخذ
مال وان اخذ لا يرده ثم ان تخرج البند ينفذ اليهم ومن بدا منهم بخيانة قتل
فقط وان باتفاقهم او باذن ملكهم قتل للجمع بلا بند ولا يباع منهم سلاح
ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجهز اليهم صرخ امان حر او حرة كافرا ارجعة
او اهل حصن وحرم قتلهم فان كان فيه ضرر بنذ اليهم وادب وانما امان ذمي او
اسيرا وتاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجروا ويحبون او صبي او عبد
مادونين بالقتال وعند محمد يجوز امانها وابو يوسف معه في رواية
باب الغنائم وقسمتها ما فتح الامام عنقه فنته بين المسلمين او فتح
اهله عليه ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الاسرى واسترقهم
او تركهم لحرار ذمة المسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم مالم يكن قبل الاخذ ولا
يجوز رددهم الى دارهم ولا امن ولا الفداء بالمال وقيل لا باس به عند الحاجة اليه
ويجوز بالاسارى عندها وتذبح مواشي شئ ثقلها وتحرق ولا تقفر ويجرق
سلاح شئ ثقله ولا تقسم غنيمة في دار الحرب الا للايداع ثم ترده ولا تباع قبل
القسمه والمقاتل والرد سواء في القسمة وكذا مدد محقق قبل احرار يدارنا
ولا حق فيها السوقي لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل احرار يدارنا ولو
بعد احرار يورث نصيبه ويتفق منها بلا قسمه بالسلاح والركوب والبسوان
احتيج وبالعلف والخطب والذهن والطيب مطلقا وقيل ان احتيج لا باس به لصلها

ولا التمل ولا بعد الخراج بل يرد ما فضل الى الغنمة وان انتفع به رد قيمته وان
قتل الرد تصدق به لوعنيا ومن اسلم منهم قبل اخذ احراز نفسه وطفله وكل
مال هو معه او ود ببيعة عند مسلم او ذمي وعقاره في وقتل فيه خلاف محمد
وابي يوسف في قوله الاول وولد الكبير وزوجته وحملها وعنده المقاتل وما
مع حري بنصيب او ود ببيعة في وكذا ما لمع مسلم او ذمي بنصيب خلافا لهما
وقيل ابو يوسف مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للراجل سهم وللفارس
سهمان وعندهما ثلاثة سهم وافرسه سهمان ولا يسهم لاکثر من فرس
وعند ابي يوسف يسهم الفرسين والبرارين كالعتاق ولا يسهم لراجل ولا
بقلة والعبرة الكونة فارسا او راجلا عند المجاورة فينبغي للامام ان يعرف
الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل في جاور راجلا فاشري
فرسا فله سهم راجل ومن جاور فارسا فنحق فرسه فله سهم فارس ولو باعه
قبل القتال او وهبه او آجره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية وكذا لو
كان مرقيا او مهنرا لا يقاتل عليه ولا يسهم لملوك او مكاتب او صبي المرأة
او ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى ان قاتلوا او دارت المرأة المجرى او دل
الذمي على عوراتهم وعلى الطريق والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل
يقدم منهم ذروا القرى الفقرا ولاحق فيه لا غنيا بهم وذكره تعالى للمبتكر
وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي وان دخل دار الحرب
من الامنة له بلا اذن الامام لا يخمس ما اخذوا وان باذنه او لهم منعة
خمس وللامام ان ينقل قبل اخراز الغنمة وقبل ان تفتح الحرب اوزارها

فيقول من قتل قتيلا فله سلبه او من اصاب شيئا فله ربعه او يقول
لسرية جعلت لكم الربيع بعد الخمس ولا ينقل بكل الماخذ ولا بعد الاحرار
الامن الخمس والسلب للكل ان لم ينقل وهو مركبه وما عليه من ثيابه
وسلحه وما معه لا ما مع غلامه على دابة اخرى والتفصيل لقطع
حق الغير لا للمسلح خلافا لمحمد فلو قال من اصاب جارية فهي له لا يحل
لن اصابها الوطى ولا البيع قبل الاحرار خلافا له **باب**
استيلاء الكفار اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها وتملك
ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا ولحوزوها
بذاتهم ملكوها وكذا لو ندمنا اليهم بعير فاذا ظهرنا عليهم فمن
وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا وبعدنا ان كان مثليا لا يأخذه
وان قيميا اخذه بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر وخرجه وهو قيمى
يأخذه بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بعرض بقيمة العرض وان
وهب له بقيمة ومثله المثل في اشترايه بثلث او عرض وان اشتراه
بجنسه او وهب له لا يأخذه وان كان عبدا فقيت عينه في يد التاجر
واخذار شهيا يأخذه بكل الثمن ان شاء وان اسره من يد التاجر
فاشتراه آخر يأخذه المشتري الاول منه بثلثه ثم المالك منه بالثلثين
وليس له اخذه من المشتري الثاني ولا يملكون حرينا ومدبرنا وامر
ولدنا ومكاتبنا. وعملك عليهم كل ذلك ولا يملكون عبدا ابدا
فياخذ مالكة بعد القسمة مجانا ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال

وعندها هو كالماسور وان ابى بفرس ومتاع فاشترى رجل ذلك
كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد بجانا وعندها
بالثمن ايضا وان اشترى مستأمن عبدا مسلما وادخله دارهم عتق
خلا فاطها وان اسلم عبدهم ثمة فجانا او ظهرنا عليهم او خرج الى
عسكرنا فهو حر **باب المستأمن** اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يجل له
ان يتفرق بشئ من ما هم اودهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظورا فيقتل
به وان عذبه ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل ذلك غيره بعلمه حل له
التفرق كلاسير وان اذانه ثمة حرب او اذانه حربا او غضب احدها الآخر
وخرجا اليه لا يقضي بشئ وكذا لو فعل ذلك حربتان وخرجا مستأمنين
وان خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالغضب ولو اسلم الحرى بعد ما غصبه
المسلم ثم خرجا يقضى بالرد ديانة وان قتل احدا المسلمين المستأمنين كان
ثمة فعليه الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطا وان كان اسير بغير
شئ الا الكفارة في الخطا وعندها كالمستأمنين ولا شئ في قتل المسلم
ثمة مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطا اتفاقا **فصل**
لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقمت سنة نضع
عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا
لو قيل له ان اقمت شهرا ونحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع عليه
خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او لم يمت المستأمنة
ذميا لا لو نكح هو ذميا فان رجع الى داره حل دمه وان كان له ود ببيعة

عند مسلم او ذمى او دين عليه ما فاسا وظهر عليهم سقط دينه وصارت
وديعته ذميا وان قتل ولم يظهر عليهم او مات ذميا لورثة فان جاء حرى
بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمى او حرى فاسلم
هنا ثم ظهر عليهم فالكل في وان اسلم ثمة ثم جاء ثم ظهر عليهم فطفله
حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذمى له وغير ذلك في واذا قتل مسلم لا
ولي له خطا او مستأمن اسلم هنا فللام اخذ الدية من عاقلة القاتل
وفي العمد له ان يقتص او ياخذ الدية وليس له العفو بجانا **باب**
العشر والخراج ارض العرب عشيرة وهي ما بين العذيب الى فقي حجر
الين يهق الى حد الشام وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله او فتح عنوة وفسم
بين الغاميين وارض السواد خراجية وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان
ومن التعلية او اعلت الى عبادان وكذا كل ما فتح عنوة واقر اهله عليه
او موكل سوى مكة وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرهم
فيها وان احبى موات يعتبر قربة عند ابي يوسف وما وقع عند محمد والخراج
نوعان خراج مقاسمة فينتعلق بالخارج كالعشر وخراج وظيفية ولا يزداد
على ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد اكل جريب صالح للزرع صناع
من براوشعير ودرهم والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم والنخل
المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان ما نطبق ونصف الخارج
غاية الطاقة وان لم تطق ما وطف نقص ولا يزداد وان اطاقت عند ابي يوسف
خلافا لمحمد ولا يخرج ان انقطع عن ارضه الما او غلب عليها او صاب الزرع اذنة

وعيب ان عطلها ما اكها ولا يتغير ان اسلم واشترها مسلم ولا عثر في خارج
ارض الخراج ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار الخراج بخلاف العشر وخراج المقاعة
قوله الجزية اذا وضعت براض وصالح لا تغير وان فتح بلد عنوة و
اقر اهلهاء عليها فوضع على الظاهر الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما
وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها وتوضع على كتابي
وجوسي ووشي عجي لا عرق ولا على مرتد فلا يقبل منه الا الاسلام او
السيف ويستترق انشاها وطفلهما ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك
ورمن واعى ومقعد وفقي لا يكتسب وراهب لا يخاطب وتجب في اول
الحول ويؤخذ قنيط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتتدخل
بانكر خلافا لها بخلاف خراج الارض ولا يجوز اخذات بيعة او كنيسة
او صومعة في دارنا ونعاذ الله من غير نقل ويمتزا الذي في رية و
مركبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسيتج ويركب سرجا
كالا كاف والاحتق ان لا يترك ان يركب الا ضرورة وجب يذير في الجامع
ولا يلبس ما يخص اهل العلم والرهق والشرف ويمتن انشاء في الطريق والحمام
ويجعل على داره علامة كيلا يستغفره ولا يبدأ بسلام ويفيق عليه الطريق
ويؤدى الجزية قائما والخذ قلعا ويؤخذ بتبليبيه ويهز ويقال له الجزية
يا ذمي يا عدو الله ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية او بنائه بمسلمة قتله
مسلم او سبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بالخاف بدار الحرب او الغلبة على
موضع الحاربتنا ويصير كالمترد لكن لو اسر سبيت والمترد يقتل ويؤخذ

من بني تغلب رجا لهم وفسا بهم ضعف الزكاة لان مبياتهم ويؤخذ من مواليم
الجزية والخراج كوالي قريش ويصرف للخراج والجزية وما اخذ من بني تغلب
او من ارض اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال فمضاج
السليين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدربين
والفنيين والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف
السنة حرم من اعطاه **باب المرتد** من ارتد والعياذ بالله يعرض
عليه الاسلام ونكشف شبهته ان كانت فان استعمل حبس ثلاثة ايام فان
تاب ولا قتل وتوبة بالتبني عن كل دين سوى الاسلام او عاقل اليه قتله
قبل العرض ترك نذير لافان فيه ويرزق ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم عاد
وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به عتق مدبره وامهات اولاده
وحلت ديونه وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة في ويقتضى
دين اسلامه من كسب اسلامه ودين ردة من كسبه او يوقف بيعة وشرا
ولجارت وهبته ورهنه وعتقه وتديره وكتابته ووصيته فان اسلم
صحت وان مات او قتل او حكم بالحاقه بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله و
تقضى ديونه مطلقا من كسبه وكسبه وكلاهما الوارثة المسلم ومحمد اعتبر
كونه وارثا عند الحاق وابو يوسف عند الحكم به ونفخ بقر فاته ولا توقف
غير المفاوضة لكن كتصرف الصحيح عند ابو يوسف وكتصرف المريض عند
محمد وصح اتفاقا استيلاده وطلاقة وسيطل كالح وذيبيحة وتوقف
مفاوضة وترثه من رثة المسلمة ان مات او قتل وهي في العلة وان عاد

مسلم بعد الحكم بما جاءه من وجهه باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق
مديره وام ولد وان عاد قبله فكانت لميرتد والمرأة لا تنقل بل
تتبع حتى تنوب وتضرب كل ايام والامة يجبرها مولاها وينفذ
جميع نضر فيها في مالها وجميع كسبها الوارثا المسلم اذا ماتت ويرثها
زوجها ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقالتها يعزرت
فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت نسبه
واموتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت
نصرانية الا ان ولدتها لاكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لحق
بماله فظهر عليه فهو في فان لحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه
فهو لوارثه قبل الفسمة وان لحق فقضى بعبد لابنه فكانت الابن
فجاء المرتد مسلما فبذل الكتابة والولاه ومن قتل مرتدا خطأ فقتل
على ردة او لحق فديته في كسب اسلامه وقال في كسبه مطلقا ومن
قطعت يده عذافا رتد والعياذ بالله ومات منه او لحق ثم جاء مسلما
ومات منه فنصف دينه لورثته في مال القاطع وان اسلم بدون لحاق
فمات تمام الدية وعند محمد نصفها مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله
فبذل الكتابة لمولاه والباقي لورثته زوجان ارتدا فلحقا فولدت المرأة
ثم ولد الولد فظهر عليهم فالولدان في ويجبر الولد على الاسلام وله
واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف ولا يقتل
ان ابي **باب المائة** اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام

ويجوز على الامام

وتقتلوا

وتقتلوا على بلد دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبداهم بالقتال لو
تخيروا مجتمعين وقتل ما لم يبدوا فان كان لهم فية اجهز على جريحهم
واتبع موليتهم ولا فلا ولا تسبي ذريتهم ولا يقسم ما لهم بل يجلس حتى
يتوبوا فيرد عليهم وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل
باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها آخر
منه عدا قتل به ما اذا ظهر على المصري وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه
ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا اذا ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف
لا يرثه مطلقا وكره بيع السلاح من علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم
فلا **كتاب اللقيط** التقاطه مندوب وان خيف هلاكه
فواجب وكذا اللقطة وهو حر الا ان ثبت رقه حجة ونفقته في بيت المال
وكذا جنايته وارثه له وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان ياذن
الحاكم بشرط الرجوع او يصدقه اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه وان
ادعاه ولحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلم لم يكن
في مقرهم وذمي ان كان فيه وان ادعاه اثنان معا ثبت من مال وان وصف
لحد ما علامة فيه او سبق فهو اولى والحر والمسلم اولى من العبد والذمي
وان شدد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له ينفق منه عليه بامر قاض
وقيل بدونه ايضا وله شرأ ما لا بد منه من طعام وكسوة وقبض هبته
وشليمه في حرفة لا تزوجه وتصرف في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في
الاصح وقيل له اجارته **كتاب اللقطة** هي اما ان اشهد انه

أخذها ليردها على صاحبها والآمن والقول للمالك أن انكر اخذه للرد
وعند أبي يوسف للملتقط ويكفي في الاستهاد قوله من سمعوه ينشد
لقطة فدلوه على ويعرفها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على
ظنه عدم طلب صاحبها بعدها هو الصحيح وقيل إن كانت عشرة دراهم
فأكثر فحولا وإن كانت أقل فأيا ما ومالا يبقى يعرف إلى أن يخاف فساد
ثم يصدق بها إن شاء فإن جاء رجعا بعد لجازه إن شاء وأجره له أو ضمن
الملتقط أو الفقير لوها الملك وإيهما ضمن لا يرجع على الآخر يأخذها
منه إن باقية ولقطة الحل والحرم سواء ويجوز التقاط البهيمة
وهو متبرع في انفاقه عليها بلا إذن حاكم وإن باذنه بشرط الرجوع
فدين على ربحها له أن يجلسها عنه حتى يأخذها فإن امتنع بيعت في
النفقة فإن هلك بعد الحبس سقط وإن قبله لا ويوجر القاضي ماله
منفعة وينفق منها وما لا منفعة له يأذن بالانفاق إن أصلح إذا قام
البينة أنها لقطة وإن قال لا بينة لي يقول له انفق عليها إن كنت
صادقا والاباءه وأمر بحفظ غنمه والملتقط أن ينتفع باللقطة بعد
التعريف لو فقير وإن غنيا تصدق بها ولو على أبويه أو ولده أو زوجته
لو فقرا وإن كانت حقة كالنوى وقشور الرمان والسنبل بعد الحصاد
ينتفع بها بدون تعريف وللمالك أخذها ولا يجب دفع اللقطة إلى مدعيها
الآبينة ويجل أن بين علامتها من غير جبر **كتاب الآبق**
ندب أخذ من قري عليه وكذا الضال وقيل تركه أفضل ويرفعان إلى الحاكم

فيجس الآبق دون الضال ولين رده من مدة سفر أربعين درهماً فإن كانت
قيمه أقل من أربعين فقيمه الأدرهماً عند محمد وعند أبي يوسف أربعون
وإن رده من دوها بنفسابه وإن آبق منه لا يضمن إن اشهد أنه اخذ ليرده
والأفلاشي له ويضمن إن آبق منه وجعل الرهن على الرهن وجعل الجاني على
المولى إن فذاه وعلى ولي الجناية إن دفعه وجعل المديون من غنمه ويقدم
على الدين إن بيع فيه وعلى المولى إن آذاه عنه وجعل الموهوب على الموهوب
له وإن رجع الراهب في هبته بعد الرد وأمر بنفقه كاللقطة والمدير وأمر
الولد كالقن وإن كان الراداب المولى أو ابنه وهو في عياله أو وصيه أو
أحد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ **كتاب المفقود**
هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ
ماله ويستوفي حقه مالا وكل له فيه ويباع ما يخاف عليه من ماله وينفق
على زوجته وقريبه ولا دأوه حتى في حق نفسه لا تسلم امرأته ولا يقسم ماله
ولا تفسخ لجارته ميتة في حق غيره فلا يرث ممن مات حال فقد إن حكم
بموته فيوقف نصيبه منه كلاً أو بعضاً إلى أن يحكم بموته فإن جاء قبل الحكم
به فهو له والأفلن يرث ذلك المال لو لاه وإذا مضى من عمره مالا يعيش
إليه أقاربه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق
ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك وتعتد زوجته للموت عند ذلك
كتاب الشراكة هي ميزان شركة ملك وشراكة عقد فلا ي
إن يملك اثنين عينا اثنان أو شراً أو ثياباً أو استيلاً أو اختلط ماله

بحيث لا يتمين او خلطاه وكل منهما اجنبي في نقيب الآخر ويجوز بيع نصيبه
من شريكه في جميع الصور ومن غيره بغير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط
فلا يجوز الا باذنه والثانية ان يقول احدها شاركك في كذا ويقبل الآخر
وركنها الايجاب والقبول بشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من
الرجل لاحدها وهي انواع شركة مفادصة وهي ان يشترك مفساويان
نصرة قاء ودينار واما لا وربحاً وتتضمن الوكالة والكفالة فلا تجوز بين مسلم
وذمي خلافاً لابي يوسف ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين
او عبيدين او مكاتبين ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها
ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما سوى طعام اهله
او كسوتهم فلهما وكل دين لزم لاحدها بما تقع فيه الشركة كببيع وشراء واستيجار
لزم الآخر وان لزم بكفالة بامر لزم الآخر خلافاً لها وكذا ان لزم بغصب خلافاً
لابي يوسف وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح وان ورث احدهما ما تقع
به الشركة او وهب له وقبضه صارت عنانا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط
في العنان وان ورث عرثاً او عقاراً بقيت مفاوضة ولا تقع مفاوضة ولا
عنانه الا بالدراهم او الدينارين او الفلوس النافقة عند محمد او بالمتين
والنقرة ان تعامل الناس بها ولا تصح ان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه
بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة ولا بالمكيل والموزون والعددي
المتقارب قبل الخلط وان خلطاً جنساً واحداً ثم اشترى كاشركة عقد عند
محمد ومالك عند ابي يوسف وان خلطاً جنسين لا تنعقد اتفاقاً وشركة

اربع
عنا

حد

عنان

عنان وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين وتتضمن الوكالة
دون الكفالة وتقع في نوع من التجارات وفي عمومها وبعض مال كل منهما وكفالة
ومع التفاضل في راس المال والرجح ومع التساوي فيهما او في احدهما دون
الآخر عند علمهما ومع زيادة الرجح للعامل عند عمل احدهما ومع كون مال
احدهما دراهم والآخر دينار ولا يشترط الخلط فيهما ايضاً والوصيعة على
قدر المال وان شرطاً غير ذلك وما اشتراه كل منهما طوب بثمانه هو فقط
ورجع على شريكه بحصته منه ان اذاه من ماله وتبطل الشركة بهلاك المالين
واحداهما قبل الشراء وهو على ماله قبل الخلط هلك في يده او يد الآخر وعليهما
بعد فان هلك بعد ما شري الآخر بما له فالمشتري بينهما ما ورجع المشتري
على شريكه بثمان حصته وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة
مريخاً فالمشتري لها شركة ملك ورجع بحصته والا فللمشتري فقط ولحل
من شريكي المفاوضة والعنان ان يبيع ويضرب ويستاجر ويوكل ويودع
ويؤجر في المال يد امانة وشركة الصنایع والتقبل وهي ان يشترك خياطان
او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرطا
العمل نصفين والرجح ان لا تاجاز وكل عمل تقبله احدهما يلزمهما وعلى
كل منهما الطلب بالعمل ولحل منهما طلب الاجر ويبرء الدافع بالدفع الى
احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجه وهي ان
يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجهيهما ويبيعا والرجح بينهما
فان شرطاً مفاوضة تمت ومطلقاتها عنان ويضمن الوكالة فيما يشترى به

فإن شرطاً مناصفة المشتري أو مثالثته فالرجح كذا بشرط الفضل باطل
فصل ولا يجوز الشركة فيما لا يقع الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش
والاصطياد والاستقا وما جمعه كل فله وإن أعانه الآخر فله آخر مثله لا يزد
على نصف ثمن المأخوذ عند أبي يوسف خلافاً للمحدث وما أخذاه معاً فلهما النصفين
وإن كان لأحدهما بعل وللآخر رابوة فاستقاهما فالكسب له وللآخر أجر
مثل ماله والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل
الشركة بموت أحدهما ولحقاقه مرتداً إن حكم به ولا يترك أحدهما مال الآخر
بلا إذنه فإن أذن كل لصاحبه فادياً معاً من كل حصة صاحبه وإن
ادياً متعاقباً ضمن الثاني علم بأداء الأول أو لا وقال لا يضمن إن لم يعلم
وإن أذن أحداً المتفاوضين لشريكه أن يشتري أمة ليطلقها ففيه خاصة
بلا شيء ويؤخذ كل ثمنها وقال لا يضمن حصة شريكه **كتاب الوقف**
هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم
ولا يزول ملكه إلا أن يحكم به حاكم قبل أو بعقله بموته بأن يقول إذا مت
فقد وقفت وعندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى على وجه يعود
نفعه إلى العباد فيلزم ويؤول ملكه بمجرد القول عند أبي يوسف وعند
محمد لا مالم يسلم إلى ولي فلو وقف على الفقراء أو بنى سقاية أو
خائناً أو ربطاً لبني السبيل أو جعل أرضه مقبرة لا يزول ملكه
عنه إلا بالحكم وعند أبي يوسف يزول بمجرد القول وعند محمد
إذا سلم إلى متول واستغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان

والرباط ودفنوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف موبد وعند
أبي يوسف يصح بدونه وإذا انقطع مصرف للفقراء وصح عند أبي يوسف
وقف المشاع وجعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه وجعل البعض
أو الكل لأهات أولاده أو مدبريه ماداموا أحياء وبعدهم للفقراء
وشرط أن يستبدل به غيره إذا شاء خلافاً لمحمد في الكل وصح وقف
العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالقاس والمري
والقدوم والمبشار والجنانة وثياجها والقدور والمراجل والحصن
والكتب وأبو يوسف معه في وقف السلاح والكرع كالخيل
والابل في سبيل الله تعالى وبه يفتي وكذا يصح عند أبي يوسف
وقفه بتعاين وقف ضيعة بيقرها وأكرعها وهم عبده وسائر
الآت الحرة وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك إلا أنه يجوز
قسمة المشاع عند أبي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف
بعمارة وإن لم يشترطها الواقف أن وقف على الفقراء
وإن على معين فعليه فإن امتنع أو كان فقيراً أجره الحاكم
وعمره من أجرته ثم رده إليه ونقض الوقف يصرف إلى عمارة
إن احتاج ولا حفظ إلى وقت الحاجة وإن تعدد صرف عينه يباع
ويصرف ثمنه إليها ولا يقسم بين مستحق الوقف **فصل** إذا بنى
مسجداً لا يزول ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريقة ويأذن بها
لمائة فيه ويصلى فيه واحد وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يفرز

يجعله تحت سدا بالمصالحه فان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه
 بيتا وجعل بابا الى الطريق وعزله او اتخذ وسط داره مسجداً او
 اذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند
 ابي يوسف يزول بمجرد القول مطلقا ولو ضاق المسجد وبجنبه
 طريق العامة يوسع منه وبالعكس رباط استغنى عنه يصرف
 وقفه الى اقرب رباط اليه والوقف في المرض وصية ويتبع شرط
 الواقف في اجارة الموقف ان وجد ولا يختار ان لا تخرج الضياع
 اكثر من ثلث سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يخرج الا بالجر المثل
 ثم لا ينقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه
 ان يوجر الا باذابة او ولاية ولا يعار ولا يرهن وان غضب عقاره
 يختار وجوب الضمان **كتاب البيوع** البيع مباداة مال
 بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظ الماضي كبعث واشترت
 ومادل على معناها وبالمتعاطي في النفيس والخسيس هو الصحيح
 ولو قال خذ بكذا فقال اخذت او رضيت صح واذا اوجب احدهما
 فلا اثر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لا بعضا
 دون بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع الموجب او قام احدهما
 عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب واذا وجد الايجاب والقبول
 لزمت البيع بلا خيار بمجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة
 قدره ووصفه لا في غيره وبتن حال وموكل باجل معلوم ولو

اشترى

اشترى باجل سنة فنفع البايع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة اخرى
 خلا فاطهما وان اطلق الثمن فان استوت مائة النقود ورواجها
 صح ولزم ما قدر من اى نوع كان وان اختلفت رولجا فن الاروج وان
 استوى رواجها لا ما ليتها فسد ما لم يبين ويصح في الطعام وكل
 مكيل وموزون كيلا ووزنا وكذا جزا فان بيع بغير جنسه وبانك
 او جرمعين لا يدري قدره ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع
 فقط الا ان يسمى جلتها والمشتري الفسخ بالخيار وان كيل او سمي
 جلتها في المجلس بعد ذلك ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يصح
 في شئ منها وكذا لوباع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا كل معدود متقاو
 وعندها يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبرة على انها مائة فقير
 بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته او فسخ
 والزائد للبائع وفي المزرع ياخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والزائد
 له بلا خيار للبائع وان سمي لكل ذراع فسطا اخذ الاقل بحصته وكذا
 الزائد وله الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم
 من دار لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندها يصح فيهما
 ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع ولو
 فضل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصته ويخير المشتري وان
 باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة لو
 عشرة ونصفا بلا خيار وبسبعة لو تسعة ونصفا بخيار وعند ابي يوسف

يخير في اخذه باحد عشر في الاول وعشرة في الثاني وعند محمد يخير في
 اخذه في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف **فصل**
 يدخل البنا والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر وكذا السجور في بيع الارض
 ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد وهو المختار خلافا لابي يوسف
 ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر
 الحقوق والمرافق ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع كذا ولا
 يدخل حب بذور ولم ينبت بعد وان نبت ولم يصير له قيمة دخل وقيل لا
 ومن باع ثمرة بدار صلاحها او لم يبدع ويقطعها المشتري للمحال وان
 شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناسي عظمها خلافا لمحمد وكذا شراء
 الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان تغير
 اذنه بصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لا يتصدق بشئ
 وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة
 وان استاجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا
 آخر قبل القبض فسد المبيع وبعد القبض يثبت كان والفقول في قدر الحادث
 للمشتري ولو باع ثمرة واستثنى منها ارضا معلومة صح وقيل لا يجوز
 بيع الثمر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا الباقي في قشره والارزق
 السميم وكذا اللوز والفسق في قشرها الاول واجرة الجبل وعند المبيع
 ووزنه ووزعه على البائع ولجنة نقد الثمن ووزنه على المشتري
 وفي بيع سلعة بثمن سلم هو الا ان لم يكن موحدا وفي بيع سلعة بسلعة

او ثمن ثمن لما مع **باب الخياران** مع خيار الشرط لكل من العاقدين
 ولهما معا ثلاثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة وعندهما يجوز ان يثنى
 مدة معلومة اى مدة كانت وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة
 ايام فلا بيع صح والى اربعة الا ان ينقد في الثلاثة وعند محمد يجوز الى
 اربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري
 فهلك لزمه قيمته وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن
 وكذا لو تعيب الالة لا يدخل في ملك المشتري خلافا لها ولو اشترى
 زوجته بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح الا في
 البكر ولو ولدت في مدة لا تقصيرام ولد ولو اشترى قريبه به او عبدا
 بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يعتقان في مدة ولا بعد قبض المشتري
 به في مدة من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان ردت به ولو قبض المشتري
 المبيع باذن البائع ثم اودعه عند فله ان يبيع على البائع لارتفاع القبض
 بالرد لعدم الملك ولو اشترى المادون شيئا به فابراه با بعه عن ثمنه يبقى
 خياره وله الرد لانه يلى عدم التملك ولو اشترى ذى من ذى خراج به
 فاسلم في مدته بطل شراؤه كيلا يملكها مسلما بالاجازة خلافا لها في
 الجميع ومن له الخيار يجزى بخصه صاحبه وغيبته ولا يفسخ الاجرة خلافا
 لابي يوسف فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ والاتم العقد ويتم العقد ايضا
 بموت الخيار وكذا بعض المدة وبالاخذ بشقة بسبب المبيع وبكل ما يدل
 على الرضى كالركوب لغير الاختبار والوطئ والاعتناق ونوابه ولو شرط

المشتري الخيار لغيره جاز وإيها أجاز أو فسخ صح وأن أجاز واحد وفسخ
الآخر اعتبر التساقط وإن كان معافا لفسخ ولو باع عبدين بالخيار في
أحدهما فإن عينه وفصل عن كل صح والأفلا ويجوز خيار التعيين وهو
بيع أحد شيئين أو ثلثه على أن يأخذ المشتري أي شأنا ولا يجوز في
أكثر من ثلثة ويتقيد بتغيره بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع
واحد والباقي أمانة فلو قبض الكل فهلك واحد وتعييب لزم البيع
فيه وتعين الباقي للأمانة وإن هلك الكل لزمه نصف ثمن كل أو ثلثه
وليس لرد الكل إلا أن ضم إليه خيار الشرط ويورث خيار التعيين و
العيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى على أنها بالخيار فرضى أحدها
لا يرد الآخر خلافا لها وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا
على أنه خباز أو كاتب فظهر بخلافه أخذ بكل الثمن أو ترك **فصل**
من اشترى ما لم ير مجاز وله رده إذا رآه ما لم يوجد ما يبطله وإن رضى
قبالها ولا خيار لمن باع ما لم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
من تعييب وتعييب في يده وتقدر رده بعضه وتصرف لا يفسخ كالأعتا
وتوابعه أو يوجب حقا للغير كالمبيع المطلق والرهن والإجارة قبل الرؤية
وبعد ها وما لا يوجب حقا للغير كالمبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا
تسليم يبطل بعدها لا قبالتها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها
وفي شاة اللحم لا بد من الحبس وفي شاة القنية لا بد من رؤية الضرع
ورؤية ظاهر الثوب إن لم يكن معلما كابية ورؤية علمه إن علمه ورؤية

داخل الدار وإن لم يشاهد بيوتها وعند رضى لا بد من مشاهدة البيوت
وعليه الفتوى اليوم وإن رأى بعض المبيع فله الخيار إذا رأى باقيه ومسا
يعرض بالنموذج كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كروية كله وفيما يطعم
لا بد من الذوق ونظر الوكيل بالشراء أو القبض كاف لا نظر الرسول عندها
هو كالمكيل وبيع الأعي وشراؤه صحيح وله الخيار إذا اشترى وميقنط
بجسه المبيع أو شمة أو دوقه فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن رأى
أحد الثوبين فشراهما ثم رأى الآخر فله أخذها أو ردها لأرد أحدها ومن
رأى شتا ثم شراه فوجده متغيرا تخيرا والأفلا وإن اختلفا في تغيره
فالقول للبائع وإن في الرؤية فللمشتري ومن اشترى عدل رطبي فباع
منه ثوبا أو وهب وسلم فله أن يرده بعيب لا بخيار الرؤية أو شرط **فصل**
مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلن وجد في مشتريه عيبا لرده أو
أخذه بكل ثمنه لا مسأله ونقص ثمنه إلا برضى بايعه وكل ما أوجب نقصان
الثمن عند التجار فهو عيب فالأباق ولوالى ما دون سفر من صغير يعقل
عيب وكذا السرقة والبول في الفراش وهي في الكبير عيب آخر فلو أبق أو سر
أو بال في صغيره ثم عاوده عند المشتري فيه رده وإن عاوده عنده
بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صغيره وعادده عند
المشتري فيه أو في كبره رده وبالجور والذفر والزنى والتولد منه عيب
في الجارية لا في العلام إلا أن يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا
عدم جيل بنت سبع عشرة سنة لا أقل ويعرق ذلك بقول الأمة

فترد اذا انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبعد هو الصحيح والكفر عيب
فيهما وكذا الشيب والدين والسعال القديم والشعر والماء في العين فان
ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري ارجع بالنقصان كثوب شراه
فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البايع باخذه كذلك
ذلك حتى لو باع المشتري سقط روجه فان خا ط الثوب او صبغة احمر
اولت السويقي بمعنى ثم ظهر عيبه رجع بنقصانه وليس لبايعه ان ياخذ
حتى لو باعه بعد روية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلامال او دبر او
استورد ثم ظهر لعيب رجع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري وان اعتق على
مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتزق
لا يرجع خلافا لها وان شري بيضا او حورا او يطبخا او قثا او خيلا فكسره
فوجه فاستد فان كان ينتفع به رجع بنقصانه والا فبكل ثمنه ولو وجد
البعض فاستد او هو قليل كالواحد او الاثنين في المايه صح البيع ولا يفسد
ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شراه فرد عليه بعيب بقضاء باقرا او نكول
او بيته رده على بايعه ولو قبله برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما شراه
ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بايعه فان قال
شهودي غيب دفع ان حلف بايعه ولزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق
مشريه يبرهن او لا نه ابق عنده ثم يحلف بايعه بانه لقد باعه وسلمه
وما ابق قط او بانه ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى بانه
ما ابق عندك قط لا بانه لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه

وسمى وما به هذا العيب وفي اباق الكبير يحلف بانه ما ابق منذ بلغ مبلغ
الرجال وعند عدم بيته المشتري على اباقه عنده يحلف البايع عندها انه ما
يعلم انه ابق عنده واختلفوا على قول الامام فان نكل على قوطها حلف ثانيا
كما مر ولو قال بايعه بعد التقاض يعتك هذا مع آخر وقال المشتري بئله
وحده فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض ولو
اشترى عبد بن صفة وقبض احدها ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا
ردها واخذها ولا يرد المبيع وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضها ولو
وجد بعض الخيل او الورق معيبا بعد القبض رده كله واخذ وقيل هذا
ان لم يكن في وعاء ولا فهو كالعبد بن ولو استحق بعضه بعد القبض ليس
ردها ببقى بخلاف الثوب ومداداة المبيع بعد روية العيب وركوبه رضى
ولو ركبته لردها لو سبقه او شرع له ولا بدله منه فلا ولو قطع المبيع بعد
قبضه او قتل بسبب عند البايع رده واخذ ثمنه وقال ارجع بفضل ما بين
كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء
والا فلا ولو نذولته لا يردى ثم قطع في يد الاخير رجع الباعة بعضهم على
بعض كما في الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه
ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البراءة
لما حدث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا للمجد **باب البيع**
الفاسد بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدن والميتة والحرق وكذا بيع ام الولد
والمدبر وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر

والخنزير بالثمن ويباع ثمنه في الحر وذكية ضمت الى الميتة وان بين ثمن كل واحد
 يصح في العبد والذكية ان بين الثمن وصح في ثمنه الى مدبره والى ثمن غيره
 بالحقصة وكذا في ملكه ثمنه الى وقف في الصحيح ويباع العرض بالخمر او بالعكس
 فاسد وكذا يبيع بالخمر ولا يجوز بيع طير في الهوى وسماك لم يصيد او صيد
 والقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسد مدخله
 وان صيد والقي فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح ولا يبيع الحل والنتاج واللبن
 في الضرع وكذا اللؤلؤ في الصدق والصوف على ظهر الغنم خلا فالابي يوسف
 فيما ولا يبيع اللحم في الشاة وضربة القارض وجذع في سقف وذراع من
 ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عا
 صحيحا ولا المزابنة وهي بيع الثمر على النخل بتمجد وذم مثل كيله خرصا والحقبة
 وهي بيع البر في سبيله بمر مثل كيله خرصا ولا البيع بالملاسة والمناوبة
 والقاء الحجر بان ينسا وما سلعة فيلزم البيع لومسها المشتري او وضع عليها
 حجرا او بندها اليه البايع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان ياخذ اليهما
 شاة ولا يبيع المراعى ولا اجارحها ولا النخل بلا كوارات خلا فالمجد ودودة القز
 وببيضه وعند ابي يوسف يجوز في الدود اذا كان مع القز وفي البيض عنه
 قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار ولا يبيع الابن الا ثمنه يزعم
 انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا وقيل ينقلب ولا بين امرأة ولو
 بعد الحلب وعند ابي يوسف يصح في لبن الامة ولا شعر الخنزير ولكن يباح
 الانتفاع به الخنزير فروق ويفسد الماء القليل عند ابي يوسف لا عند محمد

ولا يبيع شعر الادنى ولا الانتفاع به ولا بشئ من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل
 الدباغ ويجوز بيعه ويتفع به ويباع عظمها ويتفع به وكذا عصبها وقرنها
 وصفها وشعرها وبرها وكذا عظم الفيل خلا فالمجد ولا يجوز بيع علوسقط
 ولا المسيل ولا هبته وصح في الطريق ولا يبيع شخص على اذنه فاذ هو عبد
 ولو باع كبشا فاذا هو نجعة صح ويختار ولا يبيع باع باقل مما باع قبل نقد
 الثمن وكذا شاة مع غيره بثمنه الاول قبل نفقه ويصح في الغنم بحصته ولا
 شرايت على انه يزنه بطرفه ويطرح عنه لكل طرف مقدار معين وان شرط
 طرح مثل وزن الطرف يصح وان اختلفا في الطرف وقدره فالقول للمشتري
 ولو امر مسلم ذيبا ببيع خمر او شرايتها صح خلا فاطها وكذا لوا امر المحرم
 غيره ببيع صيده ولو شري كافر عبد مسلم او مصحفا صح ويجوز على
 اخراجهما من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري
 وكذا بشرط لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المعاقدين او يبيع يستحق فهو فاسد
 كبيع عبد على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امة على ان
 يستولدها فلوا عتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعند
 لا يعود فيلزم القيمة وكشرط ان يستخذه البايع شهرا او يسكنها او لا
 يسلمه الى راس الشهر ويقرضه المشتري دراهما او يهدي له هدية او يقطع
 البايع الثوب ويخيطه قبا او قميصا او يجد والنخل او يتركه ويصح في
 النقل استعسنا ولا يجوز بيع امة الاحلها ولا البيع الى النيروز والمهرجان

وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم المتعاقدان ذلك ولا البيع الى
 الحصاد والدياس والقطاف والجزاز وقدوم الحاج ونفع الكفالة الى
 هذه الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل
 الى هذه الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان علم المتعاقدان خلافا
 لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد **فصل** قبض المشتري
 المبيع بيعا باطلا باذن بائعه لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض ومضمون
 عند البعض وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما اخذا من الاختلاف
 فيما لو بيع مديون او ام ولد فمات في يده مشتريه حيث لا يضمن عند خلا
 لها ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بائعه صريحا او دلالة لقبضه في
 مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه هلاكه مثله حقيقة او معنى
 كالقيمة في القمي وكل منهما فسخه قبل القبض وبعد مادام في ملك
 المشتري اذا كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان
 لشرط زائد كشرط ان يهدي له هدية فلذا قبل القبض وانما بعده فالفسخ
 لمن له الشرط لامن عليه ولا يأخذه البايح حتى يرد ثمنه فان مات البايح
 فالمشتري اخفى به حتى يأخذ ثمنه وطالب للبايح ربح ثمنه بعد التقابض
 لا المشتري ربح مبيعه فيتصدق به كما طالب ربح مال ادعاه فقضى ثم
 تضاد قاعلي عدمه فرد بعد ما ربح فيه المدعى فان باع المشتري ما شراه
 شراء فاسدا صح وكذا لو اعتقه او وهبه وسله وسقط حق الفسخ عليه قيمته
 ولو بئى في دار اشتراها فاسدا او عرس عليه قيمتها وقال لا ينقض البناء

والزنى

والزنى ويردها وشك ابو يوسف في روايت احمد عن الامام لزوم قيمتها
 ولم يشك محمد وكرم العتق والسوم على سوم غيره اذا رضى باثن وتلقى
 الجلب المضربا هل البلد وبيع العاض للبارى طوعا في خلا الثمن زمن الخط
 والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وصرح البيع في الجميع ومن ملك مملوكين
 صغيرين او كبيرين وصغيرا احدهما دورهم محرم من الآخر كرم له ان يفترق
 بينهما بدون حتى يستحق ويصح البيع خلا لابي يوسف في قرابة الولا في
 رواية وفي الجميع في اخرى فان كانا كبيرين فلا باس بالتفريق **باب**
الاقالة تنقح بلفظين احدهما مستقبل خلا لابي يوسف وتتوقف
 على القبول في المجلس كالبيع وهو بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا
 وفي حقه ما بعد القبض فسخ فان نقذ رجعا ففسخا بطلت وعند ابي يوسف
 بيع فان نقذ ففسخ فان نقذ بطلت وعند محمد فسخ فان نقذ فبيع
 فان نقذ بطلت وقبل القبض فسخ في النقل وغيره وعند ابي يوسف في
 العقار بيع فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلا في المجلس بطل الشرط ولزم
 الثمن الاول وعند محمد يصح الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعا وان شرط اقل
 من غير يقب لزم الاول ايضا وعند ابي يوسف تجعل بيعا ويصح الشرط وان
 يقب صح الشرط اتفاقا ولا تنقح بعد ولادة المبيعة خلا فاطها ولا يمنعها
 هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره **باب**
المراجعة والتولية المراجعة بيع ما شراه با شراه به والتولية بيعه
 به بلا زيادة ولا نقص والرضيعة بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن

والزيادة

الثن الاول متليا او من ملكه من يريد الشراء والرج معلوما ويجوز ان يقيم
الى راس المال اجر القصارة والصنع والطراز والقتل والحل وسوق العنم
والسمار لكن يقول قام على بكذا لا يشترط ولا يقيم نفقته ولا اجر الراعي
والطبيب والمعلم وسيت الحفظ فان ظهر المشتري خيانة في المراجعة خير
في اخذ بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة وعند
ابى يوسف يحط فيما قدر الخيانة مع حصتها من النجس في المراجعة وعند
محمد يخير فيما قدره ذلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزوم كل الثمن اتفاقا
ومن اشترى شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شراه ثانيا بعشرة يراج على
خمسة وان شراه ثانيا بخمسة لا يراج وعندهما يراج على الثمن الاخير مطلقا
وان اشترى ما دون مديون بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر وبالعكس
يراج على عشرة والمضارب بالنصف لو اشترى بعشرة وباع من رتب المال
بخمسة عشر يراج رتب المال على اثني عشر ونصف ويراج بلا بيان لو اعورت
المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرص فار او حرق نار وان
فقيت عينها او وطئت وهي بكر الثوب من طيبته ونشره لزوم البيان وان
اشترى بنفسه ورأى بلا بيان خير المشتري فان اتلفه ثم علم لزوم كل
ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة كلا بخمسة كره بيع احدهما
مراجعة بخمسة بلا بيان ومن ولي بما قام عليه ولم يعلم مشتريه قدره فسد
وان علم في المجلس خير **فصل** لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ويصح في
العقار خلافا لمحمد ومن اشترى كيليا كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله

وهو القياس
في الوضوء

او تكسر

وكي

وكفي كيل البايع بعد العقد بخضه هو الصحيح ومثله الوزن والعددي لا
الزروع وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام
المبيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في المبيع وتعلق الاستحقاق بكل ذلك فيراج
ويؤتى على الكل ان يريد وعلى ما بقي ان خط والتفيع ياخذ بالاقل في الفضل
ومن قال بعبد كذا من زيد بالف على ان يمان كذا من الثمن سوى الالف
اخذا الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا
شيء عليه وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرض الا في الوصية
ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كحبوب الرمح ويصح في التقارب
كالخضاد ونحوه **باب الربوا** هو فضل مال حال عن عوض
شروط لاحد العاقلين في معاوضة مال بمال وعلمته الفقد والجنى فحرم
بيع الكيل او الوزن بخمسة متفاضلا او نسيئة ولو غيى مطعوم كالخض
والحديد وحل مماثل مع التقابض او متفاضلا غير معير كحفنة بحفنتين
وبضيعة ببضيتين وتمرة بتمرتين فان وجد الوصفان حرم الفضل والنساء
وان عدم احدهما وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النساء فلا يصح سلم
هروى في هروى ولا بر في شعير بشرط التعيين والتقابض في التصرف
والتعيين في غيره وما نص على تحريم الزنى فيه كيلا فهو كيل ابد كالبئر
والشعر والنمل والملح او على تحريم وزنا فهو وزني ابد كالذهب والفضة
ولو تعورف بخلافه فلا نص فيه محل على العرف كغير النسوة المذكورة فلا
يجوز بيع البئر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب متماثلا كيلا وجاز بيع

الذهب بالذهب
البر بالبر

فليس معين بفلسفين معينين خلافاً لمحمد ويعجز بيع الكرامات بالقطن وبيع
 اللحم بالحيوان وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنسه حتى يكون اللحم أكثر مما
 في الحيوان من اللحم ويعجز بيع الدقيق بالدقيق متماثلاً كإيلا لا بالسويق
 أصلاً خلافاً لها ويجوز بيع الرطب بالرطب متماثلاً وكذا بيع الرطب بالتمر
 والعنب بالزبيب متماثلاً خلافاً لها وكذا بيع التمر بطيلاً أو مملوئاً بمثله
 أو باليابس والتمر والزبيب منقوعين بمثلها متساوياً خلافاً لمحمد
 ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه متفاضلاً وكذا اللبن والجاموس
 مع البقر جنس واحد وكذا المعز مع الضأن والنجب مع العراب ويجوز
 بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلاً وكذا شحم البطن بالآلية أو باللحم
 والجنين بالبر أو الدقيق أو السويق وإن كان أحدهما نسيئة به يفتى ولا
 يجوز بيع الحديد بالبردي مما فيه الزنك المتساوياً وكذا البسر بالتمر ولا بيع
 التمر بالدقيق أو بالسويق أو بالنخالة مطلقاً ولا بيع الزيتون بالزيت
 أو السمسم بالمشيج حتى يكون الزيت والشمسج أكثرهما في الزيتون و
 السمسم ليكون الزيادة بالشمسج ولا يستقرض الخبز أصلاً وعند أبي يوسف
 يجوز وزن أو به يفتى وعند محمد يجوز عدداً أيضاً ولا يابن السيد
 وعبد المسلم في دار الحرب **باب الحقوق والاستحقاق**
 يدخل العلو والكيف في بيع الدار لا الظلة إلا بذكر كل حق هوها أو عبا
 فقها أو بكل قليل وكثير هو فيها أو منها وعندهما تدخل أن كان
 مفتوحاً في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل إلا بذكر نحو كل حق ولا في

والزيت

حد

شراء

شراء بيت وإن ذكر كل حق ولا الطريق والمسيل والشرب إلا بنحو ذكر كل
 حق وتدخل في الإجارة بدون ذكر **فصل البيعة بحجة متعديّة**
 والاقتران بحجة قاصرة والتناقص يمنع دعوى الملك الحرية والطلاق
 والنسب ولو ولدت أمة مبيعة فاستحققت ببيعة تبعتها ولدها إن
 كان في يده وقضى به أيضاً وقيل يكفي القضاء بالأم وإن اقترن بها
 لرجل لا يتبعها وإن قال شخص لاخر اشتري فانا عبد فاشتره فاذا هو
 حر فإن كان البائع حاضراً أو مكانه معلوم لا يضمن الأمر والآمن
 ورجع على البائع إذا حضر وإن قال ارتقتي فلا ضمان أصلاً ومن ادعى
 حقاً مجهولاً في دار فضولي على شيء فاستحق بعضها فلا رجوع عليه
 ولو استحق كلهما ردت كل العرض وضم منه صحة الصلح عن المجهول
 ولو كان ادعى كلهما ردت حصته ما يستحق ولو بعضاً ولمن باع فضولي
 ملكه أن يفسخه وله أن يجيزه بشرط بقاء العاقدين والمفقود عليه
 والمالك الأول وكذا أبقا الثمن إن كان عرضاً وإذا جاز فالثمن
 العرض ملك الفضولي وعليه مثل المبيع لو مثلياً والافقيته وغيره
 العرض ملك المجيز ما نة في يد الفضولي والمفقود إن يفسخ قبل
 لجارة المالك وصح اعتناق المشتري من الغاصب إذا جيز البيع خلا
 لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فإرضاه له و
 يتصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبداً من غير سيده ثم
 أقام بيعة على إقرار البائع أو السيد بعدم الأمر أو ردة لا تقبل

ولو اقر البائع بذلك عند القاضى فله رده ولو اشترى دارا من فضولى
وادخلها في بناءه فلا ضمان على الفضولى خلافا للمحمد **باب السلم**
هو بيع اجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره لاني
غيره فيصح في المكيل والموزون سوى النقيدين وفي العددي المتقارب
كالجوز والبيض عدد او كيلا وكذا الفلوس خلافا للمحمد وفي اللين
والاجر اذا سمى ملين معلوم وفي المذروع كالثوب ان يبين طوله وعرضه
ورقته وفي السمك المبيع وزنا ونوعا معلومين وكذا الطوى في حينه
فقط ولا يجوز فيه ما عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عدد او لا
في الخبز حرقا والرطبة جزا ولا في الجوهر والخرز ولا في الثمن طريا وقالوا
يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل
او ذراع معين لا يدري قدره ولا في طعام قرية او ثمرة نخلة معينة ولا
فيما لا يبقى من حين العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس كثر او شعير
والنوع كسقية او نجسية والصفة كجيد او ردي والقدر كذا رطلا
او كيلا بما لا ينقبض ولا ينسبط واجل معلوم واقله شهر في الاصح وقد
راس المال ان كان كيلا او وزنيا او عدديا فلا يجوز في جنسين بل
بيان راس مال كل منهما ولا بنقدين بل ببيان حصته كل منهما من السلم فيه
ومكان ايقايه ان كان له حمل ومونة وعندها لا يشترط معرفة قدر
راس المال اذا كان معيناً ولا مكان الا بيقا، ويوفيه في مكان عقده ومثله
الثمن والاجرة والقسيمة ومثاله حل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا

وقبض راس المال قبل التفريق شرط بقاياه فلو اسلم مائة نقد ومائة دينارا
على المسلم اليه في كز بطل في حصته الدين فقط ولا يجوز التفريق في راس
المال والمسلم فيه قبل قبضه بشركة او تولية ولا يشترى من المسلم اليه
براس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا وامر رب السلم بقبضه
قضا لا يبيع ولو امر مقررته بذلك صح وكذا لو امر رب السلم بقبضه
له ثم لنفسه فاكتاله لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكتال المسلم اليه
في ظرف رب السلم بامره وهو غائب لا يكون قبضا ولو اكتال البائع كذلك
كان قبضا بخلاف ما لو اكتاله في ظرف نفسه او في ناحية بيته ولو اكتال
الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ
بالدين فلا وعندها صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة وان شاء
فسخ البيع ولو اسلم امة في كز وقبضت ثم تقايلا فأت قبل ردها بقي
التقابل وتجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح وكذا المقاتل
في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان
الاجل واشترط الرداة وانكرا لآخر فالقول لمدعيهما مطلقا وقال المنكر
ان كان رب السلم في الاولى او المسلم اليه في الثانية والاستصناع باجل
سلم فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره تعورف او لا وبلا اجل يصح
فيما تعورف كخف وطشيت وقمقة وهو بيع لا عدة فيجبر الصانع على عمله
ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العين لا عمله فلو اتى بما صنعه غيره
او صنعه هو قبل العقد فاخذ صح ولا يتعين المستصنع بلا اختياره فيصح

بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذ وتركه ولا يبيع فيما لم يتعارف كالثوب
سائل اشقي يبيع بيع الكلب والعهد وسائر السباع علمت اولا
والدخلى في البيع كالمسلم الا في المخرفاتها في حقه كالحمل والغنم يرفى
حقه كالشاة ومن زوج مشرته قبل قبضها جاز فان وطئت كان
قبضاً والا فلا ومن اشترى شيئاً فغاب غيبة معروفة لا يبيع في دين
بايعه وان لم تكن معروفة يبيع فيه اذا برهن انه باعه منه اذ لم يكن
قبضه وان غاب احد المشتريين فلم يضر دفع كل الثمن وقبض المبيع
وجبسه اذا حضر الغائب حتى ينقد حصته وان اشترى بالالف مثقال
ذهب وفضة فهما نصفان وان قال بالالف من الذهب والفضة
فمن الذهب خمسة اية مثقال ومن الفضة خمسة اية درهم وزنه سبعة
ومن قبض ريفاً بدل جيد غير عالم فانفقته او هلك في موقضاً وقال
ابو يوسف يرد مثل الزيف ويقضى الجيد وان فرخ طير او باض في ارض
او تكس طير فهو لمن اخذه وكذا صيد تغلق بشبكة منصوبة الجفاف
او دخل دار ودرهم او سكر نش فوقع على ثوب فان اعدت صاحبه لذلك
او كفه بعد السقوط او غلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه
كما لو غسل النخل في ارضه او نبت فيها شجر واجتمع تراب بجيران الماء ما لا
يصح نقله بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع والاجارة والقسمة والاجارة
والرجعة والصالح عن مال ولا يبرأ عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والبرقة
والمعاملة والاقرار والوقف وكذا التحكيم عند ابى يوسف خلافاً لـ **الحمد**

ولا يبطله الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق
والخلع والعتق والرهن والايصا والوصية والشركة والمضاربة والقضيا
والامانة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكتابة وان العبد في
التجارة ودعوى الولد والصالح عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعلق
الرديص او خيار شرط وعزل القاضى **كتاب الصرف**
هو بيع ثمن ثمن تجاراً اولا وشرط فيه التقاض قبل التفرق وصح بيع
الجنس بغيره بمجازفة لا يبيعه بحبسه الا متساوياً وان اختلفا جودة وصياغة
فان بيع بمجازفة ثم علم التساوى قبل التفرق جاز ولا يجوز التصرف في بدل
الصرف قبل قبضه فلو باع ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها
فسد بيع الثوب ولو اشترى امة تساوى القامع طوق قيمته الف الفين
ونقد الف فهو ثمن الطوق ولو اشترى بها الف الفين نقد والف نسيئة
فالنقد ثمن الطوق وان اشترى سيفاً حليته خمسون عاية ونقد خمسين
فهي حصنة الحلية وان لم يبين اوقال هي من ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح
في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر ولا يطل فيهما وان باع انا فضة و
قبض بعض ثمنه وافترقا صح في ما قبض فقط والا نأى مشتريك بينهما
وان استثنى بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته او رده ولو استثنى بعض
قطعة نفقة اشتراها اخذ الباقي بحصته بلا خيار وصح بيع درهمين
ودينار بدينارين ودرهم وبيع كبريت وكبريت شعير وكبريت شعير
وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم صحيح ودرهمين

ويفضل

غلة بدرهين صحيحين ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة
مطلقة ان دفع الدينار وبنقاصتان العشرة بالعشرة وما غلبه الفضة اوله
فضة او ذهب حكما فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض الامتسا وال
وزنا ولا استقراضه الا وزنا وما غلب عليه الغش منما فهو في حكم العوض وبيعه
بالخالص على وجه حلية السيف ويصح بيعه بجنسه متفاضلا بشرط التقابض
في المجلس والتباعد والاستقراض بما يروج منه وزنا او عدا او بما ولا
يتعين بالتعيين لكونه ثمتا ولو اشترى به فكسد بطل البيع وقال لا يبطل
وتجب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما تقول به عند محمد ومالك ايرج
منه يتعين بالتعيين والمتساوي الغش كغلو به في التباعد والاستقراض
وكذا في الصرف وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم تعين فان
كسدت فالخلاف كما في كساد الغشوش ولو استقرضها فكسدت بردها
وعند ابي يوسف قيمتها يوم الفرض وعند محمد يوم الكساد ولا يجوز البيع
النافقة ما لم تعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس او دانق فلوس او
قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او دانق او قيراط منها
ولو دفع الى صير في درهما فقال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصف الا
حبة فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كثر اعطاني صح في
الفلوس اتفاقا ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصفا الاجبة
صح في الكل والنصف الاجبة مثله والفلوس الباقي **كتاب**
الكفالة هي ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ولا يصح الا

من يملك التبرع وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاولى ينقصد بكفالت نفسه
او برقبته ونحوها مما يعتبر به عن البدن او بجزء شايع منه كنصفه او عشرة
وبضمته وهو على اولى اوانا زعيم او قبيل بلبا با ناضا من معرفته وصح
لخذ كفيين واكثر ويجب فيها احضار المكفول به اذ اطلبه المكفول له فان لم يحضره
حبس وان عيّن وقت تسليمه لزمه ذلك في اذ اطلبه فان سلمه قبل ذلك بري فان
غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه وايا به فان مضت ولم يحضره
حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ويتطل بموت الكفيل والمكفول بولو عبدا
دون موت المكفول بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن
مخاصمته وان لم يقبل اذ ادفعته اليك فان ابرى وبتسليم وكيل الكفيل ورسوله
وبتسليم المكفول به نفسه من كفالته فان شرط تسليمه في مجلس القاضي فسلمه
في السوق قالوا يبرأ والمختار في زماننا انه لا يبرأ وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ
عندها ويبرأ عند الامام وان سلمه في برية او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في
السين وقد حبسه غير الطالب فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فهو
ضامن لما عليه فلم يواف به غدا لزمه ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالته
النفس ومن ادعى على آخر مائة دينار يتيها او لم يتيها فكفل بنفسه رجل على
انها لم يواف به غدا فعليه الماية فلم يواف به غدا لزمه الماية خلافا لمحمد
ولا يجبر على عطاء كفيل بالنفس في حجة وقضا فان سمحت به نفسه
صح وقال لا يجبر في القضا وحده القذف فان شهد عليه مستورا ان
في حجة او قود حبس وكذا ان شهد عدل واحد خلافا لها في رواية وصح

الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو جهولا اذا كان
 ديناً صحيحاً بتكفلت عنه باللف او بما لك عليه او بما يدركك في هذا
 البيع وكذا لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق نحو ما بيعت فلانا او
 ما غصبك او ما ذاب لك عليه وان استحق المبيع فعلى وكشرط امكان
 الاستيفاء نحو ان قدم رنيد وهو المكفول عنه وكشرط تعدد الاستيفاء
 نحو ان غاب عن البلد وان علقها بحد الشرط كهبوب الريح ونحو المطر
 بطل وكذا ان جعل احدها اجل فتصح الكفالة **ويجب المال على المالك**
 مطالبة اي شأ من كفيله واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة
 كحالة الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب احدها لمطالبة
 الآخر فان كفل بما له عليه فبرهن على انفسه وان لم يبرهن صدق
 الكفيل فيما اقربه مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر على نفسه خاصة
 فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادنى عنه وان لجازها المكفول عنه
 وان بامر رج ولا يطالبه قبل الاداء فان لو زم فله ملازمة وان حبس
 فله حبسه ويبرأ الكفيل بآداء الاصيل وان ابراء الطالب الاصيل والآخر
 عنه برك الكفيل وتأخر عنه فان ابراء الكفيل او آخر عنه لا يبرأ الاصيل
 ولا يتأخر عنه فان كفل بالدين الحال موحلاً الى وقت يتأجل عن الاصيل
 ايضا ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برياً ورجع بها فقط ان كفل
 بامرته وان صالح عن الالف بجنس آخر رجع بالالف وان صالح عن موجب
 الكفالة برك هو دون الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامن برئت الى

منكلا

من المال رجع على اصيله وكذا في برئت عند ابي يوسف خلا فالجحد وفي ابرأتك
 لا يرجع وان كان الطالب حاضراً يرجع اليه في البيان في الكل ولا يصح تعليق
 البرأة عن الكفالة بالشرط كساير البرات والمختار الصحة ولا تجوز الكفالة
 بما تعدد استيفاءه من الكفيل كالحودود والقصاص ولا بالاعيان المضمونة
 بغيرها كالمبيع والمرهون ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستاجر
 ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير صحيح كبذل الكتابة كركل به او عبد
 وكذا بدل السعاية عند الامام ولا بالحمل على دابة معينة او بخدمة عبده
 معين بخلاف غير المعينين ولا عن ميت مفلس خلا فالحا ولا بلاقول الطالب
 في المجلس وقال ابو يوسف تجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز فان قال
 المريض لو ارثته تكفل عني بما على وكفل مع غيبة الغرماء جاز اتفاقاً
 ولو قاله لاجنبى لختلف فيه المشايخ وتجوز بالاعيان المضمونة
 بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغضوب والمبيع فاسداً وبمسلم
 المبيع الى المشتري والمرهون الى الراهن والمستاجر الى المستاجر وبالتمن
فصل ولو دفع الاصيل للمال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب
 لا يسترده منه وما رجع فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى المطلوب
 لحتبان كان المدفوع شيئاً يتعين كالبر خلاً فاطها ولو امر الاصيل بكفيله ان
 يتعين عليه ثوباً ففعل فالتوب للكفيل والرجع عليه ومن كفل لآخر بما ذاب
 له على غريمه او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل
 بان له على الغريم القالا يقبل ولو برهن ان له على رنيد الف وهذا كفيله بامرته

قضى به عليهما ولو بلا امره قضى على الكفيل فقط وضمان الدرك المشتري
 عند البيع تسليم يبطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك وكذا لو كتبت شهادة
 وختم على صك كتبه فيه باع ملكه او سبيعا بائنا بخلاف ما لو كتبتا على اقرار
 العاقلين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للوكيل باطل وكذا ضمان المضارب
 الثمن لرب المال وضمان احد الشريكين حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة
 واحدة وصح لو بصفقتين وضمان الدرك والخراج والقسمة صحيح وكذا
 ضمان النوايب سواء كانت بحق كبرى النهر واجرة الحارس او غير
 حق كالجبائيات وضمان العهدة باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما
 ولو قال الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حكلا فالقول للكفيل وفي
 الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضامن الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه
 على بايعه **باب كفالة الرجلين والعبد** ديني عليهما كفل كل عن صاحبه
 فاذا اده احدهما لا يرجع على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا بمال عن
 رجل وكفل كل منهما عن صاحبه فاذا اده رجع بنصفه على شريكه او بكلاه على
 الاصيل لو بامر له وان ابراء الطالب احدهما فله اخذ الاخر بكلاه ولو فسخت
 المفاوضة فلرب الدين اخذ من شاء من شريكها بكلاه دينه وما اده احدهما
 لا يرجع به على الآخر ما لم يزد على النصف واذا كوتب العبدان بعقد واحد
 وكفل كل عن صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما ادى وان اعتق السيد
 احدهما قبل اداء صح وله ان ياخذ حصة الاخر منه اصاله او من المعتق كفالة
 ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه ولو كان على عبد مال لا يجب عليه

الابعد

الابعد عنه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادى لا يرجع
 على العبد الا بعد عتقه ولو ادى رتبة عبيد فكفل به رجل فوات العبد فبرهن
 المدعي انه له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبده بامر له او عبد غير
 مدين عن سيد فعققت فادى لا يرجع على الآخر **كتاب الحوالة**
 هي نقل الدين من ذمة الى ذمة وتصح في الدين لافي العين برضى المحتال
 والمحال عليه وقيل لا بد من رضا المجمل ايضا واذا تمت برئ المجمل بالقبول
 فلا ياخذ المحتال من تركته لكن ياخذ كفيلا من الورثة او الغر ما خافه
 التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو عوت المحتال عليه مقلسا او
 انكار الحوالة وحلف ولا بينة عليها وعندنا بتفليس القاضى اياه ايضا
 وتصح بالدراهم المودعة وببراء المحتال عليه بملكها او بالمغصوبة ولا يبرأ بملكها
 واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعة او العصب لا يطالب المجمل المحتال عليه
 مع ان المحتال اسوق لغرماء المجمل بعد موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة ولا
 تبطل الحوالة باخذه ما على المحتال عليه او عنده واذا طالب المحتال عليه المجمل بعثل
 ما لمحال به فقال احلت بديني عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المجمل المحتال
 بما لمحال فقال احلقتي بديني عليك لا يقبل بلا حجة وتكره السفقة وهي الا
 قراض لسقوط خطر الطريق **كتاب القضاء** القضاء بالحق
 من اقوى الفرائض وافضل العبادات واهله من هو اهل للشهادة وبشرط
 اهليته شرط اهليته والفاستق اهل له وبشرط تقليده ويجب ان لا
 يقلد كما يبيع فتوبه شهادته ويجب ان لا تقتل ولو فسق العدل يستحق

ان لا
 ٢ المدعيون اذا كان قسوة
 القاضي عنه عاجله وتقبل
 ويحلى سبيل حصة خصه
 نعم يقدر القاضي ببيتته على
 سبيل حصة خصه
 عسرة جيرانه واصد
 من الثقات دون ال
 من الدعوى
 بشرط حصة ر
 بينة المحسوس على اقا
 له بشرط حصة ر
 بينة المحسوس على
 الحال ما ذكره

العزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا ولو اخذ القضاء بالشرع
لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي
فقا غليظا جبارا عنيلا وينبغي ان يكون موثوقا به في دينه وعقاده
وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه وكذا
المفتي والاحتياط شرط الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الا قدر
والاولى وكره التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا بأس
لمن يثق من نفسه باداء فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب
القضاء ولا يئسا له ويجوز تقلد من السلطان الجائر ومن اهل البغي
الا اذا كان لا يمكنه من القضاء حتى واذا تقلد سيال ديوان قاض قبله
وهو الخرايط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها ويبيعث ايمينين
بخطبة المعزول او ايمينه وبسيالائه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة
على حدة وينظر في حال المحبوسين فمن اقر بحق او قامت به عليه بيينة
الزمره ولا يعمل بقول المعزول ولا ينادى عليه ثم يخلى سبيله بعد ما
استظهر في امره ويعمل في الودائع وغلات الاوقاف بالبيينة او اقرار
ذي اليد لا يقول المعزول الا ان اقر ذو اليد بالتسليم منه ويجلس للحكم
جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في
الدخول فلا بأس به ولا يقبل هدية الامن قرنيه او من جرت عادته
بها دابة ان لم يكن لها خصوصية ولم يزد على العادة ويحضر الدعوى العامة
لا الخاصة وهي ما لا تختص بالحق ولا يشهد الجنان ويعود المريض ويتخذ

مترجما

مترجما وكاتب عدلا ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يشار
احدهما ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يفحك اليه ولا يخرج معه ولا
يلقنه حنطة ويكره تلقيبه الشاهد بقوله اشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف
في غير موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمانح فان عرض له هم
او فاس او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء واذا تقدم
اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكوت واذا تكلم احدهما
اسكت الآخر **فصل** واذا ثبت الحق للمدعي وطلب حبس خصمه فان ثبت
بالاقرار لا يجبسه الا اذا امره بالاداء فاي وان ثبت بالبيينة حبسه قبل
الامر بالدفع وقيل لا فان ادعى الفقر حبسه في كل مال لم يزل مال كالمثمن
والقرض او بالتزام كالمهر المعجل والكفالة لا في ما عدا ذلك الا اذا
برهن خصمه ان له مالا ويجبسه مدة يغلب عليه ظنه انه لو كان له مال
لاظهره هو الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يظهر له مال خلى
سبيله الا ان يبرهن خصمه على سياره فيؤبد حبسه ولا يسمع البيينة
على اعساره قبل حبسه عليه عامة المشايخ ويجبس الرجل لنفقة زوجته
لا والد في دين ولده الا ان ابى من الانفاق عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج
ان كان له من يخدمه فيه والا اخرج ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو
الصحيح ويمكن من وطى جاريته ان كان فيه خلقة واذا تمت المدة ولم يظهر له
مال خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين غمائه بل لا زمنونه ولا يمنعونه من
التصرف والسفر وياخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص والملازمة

Copy ng University

ان يدور وامعه حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين
لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها وقالوا اذا فلسه
الحاكم يحول بينه وبين عزمايه الى ان يبرهنوا ان له مالا **فصل**
اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو السجل
وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب اليه وهو كتاب
القاضي الى القاضي والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة ونقل
في كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والنكاح والنسب والعصب
والامانة والمضاربة المجعودين وعن محمد قوله في كل ما ينقل عليه المتلون
وبه يفتى ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ويذكر
نسبهما فان شاء قال بعد والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين
ويقرأه على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه ويكون اسمهم داخله وختمه
بجفرتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابو يوسف لم يشترط شيئا من
ذلك سوى اشهادهم على انه كتابه لما ابتلى بالقضا واختار السخى قوله
وليس الخبر كالعيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا
بجفزة الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي
قراه علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعند ابى يوسف انه كتاب
فلان وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا فتمه وقراه على الخصم
والزعم ما فيه ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وموت
المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين

لا يجوز الخصم بل ينفذ على وارثه واذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد
في زمن ولايته ومحلها جاز له ان يقضي به **فصل** ويجوز قضاء المرأة
في غير جد وقود ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور
بالجمعة وان استخلف المفوض اليه فنايبه لا ينعزل بعزله ولا بموته بل هو
نايب الاصل وغير المفوض ان قضى نايبه بحضرة او غيبته فاجاز كما
في الوكالة واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول
امضاه ان لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة والاجماع وما اجتمع عليه
الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض والقضاء بجلي او حرمة ينفذ ظاهره ونا
ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة
الزور ولو قامت ببينة زورانه تزوجها وحكم به حل لها فكلية خلافا لها
وفي الاملاك الرسالة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضاء في مجته وفيه خلاف
راية ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتى وعند الامام ينفذ لو ناسيا
وفي العمد روايتان ولا يقضي على غائب الا بحضرة نايبه حقيقة كوكيله
او شرعا كوصي نفسه القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما
يدعى على الحاضر فان كان شرطا لا يصح ويقضي القاضي مال اليتيم ويكتب ذكر
الحق ولا يجوز ذلك للوصي ولا للاب في الاصح **فصل** ولو حكم الخصمان
من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليهما ببينة او اقرار او تكول
واقرار باقرار احد الخصمين وبعد الة الشاهد حال ولايته ولكل منهما ان
يرجع قبل حكمه لا بعده واذا رفع حكمه الى قاض امضاه ان وافق مذهبهم والا

نقضه ولا يصح التحكيم في حد وفود ويصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به
دفعاً لتخاسر العوام ولو حكماء في دم خطا فحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ ولا يصح
حكم المحكم ولا المولى لأبويه وولده وزوجه ويصح عليهم ويصح لمن ولاه
وعليه **سائل شتى** ليس الذي سفل عليه علوه غيره ان يتد في سفله
او ينقب كوخه بلارضى في العلوه والذى العلوان يدين عليه وعندهما الكل
منها ففعل ما لارضى فيه بلارضى الآخر وقيل قوطها تفسير لقوله وليس لاهل
زايفة مستطيلة ينشعب منها مستطيلة غير نافذة فتحة باب في المنشعبة
وفي النافذة مستديرة لترك طرفها لهم ومن ادعى هبة في وقت فسيل
بينه فقال جدد في الهبة فاشترته منه او لم يقبل ذلك فبرهن على الشراء بعد
وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل ومن ادعى ان رنيا اشترى جارية فانكر
زني وترك هو خضومته حل له وطبها ومن اقر يقبض عشرة وادعى انها زني
او نهرة صدق لان ادعى انها ستوقه ولا ان اقر يقبض الجياد او حقه او
الثن او بالاستيفاء والريف ماردة بيت المال والبنهرجة ما يردده التجار ايضا
والستوقه ما غلب غشه ومن قال لمن اقر له بالف ليس لي عليك شيء ثم قال
في مجلسه بغيري عليك الف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف ما لو كتب من قال
له اشتريت مني هذا ثم صدقة ومن قال لمن ادعى عليه ما لا ما كان الا على شيء
قط وبرهن عليه به وبرهن هو على القضاء والابرأ قبل وان زاد على انكاره
ولا امر فك فلا ولو ادعى على آخر بيع امنه منه وارادتها بعيب فانكر وبرهن
المدعى على البيع والمنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر وذكر ان شاء

الله في آخر صك يبطل كله وعندهما يبطل آخره فقط وهو استمسان **فصل**
ما مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله فالقول له وكذا
لومات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده وان قال
المودع هذا ابن مودعي الميئت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه وان قال لا خير
هذا ابنه ايضا وكذبه الاول قضى للاول ولو قسم الميراث بين الورثة والعنف ما بينهما
لم يقولوا فيها لا نعرف له وارثا او غريبا آخر لا يوافقهم كفيلا وهو احتياط ظلم وغرر
يؤخذ ومن ادعى عقار ارثاله ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع اليه نصفه
وترك باقيته مع ذي اليد بلا اخذ كفيلا منه ولو جاحدا وقال ان كان جاحدا
اخذ النصف الاخر منه ووضع عند امين وفي المقول يؤخذ منه بالاتفاق
وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة
ومن اوصى ثلث ماله فهو على كل مال له ولو قال مالي او ما املك صدقة
فهو على مال الزكوة ويدخل فيه ارضي العشر عند ابي يوسف خلافا للمحمد
فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوة فاذا اصاب مالا تصدق بمثل
ما امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل وقبل في
الاخبار بالتوكيل خبر فردوان فاسق لا في العزل منه الا خبر عدل او
مستورين وعندهما هو كالاول وكذا الخلاف في اخبار السيد بجناية عبده
والشفيع بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يجز بالشرايع ولو باع القاضى
او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاغ واستحق العبد لا يفيم ويرجع
لمشتري على الغرماء ولو باعه الوصى لاجلهم بامر القاضى ثم استحق او مات

قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء ولو قال لك
 قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وسعك
 فعله وكذا في العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره ولا فلا ولا
 يعمل بقول غير العدل مطلقا ما لم يعانين سبب الحكم ولو قال قاض عزل
 لشخص اخذت منك الفأود فعتها الى فلان قضيت بها عليك او قال
 قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظمأ واعترف يكون
 ذلك حال ولايته صدق القاضي ولا يعين عليه ولو قال فعلته قبل
 ولايتك او بعد عزلك وادعى القاضي فعله في ولايته فالقول له ايضا
 هو الصحيح والقاطع او الاخذ ان كانت دعواه كدعوى القاتل فمن
 هنا في الاول **كتاب الشهادات** هي اخبار رجت للغير على
 الغير عن مشاهدة لا عن ظن ومن تعين لاثباتها لا يسعه ان يتمتع منه
 ويفترض اداؤها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره
 وسترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق وبشرط
 الزنا اربعة رجال وللقتاص وبقية الحدود رجلان وللولاة
 والبكارة وعيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة وكذا الاستيلاء
 المولود في حق الصلوة لا الارث وعندهما في حق الارث ايضا وغير
 ذلك رجلان او رجل وامرأتان مالا كان او غير مال كالنكاح والرضاع
 والطلاق والوكالة والوصية وبشرط لكل الحرية والاستلام
 العدالة ولفظ الشهادة فلا تفصح لو قال اعلم او اتيقن ولا يسأل

قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندهما يسأل في
 سائر الحقوق سراً وعلناً وبه يفتى في زماننا ويجزى الاكتفاء بالسر
 ويكفي للتركية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جائز
 الشهادة ولا يصح بتدليل الخصم بقوله هو عدل لكن لخطأ او نسي فان
 قال هو عدل صدق ثبت الحق ويكفي الواحد لتركية السر والترجمة
 والرسالة الى المذكر والاثنان لحوط وعند محمد لا بد من الاثنين وتشرط
 الحرية في تركية العلانية دون السر **فصل** يشهد بكل ما سمعه
 اوراه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد
 عليه ويقول اشهد لا اشهدني ولا يشهد على شهادة عترة اذا سمع
 اداها او اشهاد الغير عليها ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا تاجير ولا راو
 يحظه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بما
 لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول ولا ية القاضي واصل
 الوقف اذا خبره بها من يثق به من عدلين او عدل وعدلين وفي
 الموت يكفي العدل ولو انشئ هو المختار ويشهد من رأى جالساً مجلس
 القضاء ويدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رأى رجلاً وامراً يسكنان
 معاً وبينهما انبساط الارواح اتخا زوجته ومن رأى شيئاً سوى الذي
 في اليد متصرف فيه تقرن الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك والادعي
 ان علم رقة او كان صغيراً لا يعترف بنفسه فكذلك ولو فسر للقاضي
 انه شهد بالتسامع او عاينه اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر في

عالم يشهد هو

زيدا وصلى عليه قبلت وهو عيان **باب من يقبل شهادة من لا يقبل**
 لا تقبل شهادة الاعمي خلافا لابي يوسف فيما اذا تخلفها بصيرا ولا شهادة
 المملوك والصبي الا ان تخلفا حال الرق والصغر واديا بعد العتق
 والبلوغ ولا شهادة المحدث في قذف وان تاب الا ان حد كافر اثم
 اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان سفل وعبد وكنيته
 ومن احد الزوجين للآخر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة
 الخنث الذي يفعل الردى والنايحة والمغنية والعذر لسبب ديني على
 عدوه ومد من الشرب على المهور من يلعب بالطيور او بالطنبور او
 يفتي للناس او يلعب بالترد او يقامر بالشطرنج او تفوته الصلوة
 بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او ياكل الرزق او يدخل الحمام بلا ازار
 او يفعل ما يستحق به كالبول والاكل على الطريق او يظهر سب السلف
 وتقبل الشهادة لاجنيه وعمة ومحمه رضاعا او مصاهرة وشهادة
 اهل الاهواء الا الخطائية والدني على مثله وان اختلفا ملة وعلى
 المستامن دون عكسه والمستامن على مثله ان كانا من دار واحدة
 وعد بسبب الدين ومن لم يصغيرة ان اجتنب الكيماير وغلب
 على خطاة صوابه ولا قلف والخصي وولد الزنى والخنثي والعمال والمعتق لمعتقة
 والمعتق حال الشاهد وقت الاداء لا الخلف ولو شهد ان اباها اوصى
 الى زيد وزيد يدعيه قبلت وان انكر فلا ولو شهد ان اباها وصى
 الغايب وكله لا تقبل وان ادعاه ولو شهد ان اباها ميت انه اوصى

الزيد

الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد مديوناه او من اوصى لها
 او وصياها ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق به من غير
 ايجاب حق المشرع او للعبد نحو هو فاسق او اكل ربوا او انه استاجرهم
 وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم وعلى انهم عبيدا ومحدودون في قذف
 او شاربو خمر او قذفة او شركا المدعي او انه استاجرهم لها بكذا او
 اعطاهم ذلك مما لمالى عنده او انى ما لمحتهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا
 يشهدوا على فشهدوا ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض
 شهادتي قبل ان كان عدلا **باب الاختلاف** شرط موافقة
 الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا اشرا او ارثا وشهدا بملك مطلق ردت
 وفي عكسه تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل
 لو شهد احدهما بالف او مائة او طلبة والاخر بالفين ومائتين وطلقتين
 او ثلث وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة
 والمدعي يدعي الاكثر قبلت على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة
 وطلقة وطلقة ونصف ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما
 قضى منها كذا قبلت على الالف لا على القضا ما لم يشهد به آخر وينبغي لمن
 علم ان لا يشهد حتى يقرب المدعي به ولو شهدا بقتله زيدا يوم النحر
 بركة واخران بقتله اياه فيه بكوفة ردتا فان قضى باحدهما او لا بطلت
 الاخرى ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في لونها وقطع وان اختلفا
 في الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي الغصب لا تقبل

Copy

اتفاقا ولو شهد واحد بالشراء او الكتابة بألف والآخر بألف ومائة
 ردت وكذا العتق على مال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى
 العبد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين ولا
 جارة كالبيع عند اول المدعى وكالدين بعدها وفي النكاح تقبل بالالف
 استخسانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر وقلا ردت فيها ايضا
 ولا بد من الجرح في شهادة الارث بان يقول الشاهد مات وترك ميراثا
 للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا
 الشيء لاب المدعى اعان من ذي اليد او ادعه اياه قبلت بلا جرح وان شهدا
 ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت وان شهدا انه كان
 ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه وكذا
 لو شهدا باقراره بذلك **باب الشهادة على الشهادة** تقبل في غير
 حد وقود وان تكررت بشرط لها تغذ حضور الاصل عبوت او مرض او سفر
 وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فرعى الشاهدين وصفتها ان يقول
 الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء
 اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته بكذا او قال لي اشهد على شهادتي
 ويصح تعديل الفرع اضله واحد الشاهدين الاخر فان سكنت عنه جاز ونظر
 في حاله عند ابي يوسف وقال محمد تردة شهادته وتبطل شهادة الفرع
 بانكار الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بدت
 فلانة الفلانية وقالوا اخبرنا انها يعرفها وجاء المدعى بامرأة لم يدرها

انها هي ام لا قيل له هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان
 قال بينهما التيمية لا يجوز حتى ينسبها الى اخذها والتعريف يتم
 بذكر الجدة او الفخذ او بنسبة خاصة والنسبة الى المصرا والمحلة الكبيرة
 عامة والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع عن الشهادة**
 لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى المشتهود عليه رجوعهما عند
 غيره لا يحلفان ولا يقبل برهانه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض و
 تقمينه اياها فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعد لا ينقض وضمننا ما
 اتلفاه بها اذا قبض المدعى مدعاه دينيا كان او عينيا فان رجع احدهما
 ضمن نصفها والعبء لمن بقي لا لمن رجع فان شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن
 فان رجع اخر ضمننا نصفها وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمننت
 ربعا وان رجعتا ضمننتا نصفها وان شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان
 لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعا وان رجع العشر ضمن نصفها
 وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس وعندهما عليه نصف
 وعليهن نصف وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على الرجلين
 خاصة ولا يضمن راجع شهد بنكاح بمهر مسمى عليها او عليه الاما زاد على
 مهر المثل ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول
 نصف المهر وفي البيع ما نقص عن قيمته المبيع وفي العتق القيمة وفي
 القصاص الدية فقط ويضمن الفرع ان رجع الاصل ان قال ما اشهدته
 على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما وان رجع

الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود عليه اي الفرع
شأ، وقول الفرع كذب اصلي او غلط ليس بشئ وان رجع الموكل عن
التزكية ضمن خلافا لها ولا يضمن شاهد الا حصان برجوعه ولورجع شاهد
اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة ولورجع شاهد الشرط وحده
اختلف المشايخ ومن علم انه شهد زورا شهرا ولا يعزرو عنه ايجع ضربا
ويحبس **كتاب الوكالة** هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف
وشروطها كون الموكل عاقل بالغ او ماذون حرا بالغا او ماذونا او صبيعا قلا او عبدا
مخجورا في بكل ما يعقد هو بنفسه وبايقاف كل حق وباستيفائه الا في حد
وقود مع غيبة الموكل وبالحضومة في كل حق بشرط رضی الخصم للمزومها
الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائبا مسافة سفر
او مريدا للسفر او محدث غير معتادة الخروج الى مجلس الحاكم وعندها لا
يشترط رضی الخصم وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كبيع ولجان وصح
عن اقرار تتعلق به ان لم يكن مخجورا فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن ويطلق
به ويرجع به عند الاستحقاق ونجاصم في عيب مشرية ويرده به ان لم يسلمه
الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه ونجاصم في عيب مبيعه وفي شفعة
ان كان في يده وكذا شفعة مشرية والملك يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق
قريب وكيل اشتراه وحقوق عقد يضيفه الى موكله تتعلق بالموكل كنكاح
وخلع وصلح عن انكار او دم عمد وكفاية وعتق على مال وهبة وصدقة

وعارة وايداع ورهن واقرض وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج
بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يسد الخلع والمشتري منع الثمن عن الموكل
فان دفعه اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانيا وان كان للمشتري على الموكل
دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لاني يوسف
ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليه ما فالمقاصة بدين الموكل دون
الوكيل **باب الوكالة بالبيع والشراء** لا يصح التوكيل بشراء
شئ يشمل اجناسا كالرقيق والثوب والدابة او ما هو كالاجناس كالدار وان
يتن الثمن فان سمي نوع الثوب كالهروي جاز وكذا ان سمي نوع الدابة
كالفرس والبغل او بيت ثمن الدار والمحلة او بيت جنس الرقيق كالعبد
ونوعه كالتركي او ثمن ايعين نوعا او عمدة فقال ابتع لي ما رايت ولو
وكله بشراء الطعام فهو على البرود قبضه وقيل على البر في كثير الدراهم
وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ الوليمة على الخبز
بكل حال ومخ التوكيل بشراء عيني بدين له على الوكيل وفي غير العين ان هلك
في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فهو له وقاله ولا هو لا رزم للموكل ايضا
وهلا كه عليه اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه او
يصرفه ولو وكل عبدا يشتري نفسه له من سيده فان قال بعني نفسي
لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق وان وكل العبد غيره ليشتره
من سيده فان قال الوكيل للسيد اشتره لنفسه فباع عتق على السيد
ولا وله وان لم يقل لنفسه فهو للموكل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد

لاجل الثمن للموكل واذا قال الوكيل لمن وكله بشيء عينا فمات
وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن ولا للموكل
والوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى البائع وجب للمشتري لاجله
فان هلك قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط عنه وان بعد حبسه سقط وهو
عند ابي يوسف هو كالرهن وليس للموكل بشيء معين شراؤه لنفسه فان
شراه بخلاف جنس ما سمي من الثمن او بغير النقود وقع له وكذا ان امر غيره
فشراه بغيره وان حضرته فلموكل وفي غير المعين هو للموكل الا ان
اضاف العقد الى مال الموكل او اطلق ونزى له ويعتبر في السلم والمرف
مفارقة الوكيل لا للموكل ولو قال **بعتي هذا الزيد فباع ثم انكر**
كون زيدا مره فلز يد اخذ ان لم يصدق الكاره فان صدقة لا يأخذ جبرا
فان سلمه المشتري اليه صح ومن وكل بشيء رطل حمدرهم فشري رطلين
بدرهم مما يباع رطل بدرهم لم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزم
الرطلان بالدورهم ولو وكل بشيء عيني بعينه فاشري احدهما احب ان
وكذا ان وكل بشرايهما بالالف وقيمتها سوا فشري احدهما بنصفه او اقل
وان باكثر لا وقال لا يجوز ايضا ان كان بما يتغابن فيه وقد بقي ما يشري
بمثله الاخر فان شري الآخر ما بقي فبطل الخصومة جازا اتفاقا فان قال
الوكيل بشراعي غير عيني بالالف شريته بالالف وقال الموكل بنصفه
فان كان قد دفع اليه الف صدق الوكيل ان ساوى بالالف وان لم
يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها تخالف

والعبد للمامور وكذا في معين لم يسم له غنا فشراه واختلفا في غنوه ولا
عبارة لتصديق البائع في الاظهر **فصل** لا يصح عقد الوكيل بالبيع او
الشراء مع من ترد شهادته له وقال لا يجوز عتق القيمة الا في العبد و
للكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر وبالعرض وقال لا يجوز الا
عتق القيمة وبالنقود ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف ما واكل
بيعه واخذ بالثمن كفيلا او رهنا فلا يضمن ان توى ما على الكفيل
اوضاع الرهن في يده ولو وهب الثمن من المشتري او ابراه منه
او حط منه جاز ويضمن وعند ابي يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو اخذه
او قبل به حواله ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل
وعند ابي يوسف لا يسقط عن المشتري والوكيل بالشراء يجوز شراؤه
بمثل القيمة وبزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقد روي في
العروض ده نيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده وارده لا مالا
يتغابن بها ولو وكل ببيع عبد فباع بنصفه جاز وقال لا يجوز الا
ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استئسان وان وكل بشراعي عبيد
فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة
اتفاقا ولوردة المبيع على الوكيل بعيب بقضارده على امر مطلقا
فيما لا يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله ان يبيته او ينكول وان
باقرار فلا يلزم الوكيل ولو باع نسيئة وقال الموكل امرتك بالانقذ
وقال بل طلق صدق الموكل وفي المضاربة المضارب ولا يصح تصرف

لحد الوكيلين وحده فيما وكل به الا في خصومة ورد دية وقضا
دين وطلاق وعق لا عوض فيهما وليس للوكيل ان يوكل الا باذن
موكله او يقول اعمل برأيك فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل
الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينعزلان بموت الاول وان
وكل بلا اذن فعقد الثاني بحضرة جاز وكذا الوعد بغيبته فاجازه
او كان قد قدر الثمن ولا يجوز له بعد او مكاتب التصرف في مال طفله
ببيع او شراء ولا تزويجه وكذا الكافر في حق طفله المسلم **باب**
الوكالة بالخصومة والقبض للوكيل بالخصومة القبض
خلا فالزفر والفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل
بقبض الدين الخصومة قبل القبض خلا فاطهما والوكيل يأخذ
الخصومة قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة
او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل قبض
العين الخصومة فلورهن ذواليد على الوكيل قبض عيه ان موكله بآعه
منه تقصير الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البيعة اذا حض
الموكل كما تقصير الوكيل بنقل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق والعق
لورهنه عليه ما بلا حضور الموكل وقرار الوكيل بالخصومة على موكله
عند القاضى صحيح لا عند غير القاضى خلا لا في يوسف لكن لو رهن عليه
اذه اقر في غير مجلس القضا خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال
كالابن او الوصي اذا اقر في مجلس القضا لا يبيع ولا يدفع اليه المال

ولا يبيع وكيل رب المال كقبضه ما على المكفول عنه ومن صدق مدعى
الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقة صاحب الدين والا امر بالدفع
اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا ان كان ضمنه
عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالة ومن صدق مدعى
الوكالة بقبض الامانة لا يومر بالدفع اليه وكذا الوعد في دعوى شراها
من المالك ولو صدقة في ان المالك مات وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه
ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدائن ولا بيعة له امر
بدفعه اليه ولا يستغفانه ما يعلم استيفاها موكله بل يتبع رب الدين
ويستغفانه ما استوفى ولو ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب ان موكله
رضى به لا يومر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه عشرة
ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها **باب**
عزل الوكيل الموكل عزل وكيله الا اذا انقلب به حق الغير كوكيل الخصومة
بطلب الغنم ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح وينتقل الوكالة
بموت الموكل وجنونه مطلقا وحقه شهر عند ابى يوسف وحول عند محمد
وهو المختار ويجازى بدار الحرب مرتدا خلا فاطهما وكذا بمنجز موكله
مكاتبه ونحوه ما دونها وافتراق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا
يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى**
هي اخبار حق له على غيره والمدعى من لا يبيع على الخصومة والمدعى عليه من
يجب ولا يبيع الدعوى الا بذكر شيء علم جسمه وقد كان دينا ذكر

انه يطالبه به وان كان عينا نقليا ذكراتها في يد المدعي عليه بغير حق وان
 يطالبه بها ولا يدعى من حضارها ان امكن ليشار اليها عند الدعوى ولا يحد
 الشهادة او الحلف وان قد تزييد كقيمتها وفي العقار لا يحتاج الى قوله بغير
 حق ولا تثبت اليد فيه بتصادق ما بل ببيينة او علم القاضي في الصحيح ولا يحد
 فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسما
 اصحابها ونسبهم الى الحد وفي الرجل المشهور يكتفي بذكره فان ذكر تلتشه
 وترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذ صحت سال القاضي الخصم عنها
 فان اقر حكم عليه وان انكر سال المدعي البيينة فان اقامها والا حلف الخصم
 ان طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم البيينة وان
 نكل مرة او سككت بلا افة ففقدى بالنكول صح وعرض اليمين ثلثا ثم
 القضاء الحوط ولا ترد يمين على مدعي ولا يقضى بشاهد وعين ولا يحلف
 في نكاح ورجعة وفي ايلاء واستيلاء ورق ونسب ولا وعند
 يحلف وبه يقضى ولا في حد ولعان والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا
 يقطع ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل
 ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب ان
 ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها وفي القضاء فان نكل في النفس
 حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتصر وعندها يمين الارش
 فيهما فان قال المدعي بيينة حاضرة وطلب يمين خصمه لا يحلف
 ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي لارمه ودار معه حيث دار وان كان

عزبا يكفل او يلزم قد يحبس القاضي واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعتاق
 وقيل ان الحلف مع بهما في زمانا وتغلظ بذكر صفاته ان شا القاضي ويجوز
 من التكرار لا بزمان او مكان ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على
 موسى عليه السلام والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 والمجوسى بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يحلفون في معابدهم
 ويحلف على الحاصل ففي البيع والنكاح بالله ما بينكمما بيع قائم او نكاح قائم في
 الحال وفي الطلاق ما هي باين منك الآن وفي العقب ما يجب عليك رقه
 وفي الوديعه ما له هذا الذي يدعى في يدك وديعه ولا شيء منه ولا له فذلك
 حق لا على السبب نحو بالله ما بعته خلا لاني يوسف فان كان في الحلف
 على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالجار
 ونفقة المبسوته والخصم لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى
 العتق بخلاف الكافر والامة ومن ورث شيئا فادعاه آخر حلف على العلم
 وان شراه او وهب له فعلى البتات ولو افدى المنكر عينه او صاح عنها
 على شيء صح ولا يحلف بعد **باب التحالف** ولو اختلفا في قدر
 الثمن او المبيع او بينهما حكم لمن برهن وان برهنا فثبت الزيادة وان عجزا
 عن البرهان قيل لها اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر ولا فسخنا البيع
 فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر تحالفا وبدي يمين المشتري وفي
 المفاضة بايها شاء ومن نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا فسخ
 القاضي البيع بطلب احدهما ولا تحالف لو اختلفا في الاجل او شرط

الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف
المشتري وعند محمد يتخالفان وتفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف
لو تعذر الرد وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع
بترك حصة الهالك وعندهما يتخالفان ويرد الباقي والقول
للمشتري في حصة الهالك عند باي يوسف وتلزم قيمته عند محمد
وتعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة
الهالك فيه فالقول للبايع وان برهنا فبرهانه اولى وان اختلفا
في قدر الثمن بعد اقالة البيع يتخالفان وعاد البيع ان لم يقبض البايع
المبيع وان قبضه فلا تخالف خلافاً للمحمد ولو في قدر راس المال بعد
اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا
في قدر الاجرة او المنفعة او فيما قبل استيفاء المنفعة تخافا وتزاد
وبدئ يمين المستاجر ان اختلفا في الاجرة ويمين المورج لو في
المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما برهن قبل وان برهنا
فحجة المستاجر في المنفعة وحجة المورج في الاجرة وبعد استيفاء
المنفعة لا يتخالفان والقول للمستاجر وبعد استيفاء البعض
يتخالفان وتفسخ فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى وان اختلفا
في قدر بدل الكتابة لا يتخالفان والقول للعبد وقال لا يتخالفان
وتفسخ وان اختلفا الزوجان في متاع البيت فالقول لها فيما صلح
لها وله فيما صلح له او لها وبعد موت احدهما القول في الحمل المتى وعند

ابي يوسف كذلك في الزايد على جهان مثلها وفي جهان مثلها لها او
لورثتها وعند محمد للرجل او لورثته وان كان احدهما مملوكا فالقول
للمتى في الحقيقة والمتى في الموت وقال الماذون والمكاتب كالحق **فصل**
قال ذواليد هذا الشيء اودعنيته فلان الغائب او اعارنيته او اخرجنيته
او رهنيته او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعي
وقال ابو يوسف فيمن عرف بالجيل لا تندفع وبه يؤخذ وان قال
الشهود اودعه من لا نعرفه لا تندفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه
لا باسمه ويشبه حيث تندفع عند الامام خلافاً للمحمد ولو قال
شريكه منه لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقته او غصبته مني وان
برهن ذواليد على ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافاً للمحمد
ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعنيته هو اندفعت
بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه **باب**
دعوى الرجلين لا تقبض بيعة ذي اليد في الملك المطلق
وبيعة الخارج فيه الحق برهنا على ما في يد آخر قضى به طها ولو على
نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته فان ارتخا السابق الحق وان
اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له فان برهن الآخر بعد ذلك
قضى له وان برهن احدهما فقضى له ثم برهن الآخر لا يقبل الا
ان اثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي يد نكاح ظاهر
الا ان اثبت سبقه وان برهنا على شراء شيء من آخر فلكل نصف بنصف

عنه او تركه ويترك احدها بعد ما قضى لهما لا ياخذ الآخر كله
 فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى وان اتخا السابق اولى وان
 كان لاحدهما يد وللآخر تاريخ فذو اليد اولى والشرء الحق من هبة
 وصدقة مع قبض والهبة والصدقة فيما لا يحقل القسمة سواء وكذا
 الشرء والمهر عند ابي يوسف وقائى محمد الشرء اولى وعلى الزوج
 القيمة والرهن مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض
 فهي اولى وان برهن خارجا على ملك مورخ او شرء مورخ من واحد
 غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهن لاحدهما على الشرء من ريد
 والآخر عليه من بكر والتفق تاريخهما فلهما سواء وكذا لو وقت احدهما
 فقط ولو برهن خارجا على الشرء من شخص وآخر على الهبة والقبض
 من غيره وآخر على الارث من ابيه وآخر على الصدقة والقبض من رابع
 قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارجا على ملك مورخ وذو اليد على ملك
 اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كانت اليدهما
 ولو برهن خارجا وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج
 اولى وعند ابي يوسف ذو الوقت اولى ولو كان المدعى في ايديهما اوفي
 يد ثالث والمسألة بحالها فلهما سواء وعند ابي يوسف الذي وقت اولى
 وعند محمد الذي اطلق اولى وان برهن خارجا وذو يد على النتاج فذو اليد
 اولى وكذا لو برهن كل على تلقى الملك من آخر وعلى النتاج عنده ولو برهن
 احدهما على الملك المطلق والآخر على النتاج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين

ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم برهن ثالث على النتاج قضى له الا ان يعيد
 ذو اليد برهانه كالو برهن المقضى عليه بالملك المطلق على النتاج يقبل
 وينقض القضا وكل سبب لا يتكرر فهو مثل النتاج كسبح ثياب لا تنسج
 الامر وكحب اللبن واتحاد الجبن والمبد والمرعى وجر الصوف وما
 يتكرر بمنزلة الملك المطلق كسبح الخز والنساء والغرس وزراعة البر والجوز
 وما اشكل يرجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم جعل كالمطلق وان برهن
 خارجا على ملك مطلق وذو يد على الشرء منه فهو اولى وان برهن كل منهما
 على الشرء من صاحبه ولا تاريخ تها ترا وترك المال في يد ذي اليد وعند
 محمد يقضى للخارج وان اتخا في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق
 قضى لذى اليد وعند محمد للخارج وان اثبتا قبضا قضى لذى اليد اتفاقا
 وان كان وقت ذي اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين ولا ترجيح بكثرة
 الشهود وان ادعى احد خارجين نصف دار والآخر كلها فالترجى الاول و
 عندهما الثلث والباقي للآخر وان كانت في يدهما فكلاهما المدعى الكل
 نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهن خارجا على نتاج دابة وارخا
 قضى لمن وافق سنهات تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما بطلا وان
 برهن احد الخارجين على عصب شئ والآخر على وديعته استنويكا
فصل في التنازع بالايدي لايس الثوب اولى من الاخذ
 بكاه والراكب حق من الاخذ بالجام ومن في السرج الحق من الرديف وصاحب
 الخيل اولى من علق كونه عليها والراكبان بلا سرج اوفيه سواء وكذا الخالسان

على البساط والمنقلب به ومن معه ثوب وطرفه مع آخر والخياط لمن جذوعه
عليه او انقل ببنائه اتصال تبيع لامن عليه هراي بل الجاران فيه سوء
وان كان لكل عليه ثلثه جذوع فيبينها ولا ترجيح بالاكثرت منها وان لاحدها
ثلثه وللآخر اقل فهو لصاحب الثلثة وللآخر موضع خشبه ولولا احدهما
جذوع وللآخر اتصال فلذى الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لدى الجذوع
ودوييت من دار كدي بيوت منها في حق ساختها ولو اذ عيا ارضا كل انما
في يد وبرهنا قضي ببيدها فان برهن احدها او كان لمن فيها او بنى او حضر
قضى بيده في يد صبي يعبر عن نفسه قال انا حر قال لقل له وان قال
انا عبد لفلان فهو عبد لدى اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو ادعى الحرية
عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب دعوى النسب** ولدت
مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البائع فهو ابنه وهي امه
ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة او بعدها
وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها ويرد حصته من الثمن في العتق
وكل الثمن في الموت وقال احصته فيهما ولو ادعاه بعد موت او عتقه ردت
ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقة المشتري
فالحكم كالاول والا فلا يثبت وان لاكثر من سنتين لا تصح دعوة فان
صدقة المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرد البيع ولا يعتق الولد
وان باع عبدا ولده عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه صححت دعوة وترد بيع
مشتريه وكذا لو كانت المشتري او كانت امه او برهن او اجر او زوجها

ثم كانت المدعى صححت ونقضت هذه التفقات ولو باع احد تومين ولدا
عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الآخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري
ومن في يد صبي لوقال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابني وان جحد
بنوته زيد وعندهما بيع ان جحد لو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم
رقه والكافر بنوته وهو حر ابن الكافر ولو كان في يد زوجيني فزعم انه
ابنه من غيرهما وزعمت انه ابنها من غيره فهو ابنهما ولو استولد مشتركة
ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة فان مات الولد
فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتله الاب غرم قيمته وكذا ان قتله غيره
فاخذ دية ويرجع بقيمته وبالثمن على بايعه لا بالعقر **كتاب**
الافزار هو اخبار بحق لآخر على نفسه ولا يصح الا لعلوم وحكم ظهور
المقر به لا انشاء ففتح الافزار بالحق للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرها
واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحق صحيح ولزمه بيان
المجهول بما له قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له الاكثر وفي مال
لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصاب من ما يمين به فضة او غيرها
ومن الابل خمسة وعشرون ومن البتر خمسة اوسق ومن غير مال الزكوة
قيمة النصاب واموال عظام ثلاثة نصيب ودرهم ثلثة ودرهم كثيرة
عشرة وعندهما نصاب وكذا درهمان وكذا احدى عشرة وان ثلثت
فكذلك وكذا احدى وعشرون وان ثلثت زيدا مائة وان ربع زيدا الف
وكذا كل مكيل وموزون وبشرك في عبد فهو نصف عند ابى يوسف وعند

يوم ربا لبيان وقوله على او قبلي اقرار بدين فان وصل به هو ودبغة صدق
وان فصل لا وعندي او معي او في بيتي او صدوقي او كيسي اقرار بما مائة
ولو قال لمن ادعى عليه الف اترتها او انتقدتها او اجلتي بها او قد قضيتكها
او ابرأتني منها او وهبتها لي او صدقت بها علي او احلتك بها فقد اقر
وبلاء من لا ولو اقر بدين موجب وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف
المقر له على الاجل ولو قال على مائة ودرهم فالكل درهم وكذا كل ما يحال
او يوزن ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة وان
قال مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب ولو اقر بتمري في قوصة لزمه او
بجاء لزمه الحلقة والفص او بسيف فالنصل والجفن والحمايل او بحملة
فالكسوة والعيدان وان بداية في اصطبل لزمه الدابة فقط وبثوب في
مبدل لزمه وكذا بثوب في ثوب وان بثوب في عشرة اثواب لزمه ثوب
واحد عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة في خمسة لزمه
خمس وان نوى الضرب وبغية مع يلزم عشرة وفي قوله على من درهم
الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندها عشرة وان قال
له من داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط وصح
الاقرار بالحمل وحمل على الوصية من غيره وللحمل ان يبين سببا للحكا
كارت او وصية فان ولدت حيا لا قل من نصف حول مذاقر فله وان
حيين فلمها وان ميتا فلموصى والمورث وان فسر بيع او اقراض او اهرام
الاقرار لغا وان اقر بشرط الجبار لزمه الاقرار وبطل الشرط **باب**

الاستثناء

الاستثناء وما في معناه صح استثناء بعض ما اقر به لو متصل
ولزمه باقية وبطل استثناء الكل وان اقر بشيئين واستثنى احدهما
واحدهما وبعض الآخر بطل استثناءه خلافا لهما وان استثنى بعض احدهما
او بعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كيليا او وزنيا او عدد دينا
متقاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا للمحد ولو استثنى منها شاة او ثوبا
او دارا بطل اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاة الله بطل اقراره وكذا ان
علقه بعشيرة من لا تعرف مشيخته كالملايكة والجن ولو اقر بدار واستثنى
بناؤها كانا المقر له ولو قال بناؤها لي والعرضة له كان كما قال وفض
الخاتم ونخل البستان كبنائها وان قال له على الف من ثمن عبد لم اقبضه
فان عينه قتل للمقر له سلم وبسليم ان شئت وان لم يعينه لزمه الالف
ولغا قوله لم اقبضه ولو قال من ثمن خمر او خنزير لا يصدق وعندها
ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او اقراضني وهي زبوف او بهرجة
لزمه الجياد وقال لا يلزمه ما قال ان وصل وان قال من غضيب او ودبغة
وهي زبوف او بهرجة صدق ولو قال ستوقه او رصاص فان وصل
صدق والا فلا ولو قال غضيبته ثوبا وجاء بمعيب صدق ولو قال ك
على الف الا انه ينقص مائة صدق ان وصل ولا لزم الالف ولو قال ك
اخذت منك الف ودبغة فله لكت وقت ك المقر له اخذتها غضيبا
فمن ولو قال بدل اخذت اعطيتني لا يضمن ولو قال غضيبت هذا الشيء
من زيد لا يل من عمره ولا زيد وعليه قيمته لغرر ولو قال كان هذا لي

ودعوى عندك فاخذته وقال الآخر صولى دفع اليه وان قال اجرت
 فوسى او ثوى هذا فلان افر كبه اولبسه وردة على او اعزته او اسكنته
 دارى ثم رثها على صديق وعندها القول المأخوذ منه ولو قال خا ط
 ثوى هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الآخر فعلى هذا الخلاف فى الصحيح
 ولو قال اقتضيت من فلان الفأ كانت له عليه او فرضته الفأ شمه
 لخذتها منه وانكر فلان فالقول له ولو قال ذرع فلان هذا الذرع
 او بنى هذه الدار او غرس هذا الكرم لم يستغنى به فيه وادعى
 فلان ذلك فالقول للمقر **باب اقرار المريض**
 دين صحته وما لزمه فى مرضه بسبب معروف سواء يقدر ما كان على
 ما اقتربه فى مرضه والحل مقدم على الارث ولا يصح تخصيصه غيما
 بقضاء دينه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدق بقية الورثة وان
 اقر لاجنبى صح ولو اخطأ بما له وان اقر لاجنبى ثم اقر انه ابنه ثبت
 نسبه وبطل اقراره وان اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره
 ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وهبها ثم تزوجها فلا رجوع
 وان اقر بسلام مجهول النسب بولده مثله مثله انه ابنه وصدق به
 الغلام ثبت نسبه منه ولو مريضاً وشارك الورثة وصح اقراره
 الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى بشرط تصديق هؤلاء
 وكذا اقرار المرأة لكن بشرط فى اقرارها بالوالدين تصديق الزوج ايضا
 او شهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج

بعد موتها وعندهما يصح ايضا وان اقر بسبب غير الولاد كالج وعمة
 لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيداً ومن مات ابوه
 فاقرها ج شاركه فى الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها الميت
 دين على شخص فاقر احداهما بقبض ابيه نصفه فالنصف الباقي للآخر
 ولا شئ للمقر **كتاب المصالح** هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع
 اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع عن مال بمال فتثبت
 فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الروية والشرط ويفسد جهالة
 البذل لاجهالة المصالح عنه وتشتط القدرة على تسليم البذل وان
 استثنى بعض المصالح عنه او كله رجع بكل البذل او بعضه وان استثنى
 بعض البذل او كله رجع بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال
 بمنفعة اعتبر اجارة فيشترط فيه التوقيت ويبطل بموت احدهما والا
 خيران معاوضة فى حق المدعى وهذا اليمين وقطع المنازعة فى حق الآخر
 فلا شفعة فى دار صرح عنهما مع احدهما وتجب فى دار صرح عليها وما
 استثنى من المدعى كلاً او بعضاً يرد المدعى حقه من البذل ويرجع بالقيمة
 فيه وما استثنى من البذل بعضاً او كلاً يرجع المدعى الى دعواه فى قدره
 وهلاك البذل قبل التسليم كاستحقاقه فى الفصيلين ولو صالح على
 بعض دار يدعيها لا يصح وجيلته ان يزيد فى البذل شيئاً او يبري
 عن دعوى الباقي **فصل** يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الاعلى معلوم
 ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجناية فى النفس وما دونهما عمداً

او خطاء وعن دعوى الرق وكان عتقا بآمال ولا ولا عليه ودعوى الزوج
 النكاح وكان خلعا ويجرم عليه ديانة ان كان مبطلا ولو صاها
 بمال لتقر له بالنكاح جاز ولا يجوز ان ادعته المرأة وقيل يجوز ولا عن
 دعوى الحد وان قتل عبدا ما دون رجلا عدا وصاح عن نفسه لا يجوز
 بخلاف صلحه عن نفس عبده قتل رجلا عدا وان صاح عن معصوب تلف
 باكثر من قيمته جاز وقال يبطل الفضل ان كان لا يتغابن الناس فيه وان
 بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق مؤسرا عبدا مشتركا وصاها عن ياقية
 باكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بعرض صح ويجوز صلح المدعى
 بمال يدفعه الى المنكر ليقر له وبدل الصلح عن دم عدا وعلى بعض دين
 يدفعه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبدلها هو كبيع يلزم الوكيل
 وان صاح فضولي ضمن البدل او اضاف الى ماله او اشار الى عرض او
 نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا وان اطلق صح ولم يستلم
 توقف فان اجاز المدعى عليه جاز ولزمه البدل ولا يبطل **باب**
الصلح في الدين الصلح عما استحق بعقد المدائنة على بعض جنسه
 اخذ لبعض حقه واستقاط لباقيته لامعاوضة فلو صاح عن الف حال
 على مائة حالة او الف موجه صح وكذا عن الف جيا على مائة ريف ولا
 يصح عن دراهم على دنانير موجهة او عن الف موجه على نصفه حالا او
 عن الف سود على نصفه بيضا ولو صاح عن الف درهم ومائة دينار على
 مائة درهم حالة او موجهة صح وان قال من له على الف ادعوا نصفه

على انك بري من باقيته ففعل بري والافلا يبرأ خلافا لابي يوسف وان
 قال ما تحتك على نصفه على انك ان لم تدفع عدا النصف فالاف عليك
 لا يبرأ اذا لم يدفع اجاعا وان قال ابرأتك من نصفه على ان تعطيني نصفه
 عدا بري من نصفه اعطى ولم يعط وكذا لو قال اد الى نصفه على انك بري
 من باقيته ولم يوقت ولو قال ان اديت الى نصفه فانت بري او اذا اديت
 او متى اديت لا يصح الا برأ وان ادى ومن قال برأ الرب دينه لا اقر لك حتى
 تخرجه عني او تحط عني ففعل جاز وان اعلن لزمه الحال **فصل** ان صاح
 احد زنى الدين عن نصفه على ثوب فشره ان يتبع المديون بنصفه او
 ياخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع الدين وان قضى شيئا من
 الدين شاركه شريكه فيه واتبعا الغريم بما بقى وان اشترى بنصيبه شيئا
 ضمنه شريكه ربع الدين او ابيع الغريم ومن ابرأ عن نصيبه او قاض الغريم
 بدني سابق لا يضمن لشريكه وان ابرأ عن البعض قسم الباقي على سهامه وان
 اجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف وبطل صلح احد زنى سلم عن نصيبه
 على ما دفع خلافا له ايضا وان اخرج الورثة لحدهم عن عرض او عقار
 بمال او عن احد النقتين بالآخر او عنهما بما صح قتل البدل او كثر وعن
 نقتين وغيرهما باحد النقتين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه
 من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا وان في التركة ديني على الناس
 فاجزوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا برأ الغريم من نصيبه
 صح وكذا ان قضوا حصته منه تبرعا او قرضه قدرها ولها طم على الغريم

وصالحه عن غيره وفي حصة الصالح من تركه هي اعيان غير معلومة على
مكيل او موزون لاختلاف ولاصح الجواز ان علم انها غير المكيل والموزون
اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقسمة ان كان على الميت دين
مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه ولو فعل قالوا
يجوز والقسمة تجوز قياسا لا استحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل
والاستحسان ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي **كتاب**
المضاربة هي شركة في الربح بمال من جانب والمضارب امين فلا تقصر في
فوكيل فان ربح فمشارك وان خالف فغاصب وان شرط كل الربح له
فمستقرض وان شرطه لرب المال فمستبضع وان فسدت فاجبر فله
اجر مثله ربح او لم يربح ولا يزداد على ما شرط له عند ابي يوسف خلافا
لحماد ولا يضمن المالك فيها ايضا ولا تنقح المضاربة الا بمال تقص
به الشركة وان دفع عرضا وقال بعه واعل في ثمنه مضاربة او قال
اقبض مالي على فلان واعل فيه مضاربة جازت ايضا بشرط تسليم المال
الى المضارب بل لا بد لرب المال فيه عاقدا كان او غير عاقدا كالمصغر اذا
عقد هاله وليه ولحد الشريكين اذا عقد هالاخر وكون الربح بينهما
مشاعا ففسدان شرط لحد هاتين عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب
جهاالة الربح يفسد هاهما فلا ويبطل الشرط كشرط الوضعية على
المضارب والمضارب في مطلقها ان يبيع ويشترى ويوطل بها ويسافر
ويضع ويودع ويهرن ويرهن ويواجر ويستأجر ويجتال بالثمن على

الايسر وغيره ولو ابضع رب المال صح ولا تقسده المضاربة وليس له
ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعمل برأيك ولا ان يقرض او
يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص فان شري بما لها بزا وقصره
او حمله بما له فهو متبوع وان قيل له اعمل برأيك وله الخلط بما له والصبع
ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد الصبع وحصته له اذا
بيع وحصة الثوب في المضاربة وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او
معاملتين فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له
فان قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير اهلها
او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا الوقت **اشترى في سوقها**
فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق وان قال خذ هذا
المال تغل به في الكوفة او فاعل به فيها او خذه بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف
خذه واعل به فيها والمضارب ان يبيع بنفسه ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه
التجار وان باع بنقد ثم اخرج اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة
وليس له ان يزوجه عبدا او امة من ماله ولا ان يشتري به من يعتق على
رب المال فان شري كان له لاهها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في
المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق
نفسه ولا يضمن بل يسعي المقتق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب
بالنصف امة بالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الف فادعاه موسرا
فصار ثمنه الف والنصف استسغاه رب المال في الف وربعه واعتقه

فاذا اقتضى الالف من المدعى نصف قيمة الامه **باب المضارب**
بضارب فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان ما لم يعمل الثاني في
 ظاهر الرواية وهو قوطها وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضا
 ما لم يرج وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان رجع وحيث ضمن فله رب
 المال تضمين ايما شأ في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع المودع وان
 اذن له بالمضاربة فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بيننا نصفاً
 او فلي نصفه او ما فضل فنصفان فنصف الرجح لرب المال وثلثه للثاني
 وسدسه للاول وان دفع بالنصف فنصفه لرب المال ونصفه للثاني
 ولا شيء للاول وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الاول للثاني
 سدساً وان كان قيل له ما رزقك الله او ما رجحت بيننا نصفان فدفع
 بالثلث فكل من لم يملك ثلثه وان دفع بالنصف فللثاني نصف ولكل من الاول
 ورب المال ربع ولو شرط لعبد رب المال ثلثاً لم يعمل معه ولرب المال ثلثا
 ولنفسه ثلثا صحيح ويتبطل بموت احدها ولحقاق رب المال مرتداً لا يلحق
 المضارب ولا ينعزل بعزله ما لم يعلم به فان علم والمال عروض فله بيعها
 ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقداً من جنس راس المال لا يتصرف فيه وان
 من غير جنسه فله بتدليله بجنسه استحساناً ولو اختلفا في المال ديني على
 الناس لزمه الاقتضاء ان كان ربح والا فلا ويوكل المالك به وكذا ساير الوكلاء
 والبيع والسمسار يجبران عليه وما هلك من مال المضاربة صرف الى الرجح
 او لا فان زاد على الرجح لا يضمن المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت

فصل

بذلك المال او بعضه لا يترادان الرجح وان اقتسماه من غير قسح تراداه
 حتى يتم راس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فلا ضمان على المضارب
فصل ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في مصر اتخذ داراً ولا
 في الفاسدة فان سافر فطعامه وشرابه في ماله بالمعروف وكذا كسوته
 وركوبه شراءً واستيجاراً وكذا اجرة خادمه وفراش بنام عليه وغسل
 ثيابه والذهن في موضع يحتاج فيه اليه وضمن ما كان رائداً على العادة
 ونفقته في مصره من ماله كالدواء ويرد ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم
 الى راس المال وما دون السفر كسوق المصرا ان يمكنه ان يعذر ويبيت في
 اهله والآفة كالسفر وليس للمستبضع الانفاق من ماله او يوجب ما انفقته
 المضارب من الرجح او لا وما فضل قسم وان سافر بما له ومال المضاربة او
 بما لغيره لرجلين انفق بالحصة وان باع متاع المضاربة مراجه حسب ما
 انفق عليه من حمل ونحوه لا نفقة نفسه ولو اشترى مضارب بالنصف
 بالمال المضاربة بربا وباعه بالعين واشترى بها عبداً فضاها في يده قبل نقدها
 يعزم المضارب ربعها والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقية المضاربة ولا
 المال الثان وخمسائة ولا يبيعه مراجه الا على العين فلو بيع باربعة الآف
 فحصة المضاربة ثلثة الآف والرجح من خمسائة بينهما ولو اشترى رب المال
 عبداً بخمسائة وباعه من المضارب بالالف لا يبيعه مراجه الا على خمسائة ولو اشترى
 مضارب بالنصف بالمال المضاربة عبداً يعبد العين فقطل رجلاً خطأ فذبح العبد عليه
 وباقية على المالك واذا اذى خرج عن المضاربة ويغيم المضارب بيوماً والمالك ثلثة ايام

ولو اشترى بالف مضاربة عبداً وهلك الالف قبل نقذه دفع المالك الثمن
ثم وثم وجب ما دفع راس المال ولو كان مع المضارب القان فقال دفعت الى
القان ورجعت القان وقال المالك بل دفعت اليك الالفين فالقول للمضارب ولو
اختلفا مع ذلك في فذر الرج فللمالك ولو قال من معه الف قد سرح فيها هي
مضاربة ريد وقال ريد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا لو قال ذوالبيد هي قرض
وقال ريد بضاعة او وديعة او مضاربة ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك
عينت نوعاً فالقول للمضارب ولو ادعى كل نوعاً فللمالك **كتاب**
الوديعة الايداع تسليم المالك غيره على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند
الامين للحفظ وهي امانة فلا تضمن بالهلاك ولو ادعى ان يحفظها بنفسه وعياله
وله السفر بها عند عدم النهي والخوف خلافاً فيما له حمل وموئدة فان حفظها
بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى فان
طلبها رجها فحبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصباً وكذا الوجه اياها وان اقر
بعده بخلاف جدها عند غيره وان خلطها بما له بحيث لا يتميز فان حبسها ضمن
وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره عند الامام وعندها في غير المايع للمالك
ان يشركه ان شاء وكذا في المايع عند محمد وعندي يوسف يصير الاقل تابعاً للكثر
وان يغير جنسها كبر بشعير وزيت بشعير ضمن وانقطع حق المالك اجماعاً وان
بلاصته اشتركا اجماعاً وان تعدى فيها بان كانت ثوباً فلبسه او دابة فركبها
او عبداً فاستخدمه ضمن فان زال النقدي زال الضمان بخلاف المستشير والمستأجر
وكذا لو ادعها ثم استردتها وان انفق بعضها فذلك الباقي ضمن ما انفق فقط وان

رد مثله وخلطه بالباقي ضمن الجميع ولو يقرق فيها فخرج يتصدق به وعندنا يقرق
يطيب له وان ادع اثنان من واحد شيئاً لا يدفع الى احدها حصته بغيره الاخر
خلافاً لها وان ادع عند اثنين ما يقسم اقتسماه وحفظ كل حصته فان دفع
احدها الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندها الكل حفظ الكل باذن الاخر وان
مما لا يقسم حفظه احدها باذن الاخر اجماعاً وان نهى عن دفعها الى غيره فدفع
الى من له منه بد ضمن وان الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظه
النساء الى زوجته لا يضمن وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في
غيره منها لا يضمن الا اذا كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار فحفظ في
غيرها ضمن ولو ادع المودع فهلك ضمن الاول فقط وعندها ضمن اياها شاء
فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس ولو ادع الغاصب ضمن اياها شاء
اجماعاً ولو ادع عند عبد شيئاً فالتقه ضمنه بعد عتقه وان عند صبي ثلثة
فلا ضمان اصلاً وقال ابو يوسف يضمنان للحال فان دفع العبد الوديعة الى مثله
فهلك ضمن الاول بعد العتق وعندي يوسف ضمن ايهما شاء للحال وعند
محمدان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني للحال ومن معه الف فادعى كل
من اثنين ايداعها عنده فكل طمها هي طمها وضمن طمها مثلهما **كتاب**
العارية هي عليك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه
واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعاً عين رد العين
بعده ونفخ باعرتك ومنعتك واطمعتك ارضى وحملتك على دابتي واخذت منك
عبدى اذالم يرد بك الهبة ودارى لك سكنى او عمرى سكنى وللغير الرجوع

فيها متى شاء ولو هلك بلا تعد فلا ضمان ولا تجز ولا ترهن كالوديعة
 فان اجرها فتلفت ضمن ايها شآن فان ضمن الموجر لا يرجع على احد وان
 ضمن المستأجر رجوع على الموجر ان لم يعلم انه عارية وله ان يعيرها لا
 يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لاما يختلف كالركوب ان
 عين مستعملا وان لم يعين جاز ايضا ما لم يتعين فان تعين لا يجوز فلو
 ركبه هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره ليس له ان يركب هو وان
 قيدت بنوع او وقت او بما ضمن بالخلاف الى شئ فقط وان اطلق فيهما
 فله الانتفاع بأي نوع شاء في اى وقت شاء ونقص اعانة الارض
 للبناء والغرس وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قلعهما ولا يضمن ان
 لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع
 وقيل يضمن قيمته ويملكه والمستعير قلعه بلا تضمين ان لم تنقص
 الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك وان اعارها للزراعة لا تؤخذ
 حتى يحصد وقت ام لا واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والقرن
 والمغضوب على المستعير والموجر والمودع والمرتهن والغايب واذا
 رد المستعير الدابة الى اصطلح ربحها او العبد والثوب الى دار مالكة
 برئ بخلاف الغنم والوديعة وان رد المستعير الدابة مع عبده واجره
 مشاهرة او مساهمة برئ وكذا ان ردها مع اجير ربحها او عبده يقوم
 على الدابة او لا بخلاف الاجنبي والاجير مياومة ورد شئ غير نفيس
 الى دار مالكة ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا عرتني
 خلافا لها **كتاب الهبة** هي عليك عيني بلا عوض وتصح

باليجاب وقبول وتتم بالقبض الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن صح
 وبعد لا بد من الاذن وتتعد بوهبت ونخلت واعطيت واطعمتك
 هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشئ وجعلته لك
 عمري وداري لك هبة تسكنها وبنيته في حملتك على هذه الدابة وان
 قال داري لك هبته سكني او سكني هبة او نخلي سكني او سكني صدقة
 او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع لا يحمل القسمة
 لاما يحملها فان قسم وسلم صح ولا تصح هبة دقيق في برودهن في سسم
 وسمن في لبن وان طحن واستخرج وسلم وهبة لبن في صرغ وصوف على غنم
 ونخل وزرع في ارض وغيره في نخل كهبة المشاع وهبة شئ هو في يد الموهوب
 له تتم بلا تجدد قبض وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ان كان الموهوب
 في يد الاب او يد مودعه لا ان كان في يد غاصب او مبتاع بيعا فاسدا او
 منتهب والصدقة في ذلك كالهبة والام كالاب عند غيبته من قطعة او
 موته وعدم وصيته ان كان الطفل في عياله وكذا كل من يعول الطفل
 وهبة الاجنبي له تتم بقبضه لوعاقلا وبقبض ابيه او جد او وصي
 احدها او امه ان كان في حجرها او اجنبي يربيه او بقبض زوج الطفلة
 لها ولومع حضرة الاب بعد الزفاف لاقبله وصح هبة اثني لولده دارا لا
 عكسه خلافا لها وتصح بصدق عشرة على فقيرين وهبتها لها ولا تضمين
 لغنيين خلافا لها **باب الرجوع عنها** صح الرجوع فيها كالا
 او بعضا وبكره وبيع منه حروف **مع خرقه** فالدال الزيادة المتصلة

كالبناء والغرس والسنن لا المنفعة والميم موت احد العاقدين والعيب العوض
المضاف اليها اذا قبض نحو هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها وفي مقابلتها
ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فلكل ان يرجع فيما وهب والخارج عن ملكه
الموهوب له والزاي الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم لم يملكه لو وهب
ثم ابا ان والفقار القرابة فلا يرجع فيما وهب لذي رحم محرم والهاك هلاك
الموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي الزيادة قول الواهب ولو عوض
فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض وان استحق نصف العوض لا يرجع
بشيء حتى يرد باقية وان استحق الكل رجوع بالكل فيما لو عوض عن نصفها
فله ان يرجع بما لم يعوض ولو خرج نصفها عن ملكه فله ان يرجع بما لم
يخرج ولا يصح الرجوع الا بتراض او بحكم قاض فلو اعتق الموهوب له بعد
الرجوع قبل القضاء والتسليم نقد ولو منعه فذلك لا يضمن وهو مع احدهما
فسخ من الاصل لا هبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه وصح في المشاع
وان تلف الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع على واهبه والهبة
بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العوضين ومنعها الشروع
في احدهما بيع انتهاء فتثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل
منهما **فصل** ومن وهب امة الاحلها او على ان يرد لها عليه او يفتقها
او يستولدها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا لو وهب دارا على
ان يرد عليه بعضها او يعوضه شيئا منها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة
باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها ومن قال لمديونه اذا جاعه فالدني

لك او فانت بري منه او ان ادتت الى نصفه فالباقي لك او فانت بري منه
فهو باطل والعمرى جائزة للمهر حال حياته ولو رثته بعد وهي ان يجعل داره
له مدة عمره فاذا مات ردت اليه والرقبي باطله وعنداي يوسف تصح
كالعمرى وهي ان يقول ان مت قبلك فلك وان مت قتيلى فلي فان قبضها
كانت عارية في يده والصدقة كالهبة لا تنفع قبل القبض ولا في مشاع
يقسم ولا رجوع فيها ولو لغنى ولا في الهبة لفقيه ولو قال جميع مالي او ما
املكه لفلان فهو هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف بي فاقترار **كتاب**
الاجارة هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عيني وما صلح
مما صلح اجرة وتفسد بالشروط ويثبت فيها خيار الرؤية والشرط
والعيب ويقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة
فتصح مدة معلومة اى مدة كانت وفي الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط
فالفترة ان لا يزداد في الاراضى على ثلاث سنين وفي غيرها على سنة وتارة
تقلم بذكر العمل كصنع الثوب وخياطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة
معلومة وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا والاجرة لا تستحق بالعقد
بل بالتفجيل او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب
لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالانقض بقدرة
التمكن ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل
مرحلة وللنصارى والحيات بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المتاجر
والحيات بعد اخراج الخبز فان اخترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعد

فلان في بيت المستاجر ولا ضمان وقال ان شاء المستاجر ضمنه مثل دقيقه
 ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر والطباخ للوليمة بعد الغرف
 وضارب اللبن بعد اقامته وقال بعد تشريحه ومن عمله اثر في العين
 كمتباغ وقصار يقصر بالمشا والبيض فله حبسها للاجر فان حبسها
 فضاعت فلا ضمان ولا اجر وقال ان شاء المالك ضمنه مصبوعا وله الاجر
 او غير مصبوع ولا اجر ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب
 ليس له حبسها بخلاف راد الآتي واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل
 غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا ومن استاجره رجل ليحيي بعبا له فوجد
 بعضهم قد مات فاتي بمن بقي فله اجره بحسابه وان استخرج لا يصال
 طعام الى ريد فوجد ميتا فردة فلا اجر له وكذا لو استاجر لا يصال كتاب
 اليه فردة لموته **وقال محمد** له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر
 الذهاب **اجابا** **باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز**
 وصح استيجار الدار والحافوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شئ
 سوى ما يوهن البناء كالحداقة والقضارة والطحن واستيجار الارض
 للزراعة ان يبين ما يزرع او قال على ان يزرع ما شاء وللبناء والغرس اذا
 انقضت المدة لزمه ان يقلعها ويسلمها فارغة الا ان يغرم المورج قيمة
 ذلك مقلوعا برضى صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون
 رضاه ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والظنة
 كالشجر والزرع يترك باجر للمثل الى ان يدرك واستيجار الدابة للركوب

والجلا

والحمل والثوب للبس فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب
 او لبس هو او اركب او البس غيره تعين فلا يستعمله غيره وان قيد براكب ولا يس
 يخالف ضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به فتقييده
 هدر فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الدابة
 نوعا وقد را كثر بر فله حمل مثله او اخف كالشعر والسهم لا ما هو اضر
 كالمخ وان سمي قدر من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديثا وان
 زاد على ما سمي فعطبت ضمن قدر الزيادة ان كانت نظيق ما حملها
 والا فكل القيمة وفي الاراد ان يضم النصف ولا عبء بالثقل وان كبحها
 او ضربها فعطبت ضمن خلافا لها فيما هو معتاد وان تجاوزها مكانا سماه
 ضمن ولا يبرأ بردها الى مسماه وان استاجرها ذهابا وايابا في الاصح وان
 نزع سرج الحمار واسرجه بما يسير به مثله لا يضمن وان اسرجه او وكفه
 بما لا يسير او يركف به مثله ضمن وكذا ان او كفه بما يركف به مثله وقال
 يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك الحمار طريقا غير ما
 عينه المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان
 وان تفاوتنا او كان لا يسلكه الناس او حمله في البحر فلتلف ضمن وان بلغ فله
 الاجر وان عتب نزع بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه
 وان امر بخياطة الثوب فقصا فخطاه قبا خير المالك بين تضييعه قيمته
 وبين اخذ القبا ودفع اجر مثله لا يزداد على ما سمي وكذا الامر بقبا فخطاه
 سراويل في الاصح وقيل يضمنه هنا بلا خيار **باب الاجارة الفاسقة**

يجب فيها اجر المثل لا يزداد على المسمى ومن استاجر دارا كل شهر بكذا صح
العقد في شهر فقط الا ان يسمى جملة الشهور وكل شهر سكن منه ساعة
صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاءه في الليلة الاولى ولو
وان اجرها سنة بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر وابتداء المدة ما
سمى والافوت العقد فان كان حين يهل يعتبر بالاهلة والافبا لا يام
وعند محمد الاول بالايام والباقي بالاهلة وابو يوسف معه في رواية
ومع الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لا اخذ
اجرة عشب التيس ولا على الطاعات كالاذان والحج والامامة وتقليم
القرآن والفقه او المعاصي كالغنا والنوح والملاهي وبقيت اليوم
بالجواز على الامامة وتقليم القرآن والفقه ويجوز المستاجر على دفع ما
سمى ويجوز به وعلى دفع الحلوة المرسومة ولا تضع اجارة المشاع الا من
الشريك وعندها تصح مطلقا وان اجر دارا من رجلين صح اتفاقا ويجوز
استيجار الطير باجر معلوم وكذا اطعامها وكسوتها خلافا لها وعليها
غسل الصبي وغسل ثيابه واطلاق طعامه ودهنه لا ثمن شيء منها يل
هو واجرها على من نفقته عليه فان ارضعته في المدة بلبس شاة او غده
بطعام فلا اجر لها ولزوجها وطبها لا في بيت المستاجر وله فسحها ان لم
تكن برضاه ان كان نكاحه ظاهرا الا ان اقرت به ولا هل الطفل فسحها
ان مرضت او حبلت وفسد استيجار حائك لا ينسحب له غز لا ينصفه او حار
ليعمل عليه طعاما بقفيز منه او ثور ليحجن له برأ بقفيز من دقيقه وان

وتجب اجر المثل
في الكل لا يجاوز
استاجره

استاجره ليخبره اليوم قفيزا بد رهم فسد خلافا لها ولو قال في اليوم
صح اتفاقا وان استاجر ارضا على ان يكرحها ويزرعها او يسقيها ويزرعها
صح وعلى ان يثنيها او يكرحها او يسقيها لا يصح وكذا الاستيجار للزراعة
بزراعة وللركوب بركوب وللسكنى بسكنى ولللبس بلبس وان استاجر
شريكه او حماره لحمل طعام هو طعام لا يلزم الاجر كراهين استاجر الرهن من
المرتهن وان استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا
يصح ان لم يعممه فان زرعتها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المستحق وان
استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فنفق لا يضمن
وان بلغ مكة فله المسمى وان اختصما قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة
للفساد **فصل** الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق
الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان
هلك وان شرط ضمانه به يفتي وعندهما يضمن ان امكن التحرر منه
كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت والحرق الغالب والعدو
المكابر ويضمن ما تلف بعمله اتفاقا كتخريق الثوب من دقه وزلق
الحمال والنقطاع الجبل الذي يشد به المكاري وخرق السفينة من
مدها لكن لا يضمن به الا دمي من عرق في السفينة او سقط من الدابة
ولا يضمن فساد ولا بضاع لم يجاوز المعتاد ولو انكسرت في طريق الفرات
فلما لك ان يضمنه قيمته في مكان حمله ولا اجر او في مكان كسره وله
الاجر بحسابه والاجير الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد ويستحق

الاجر يتسلم نفسه مدته كن استوجر للمخدمة سنة او لرمي الغنم ولا
يضمن ما تلف في يده او بعمله وصح نزديدا لاجريين نفيعين مختلفين
وايما وجد لهم ما سقى له نخوان خطته فارسيا فبدرهم اوروميا
فبدرهمين وان صبغته بعصفه فبدرهم او بزعفران فبدرهمين وان
سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة
فبدرهم او الى واسط فبدرهمين وكذا لورد بين ثلثة لابين اربعة
ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخطاه اليوم فله
الدرهم وان خطاه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف درهم وقال الشيطان
جايزان ولو قال ان سكنت هذا الحانوت عطارا فبدرهم او خذا
فبدرهمين جاز خلا فاطمها وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة
الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها الى القادسية فبدرهمين او قال
ان حملت عليها الى الحيرة كتر شعير فبدرهم وان حملت كتر فبدرهمين
ولا يسافر بعبد استاجر للمخدمة بلا اشتراطه ولو استاجر عبدا
محجورا ففعل واخذ الاجرة لا يسترده منه ولو اجر العبد المفضول نفسه
فاكل غاصبه اجرة لا يضمن خلا فاطمها وما وجد سيده لخن وقبض
العبد اجرة صحيح ولو اجر عبده هذين الشهرين شهرا باربعة وشهرا
بخمسة صحح والاول باربعة ولو استاجر عبدا فابق او مرض فادعى
وعوده اول المدة والمولى وجوده قبل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان
حاضرا وصحيحا صدق المولى والا فالمستاجر وكذا الخلاف في انقطاع

ماء الرمي وجريانه ولو قال رب الثوب ام تكدان تصبغه احسن
فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب
وكذا الخلاف في القيص والقباقان حلف ضمن الصانع قيمة ثوب
غير معمول ولا اجر واخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى وان
قال رب الثوب عملت لي بلا اجر و**قوله** الصانع باجر فالقول لرب
الثوب وعنداي يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان
كان معروفا بعمله بالاجر **باب** **فسخ الاجارة** تفسخ بعيب
فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض والبرقي او لخل به كمرض
العبد ودبر الدابة فلو انتفع به معيبا او زال الموجر عيبه سقط خياره و
تفسخ بالعذر وهو المعجز عن المضي على موجب العقد لا يتحمل ضرر
غير مستحق به كقلع سن سكن وجعه بعد ما استوجر له وطبخ لوليمة
ما تمت عروسها بعد الاستيجار للطبخ طها او اختلعت وكذا لو استاجر
دكانا ليتجر فذهب ماله او اجر شيئا فلزمه دين لا يجحد قضاءه الا من
ثمن ما اجره ولو باقراره او استاجر عبدا للمخدمة في المصرا ومطلقا فظهر
او اكترى دابة للسفر ثم بدا له منه ولو بدا للمكاري منه فليس بعذر
ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل ولو استاجر
خياط يعمل لنفسه عبدا يخيط له فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخيط بالاجر
وبخلاف تركه الخياطة ليعمل في الصنف وبخلاف ما بيع ما اجره ولو استاجر
دكانا لعمل الخياطة فترك العمل آخر فعدروا وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد اسفر

وتنسخ بموت احد العاقلين عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كال لكل
والوقف ومتوقا الوقف **باب** مشهوره ولو اخرج حصا يد ارض مستأجرة
او مستعارة فاحترق شئ في ارض غيره لا يضمن ان كانت الدرع هادية وان كان
مضطربة ضمن ولو اقع خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل
بالنصف صح وكذا لو استأجر رجلا يحمل عليه محلا او راكبي الى مكة والحمل
المعتاد وان شاهد الحال الحمل فهو جرد وان استأجر لرجل زاد فاكل منه
فله رد عوضه ولو قال لغاصب داره فرغها والا فاجرها كل شهر كذا
فلم يفرغ فعليه المسمى فان حجب الغاصب ملكه ولم يجز له ان يبيعها
بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد حجبه ومن اجرها استأجره بالكثر يتصدق
بالفضل وتفتح الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقضاء والامارة والطلاق
والعتق والوقف لا البيع واجازته وفضحه والقسمة والشركة والهيبة
والنكاح والرجعة والصالح عن مال وابراء الدين **كتاب المكاتب**
الكتابة تحرير المملوك يد في الحال ورقبة في المال فمن كاتب مملوكه ولو
صغيرا يعقل بمال حال او موجل او منجم فقبل صح وكذا لو قال جعلت عليك
الفأ توديه نجوما او لها كذا واخرها كذا فاذا ادتيه فانت حرة وان عجزت فقتل
فقبل ولو قال اذا اديت الى الفأ كل شهر مائة فانت حرة وتقليق وقيل
مكاتبته واذا صحت المكاتبته خرج عن يد المولى دون ملكه فان اتلف
ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبته او جنى عليها او على ولدها وان كاتبته

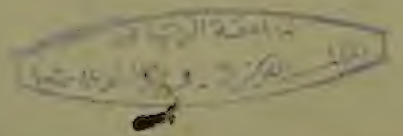
على قيمته فسدت فان اداها عتق وكذا تنفسد لو كاتبته على عين لغيره تتقن
بالتقنين او على مائة ويرد عليه عبدا غير معين وعند ابى يوسف تجوز
وتقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبده وسط فيسقط فسط العبد والكتابة
بدل الكتابة وان كاتب المسلم نجرا وخنزير فسدت فان اداها عتق ولزمه
قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطله فلا يعتق باء المسمي وتجب
القيمة في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه وصحت على حيوان ذكر
جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته وصح كتابة كافر عبده الكافر
بغير مقدرواى اسلم فللسيد قيمتها وعتق باء عينها **باب**
نصف المكاتب له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه ويرج
امته ويكاتب عبده فان ادنى بعد عتق الاول فاولاؤه له وان قبله فللسيد
وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ولو بعوض ولا يتصدق باليسير
ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق ولو مال ولا يزوج عبده ولا يبيعه من
نفسه ولا ب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك المأذون
شيئا من ذلك وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المضارب
والشريك وان اشترى المكاتب قريبا ولا دخل في كتابته ولو اشترى
ذرحم محرم غير الولد لا يدخل خلافا لها وان اشترى ام ولد مع ولدها
دخل الولد في الكتابة ولا تباع الام وان لم يكن معها جاز بيعها خلافا
لها وولد من امته يدخل في كتابته وكسبه له ولو زوج امته من عبده
ثم كاتبتهما فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبها ولو نكح مكاتب

بالاذن امرأة رعت انها حرة فولدت فاستحققت فولدها عبد وعند محمد حرة
 وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتب امة بملك بغير اذن سيده
 فاستحققت اخذ منه عقرها في الحال وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فارت
 وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المادون في التجارة
فصل واذا ولدن المكاتب من مولاها مضت على الكتابة او عجزت
 نفسها وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات
 المولى عتقت وسقط عنها البدل وان ماتت وتركت مالا اديت منه
 كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوى قبل
 هو مثلها في الحكم وان كاتب مدبرة او ام ولد صح فان مات عتقت
 مجانا والمدبر يسعي في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا
 وعند ابي يوسف يسعي في الاقل من البدل او ثلثي قيمته وعند محمد
 يسعي في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه صح و
 مضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا فان مضى عليها مات سيده
 معسرا يسعي في ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعند ابي يسعي في الاقل من
 ثلثي كل منهما وان اعترق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان
 كتب على الف مؤجل فصاح على نصفه حالا صح وان مات مريض
 كاتب عبدا قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز
 الورثة ادى العبد ثلثي البدل حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا
 وعند محمد يودي ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله ويرد رقيقا وان

كاتبه

كاتبه على الف وقيمته الفان ولم يجز وا ادى ثلثي القيمة للحال او رد
 الى الرق اتفاقا ومثلها البيع وان كاتب حرة عن عبد بالف وادى عنه
 عتق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا
 عن نفسه وعن اخر غايب فقبل صح وقبول الغايب لغو ويؤخذ الحاضر
 بكل البدل ولا يؤخذ الغايب بشئ وايهما ادى اجبر المولى على القبول و
 عتقا ولا يرجع احدهما على الاخر وان كاتب امة عن ام ولد وعن صغيرين لها
 جازواى ادى اجبر المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره **كتاب**
كتابة العبد المشرك ولو اذن احد شركي في عبد للآخر ان
 يكتب حصته منه بالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فجز المكاتب
 فالمقبوض للقابض خاصة وقال لا بينهما امة لرجلين كاتبها فانتت
 بولد فادعاه احدهما ثم انتت باخر فادعاه الاخر فجزت فهي ام ولد الاول
 وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد
 وهو ابنه وايهما دفع العقر اليها قبل العجز جاز وعندهما لا يثبت نسب
 الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامة ويضمن تمام العقر ويضمن
 الاول نصف قيمتها مكاتبه عند ابي يوسف والاقل منه ومن نصف ما
 بقي من البدل عند محمد ولوم يطأ الثاني بل دبرها فجزت بطل التذبير
 وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعترقا
 احدهما موسرا فجزت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لها
 وان لم تعجز فلا ضمان وعند ابي يضمن الموسر وتجب السعاية في المعسر ولو

وكذا لو كاتبها
 احدهما باداع
 مالوكا لاشي
 احدهما ثم ادى
 عتقا صح



دبر احد الشريكين ثم اعتق الآخر موسرا فمته المدبر واستسعى العبد
او اعتقه وان عكسا فالمدبر يعتق او يستسعى وعندها ان دبر الاول
ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا وعنت الآخر لغو وان اعتق الاول
ضمن لموسرا واستسعى العبد لمعسرا وتدبر الآخر لغو **باب**
المعتق والموت اذا عجز المكاتب عن نجم فان رجي له حصول مال لا
يجعل الحاكم بتجيزه ويجهل يومين او ثلاثة ولا عجزه وفسخ الكتابة ان
طلب سيده او عجزه سيده برضاه وعند ابي يوسف لا يعجز ما لم يتوال عليه
نجمان واذا عجز عادت عليه احكام رقده وما في يده لمولاه ويجل له ولو االه
منه صدقة فان مات عن وفاق لا تنسخ ويودي بدها من ماله ويجزم
بعقده في آخره من حياته ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذي
شاهم او ولدوا في كتابته او كوتوا منعه تنقا او قصدا وان لم يترك وفاقا
وله ولد ولد في كتابته سعى على نجومه فاذا ادى حكم بعقده وعنت ابيه
قبل موته والولد المشتري اما ان يودي حالاً او يرد في الرق وعندها
هو كالاول وان مات المكاتب وترك ولدا من حره ودينار على الناس فيه
وفاء فجنى الولد فقضى بارش الجناية على عاقلة الام لا يكون ذلك
قضا بعجز المكاتب وان اختصم موالى الام والاب في ولاية فقضى به
لموالى الام فهو قضا بعجزه ولو جنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بجنانيته
فجنى دفع او فدى وكذا لو جنى المكاتب فجنى قبل القضا به ولو بعد ما
قضى عليه به فهو دين يباع فيه ولا تنسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى

البذل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه كلهم
عتق مجانا **كتاب الولاء** الولاء لمن اعتق ولو بتدبير واستيلاء
او كتابة او وصية او ملك قريب واذا شرطه لغيره او سائية ومن اعتق
حاملات من زوج قن فولدت لاقل من نصف سنة فولاة الولد لا ينتقل عنه
ابدا وكذا لو ولدت تومين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت اكثر من
ذلك فولاة له ايضا لكن ان اعتق الاب جره الى مواليه ولا يرجع الا لو
لون عليهم بما عقلاوا عنه قبل الجر ولو تزوج عجمي له مولى مولاة اولا
معتقة فولاة الولد لمواليتها وعند ابي يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق
مقدم على ذوى الارحام موخر عن العصبة النسبية فان مات السيد
ثم المعتق فارثه لا قرب عصبة سيده فيكون لابنه دون ابيه ولو اجتمعا
وعند ابي يوسف لابيه السدس والباقي للابن وعند استواء القرب
تستوى القسمة وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من
اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين الحديث **فصل** ولأه المولاة سببه
العقد فلو اسلم عجمي على يد رجل وولاه على ان يرثه ويعقل عنه او والى
غيره من اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا وعقله عليه وارثه له ان لم يكن
له وارث وهو موخر عن ذوى الارحام وله ان يفسخه قولا بحضرة وفلا
مع غيبته بان ينتقل عنه الى غيره وبعد ان عقل عنه او عن ولد له يفسخه
هو وكذا ولد له على ايضا ان يبرأ عن ولايته بحضرة ولو اسلمت امرأة وولت
او اقرت بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك يبرأ

فيه خلافا لها **كتاب الاكراه** هو فعل يوقعه الانسان بغيره
يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهليته وشروطه قدرة المكره
على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا وخوف المكره وقوع ذلك
وكونه متمنا قبله عن فعل ما اكره عليه لحقه او لحق آخر والحق الشرع
وكون المكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا فلو اكره
على بيع او شري او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خيرا
بين الفسخ والامضاء وعياله المشتري ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق
مع اعتاقه ولزمه قيمته وقبض القن او تسليم المبيع طوعا اجازة لا قهرا
كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكره عليها وان هلك المبيع في يد المشتري
غير مكره لزمه قيمته وللبايع تضمين اي شئ من المكره والمشتري
فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري بعد ما
تداولته البياعات نفذ كل شراء وقع بعد شرايه لا ما وقع قبله وان
اجاز عقدا منها اجاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لوبا قيا وضرب
سوط وحبس يوم ليس باكره الا فيمن يستنصر به لكونه ذا منصب وان اكره
على كل ميتة او دم او لحم خنزيرا وشرب خمر وحبس او قيد لا يحل التناول
وان بقتل او قطع عضو حل وياثم بصيره على التلف ان علم الاباحة كما في
المخضعة وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم بقتل او قطع
عضو رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجب بالصبر على
التلف ولا رخصة بغيرهما وان اكره على اتلاف مال مسلم باحد ما رخص

والضمان على المكره او على قتله او قطع عضو لا يرضى فان فعل القصاص
على المكره فقط وعند ابي يوسف لا قصاص على احدى ولو اكره على ان يتردى
من جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله وعند
محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على تردي او اختتام نارا وماء وكل
مهلكة فله الخيار في الاقدام والصبر وقال لا يلزمه الصبر ولو وقعت
نار في سفينة ان صبرا احترق وان القى نفسه غرق فله الخيار عند
الامام وعند محمد يلزمه الثبات وان اكره على طلاق او اعتاق او
توكيل بها نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا ان يصف المهر ولو الطلاق
قبل الدخول ولا رجوع بعده وصح عيّن المكره ونذره وظهاره ولا يرجع
بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايلأوه وفيه فيه واسلامه لكن لا
قتل فيه لو ارتد ولا يصح ابرائه ولا ردته فلا تبين بها امراته فان
ادعت تحقق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو
اكره على الزنى ففعل حذ ما لم يكرهه سلطان وعندهما لا حد عليه
وبه يفتي **كتاب الحجر** هو منع نفاد تصرف قوتي واسبا
الصغر والجنون والرق فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي
او سيده ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقله
فوليّه مخير بين ان يحيره او يفسخه ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه
ولا يصح طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقها ولا اقرارها وصح طلاق العبد
واقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو اقر عبال بعد عقده وان عجز

او قد لزمه في الحال ولا يحجر على السفيه وان كان مبدرا ومن بلغ غير رشيد
لا يستلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين فاذا بلغها دفع اليه وان لم
يؤنس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعندها يحجر على السفيه ولا يقع
اليه مالم يؤنس رشده ولا يقع تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة
لجازه الحاكم وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته وان دبر صرح فان مات
قبل رشده سعى العبد في قيمته مديرا ويصح تزوجه بمهر المثل وان سمي
اكثر بطلت الزيادة وتخرج زكاة مال السفيه وينفق منه عليه وعلى من
تلمزه نفقته ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليرد بنفسه ويؤكل عليه
امينا الى ان يرد بها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمره واحدة
وتدفع نفقته الى ثقة ينفق عليه في الطريق لا اليه وتصح منه الوصية
في القرب وابواب الخير من الثلث ويحجر على المفتي الماخذ والطبيب الماخذ
والمكاري المفلس اتفاقا ولا يحجر على فاسق ومنغفل اذا كان مصليا ماله
ولا على مديون ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يجبسه ابد احتيا ببيعوه هو
بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اداه الحاكم منه ويبيع احد النقدين
بالآخر استحسانا وعندها يحجر عليه ان طلب غراما وممنوع من التصرف
والاقرار ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرامائه بالخصص
وان اقر حال حجره لزمه بعد قضاء ديونه لاني الحال وينفق من مال
المفلس عليه وعلى من تلمزه نفقته والفتوى على قولها في بيع ماله
لامتناعه وتباع النقود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثيابه

بدنه وقيل دستان ومن افلس وعنده متاع رجل شراه منه فربا لمتاع
اسوة الغرما فيه **فصل** يحكم ببلوغ الغلام بالاختلام والازال والاحبال
وببلوغ الجارية بالحيض والاختلام او الحبل فان لم يوجد شيء من ذلك
فاذا اتم له ثمانى عشر سنة ولها سبع عشرة سنة وعندها اذا تم خمس
عشر سنة فيهما وهور رواية عن الامام وبه يفتى وادنى مدته
له ثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا راهقا وقال لا يلفنا صدقا
وكانا كالبالغ حكما **كتاب الماذون** الاذن فك الحجر واسقاط
اللق ثم تصرف العبد باهليته فلا تلزم سيده عهده ولا يتوقت فلو اذن
له يوما فهو ماذون دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص فاذا اذن في نوع
من التجارة كان ماذونا في سائر الانواع ويثبت صريحا ودلالة بان راي
عبد يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره بامر او بغير
امره صحيحا او فاسدا ولما اذن اذنا عاما لا يشترى شيء بعينه او طعام
الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل بهما ويسلم ويقبل السلم
ويرهن ويرهن ويزارع ويشترى بذرايز رعه ويشترك عانا ويستأجر
ويؤجر ولو لنفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة ويبيع ويقر بدين
ووديعة وغصب ولوباع او اشترى بعين فاحش جاز خلافا لهما
ولو حاجي في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان
فمن جميع ما بقي وان لم يبق ادى المشتري جميع المعايان اورد المبيع
وله ان يضيف معاملة ويحيط من الثمن بعيب ويأذن لرقيقة في التجارة

ويبيع
ع

لا ان يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلا لابي يوسف ولا ان يكا
 او يعتق ولو مال او يقض او يهب ولو بوض او يهدي الا اليسير من
 الطعام والمجور لا يهدي اليسير ايضا وعن ابي يوسف اذا دفع
 المولى الى المجور قوت يومه فدعا بعض رفقاياه للاكل معه فلا
 باس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر قالوا ولا باس للمرأة
 ان تتصدق من بيت زوجها باليسير كالرخيف ونحوه وما لزم
 الماذون من الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبيع وشرا ولجا
 واستيجار وغصب ومجد امانة وعقارة شراها فوطيها فاستحقت
 يتعلق برقبته فيباع ان لم يفذه المولى ويقسم عنه وما في يده
 من كسبه بالخصص سوا كسبه قبل الدين او بعده او اتجهبه وما
 بقي عليه يطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا
 يسترد وله اخذ غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليها للغرماء
 وينجز الماذون ان ابقى او مات سيده او حن مطبقا او نحو بدار
 الحرب مرندا او حجر عليه وعلم به اكثر اهل سوقه والامنة ان
 استولدها لان دبرها ويضمن القيمة للغريم فيها واقتراره بعد
 الحجر بدني او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلا فاطها وان
 استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده فلو
 اعتق عبدا من ما في يده لا يبيع وعندها يملك فيصنع عتقه وان
 يشترق مع اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع

سيده منه بمثلها لا باكثر فلو باع باكثر يحيط الزائد وينقض البيع
 فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه
 حتى ياخذ ثمنه ويضمن السيد باعتاقه الماذون مديونا الاقل من
 قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوب به معتقا وان
 باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مشترى به فللغرماء اجارة بيعه
 واخذ ثمنه او تقمين اي شاء وامن السيد والمشتري قيمته فان فسخوا
 السيد ثم رده عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد
 وان باعه واعلم بكونه مديونا فللغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه
 اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع فلا فان غاب البائع فالمشتري
 ليس خصما لهم انكر الدين وعند ابي يوسف هو خصم ويقضي
 لهم بالدين ومن قال انا عبد فلان واشترى وباع فحكمه كالماذون
 الا انه لا يبيع في الدين ما لم يقر سيده باذنه **فصل** تصرف الصبي
 ان نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن وان ضرر كالا سلام
 والاعتاق فلا ولو باذن وان احق لهما كالبيع والشراء صح بلا اذن
 لا بد منه فاذا اذن للصبي في التجارة ابوه اوجده عند عدمه او وصي
 احدهما او القاضي فحكمه حكم العبد الماذون بشرط ان يعقل كون البيع
 سلبا للملك والشراء جالبا له فلو اقر بما في يده من كسبه او ارثه صح
 والمعنى بمنزلة الصبي ومع اذن الوصي او القاضي لعبد اليتيم
كتاب الغصب هو ازالة اليد المحقة بأشياء اليد المبطلة

فاستخدام العبد وحمل الدابة غضب لا الجلوس على البساط وحمل الاثم لمن
 علم وجوب رد عينه في مكان غضبه ان كانت باقية والضمان لو هلك
 ففي المثل كالكيل والوزن والعددي المتقارب بسبب مثله فان انقطع
 المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند اي يوسف يوم الغضب وعند محمد
 يوم الانقطاع وفي القيمي كالعدي المتفاوت والبر المخلوط بالشعير
 تجب قيمته يوم الغضب اجماعا فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه
 لو كان باقيا لظهر ثم يقضى عليه بالبدل والغضب انما هو فيما ينقل
 فلو غضب عقارا فهلك في يده لا يضمن خلافا للمجد وما تنقص منه بفعله
 كسكناه ورزعه ضمنه وياخذ راس ماله ويتصدق بالفضل وعند
 اي يوسف لا يتصدق به وكذا لو استغل العبد المغصوب فنقصه
 الاستغلال او اجر المستعار ونقص يضمن النقصان وما فضل من
 الغلة والاجرة نصدق به خلافا له وان تصرف في الغضب او الوديعة
 فرج وهما يتعينان بالتعيين نصدق بالرجح خلافا له وان كانا لا يتعينان
 فانه اشار اليهما ونقدتها فذلك وان اشار الى غيرهما ونقدتها فاشار
 اليهما ونقد غيرهما او اطلق ونقدتها طاب له الرجح اتفاقا قبل وبه يفتي
 والمختار انه لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالف الغضب او الوديعة جارية
 نقد الفين فوهبها او طعاما فاكله لا يتصدق بشئ **فصل** وان غير
 ما غضبه فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه ومملكه ولا يحل انتفاعه به
 قبل اداء الضمان كشاة ذبحها وطبخها او شواها او قطعها وبرطختها ورزعه

ودقيق خبره وعنب او زيتون عصره وقطن عزله وغزل نسجه
 وحديد جعله سيفا وصفر جعله آنية وساجة اولبنة بنى عليها
 وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو
 لما ملكه بلا شئ وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله فان ذبح الشاة
 فالمالك ان شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها او اخذها وضمنه نقضا
 وكذا لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير مأكولة او خرق الثوب خرقا
 فاحشا فوت بعض العين وبعض نفعه وفي يسير نقصه ولم
 يفوت شيئا من النفع يضمن نقضا بها ومن بنى في ارض غيره او غرس
 امر بالقلع والرد وان كانت تنقص بالقلع فللمالك ان يضمن له
 قيمتها ما مورأ بقلعهما فتقوم الارض بلا شجر او بناء وتقوم
 مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب لحر او اصفر
 اولت السويق بسمي فالمالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل
 سويقه واخذها وضمن ما زاد الصبغ والتمين وان صبغه اسود
 ضمنه قيمته ابيض واخذ بلا رد شئ لانه نقص وعندهما الاسود
 كغيره وهو اختلافي **رمان فصل** وان عيب ما غضبه وضمن قيمته
 ملكه مستندا الى وقت الغضب وتسلم له الاكساب دون الاولاد والقول
 في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن ما ملكه على الزيادة فان ظهر
 وقيمتها اكثر وقد ضمنه بقول المالك او برهانه او بالثبوت في الواقع
 ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء امضى الضمان واخذ

وردة عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب على الهلاك عند الآخر
فيينة الغاصب او لم يخلها لابي يوسف ومن غصب عبدا فباعه
فضمنه نقد بيعه وان اعتقه فضمنه لا ينفذ عتقه وزوايد
المغضوب غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يمنعها بعد طلب المالك
اياها سواء كانت متصلة كالحسن والسمن او منفصلة كالولد
والثمة وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها
ويجبر بقيمة الولد وبالفرقة ان وقت ولو زحف بامة غضبها
فردتها حاملا فولدت فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف
الحره وعند الغاصب لا يضمن في الامة ايضا ولو ردتها محبوسة لا يضمن
وكذا لو زنت عنده فردتها فجلدت فماتت منه ولا يضمن منافع
ما غضبه سوا سكنه او عطله الا في الوقف ولا خمر المسلم او خنزيره
بالاتلاف وضمن القيمة بينهما لو كانا لذي وماتت فماتت فماتت
ضمن مثلها ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لذي وماتت فماتت فماتت
التسمية عمدا ولو لم يبيعه وان غضب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له
اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لا لو تلفت وان
خلل بالقاء ملح ملكها ولا شيء عليه وعند الغاصب لا يضمن خلافا لها
ويرد قدر وزن الملح من الخل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لها
وان خللها بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد
ان تخللت من ساعتها والا فالحلل بينهما على قدر ملكهما وان غضب

جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له اخذ المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب
ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه بما له قيمة ياخذ
المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد
فضل ما بينهما وللغاصب ان يجيبه حتى يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن
وعندها يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاده الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا
ومن كسر المسلم بربط او طبلا او مزمارا او دقا او اراق له سكرا او
منصفا ضمن قيمته لغير طه وبيع بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز
بيعها وعليه الفتوى ومن غضب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها ولو ام
ولد فلا ضمان خلافا لها ولو شق الزرق لاراقة الخمر لا يضمنه عند ابي
يوسف خلافا للمجد ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او رباط دابته
او فتح اصطلها او قفض طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير
ولا على من سعى الى سلطان بمن يودنيه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسق
ولا يمنع بهيه ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم ان فلانا
وجد مالا فغرمه شيئا وان كان عاده ان يغرم البتة ضمن وكذا لو سعى
بغير حق عند محمد ربحه وبه يفتي ولو اطعم الغاصب المغضوب ماله
برئ وان لم يعلمه **كتاب الشفعة** هي عليك العقار على
مشتريه بما قام عليه جبرا وتجب بعد البيع وتستقر بالاستهاد وعقلك
بالاخذ بقضائه او رضاه وانما تجب للخليط في نفس المبيع فان لم يكن او
سلم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنهرا لا تجوز

فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم الجرار الملاصق ولو بابه في سكة أخرى
ومن له جذوع على حائطها أو شركة في خشبة عليه جار وان في نفس
الجدار وشريك وهي على عدد الرؤس لا السهام فاذا علم الشفيع بالبيع
يشهد في مجلس علمه انه يطلبها ويسمي طلب مواشيه ثم يشهد عند
العقار وعلى المشتري وعلى البائع ان كان المبيع في يده فيقول اشترى
فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهدوا
على ذلك ويسمي طلب تقرير وشهاد ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى
فلان داركذا وانا شفيعها بسبب كذا فخره بالتسليم الى ويسمي طلب
حضومة وتعليك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر المذهب
وعليه الفتوى وقيل يفتي بقول محمد انه ان اخره شهرا بلا عذر
بطلت واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضى المدعى عليه فان اقر
بملك ما يشفع به او نكل عن الحلف على العلم بملكه او برهن الشفيع ما
عن الشراء فان اقر به او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه
هذه الشفعة او برهن الشفيع قضى له بها ولا يشترط احضار الثمن وقت
الدعوى فاذا قضى له لزم احضاره والمشتري حبس الدار لقبضه ولا
تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر باذنيه وللشفيع ان يخاصم البائع
ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضى البيعة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ
البيع بحضرة ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه والوكيل
بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل وللشفيع خيار الرؤية والعيب

وان شرط المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف الشفيع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري وان برهنا فالشفيع وعند ابى يوسف للمشتري
وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه اخذ الشفيع بما قال البائع قبل
قبض الثمن وبما قال المشتري بعد وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول
المشتري وقيل بما قال فان وائى نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ
البيع وياخذ الشفيع بما قال البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن
ياخذ الشفيع بالباقي وان حط الكل ياخذ بالكل وان حط النصف ثم
النصف ياخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع
الزيادة وان كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله وان قيميا فقيمته وان
مؤجلا اخذ بثن حال او يطلب في الحال وياخذ بعد مضي الاجل ولا
يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفيع بالحال ولو سكنت عن الطلب ليحل
الاجل بطلت شفيعته خلا قال ابى يوسف ولو اشترى ذى ثمن خمر او خنزير
ياخذ الشفيع الذى بمثل الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيهما
ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن وبقيمتهما مقلوعين كما في
العنب او كاف المشتري قلعهما ولو استحققت بعد ما بنى الشفيع او غرس
رجع على المشتري بالثمن فقط وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
ياخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع
العروة حصتها وليس له اخذ النقص وان اشترى المشتري الارض مع
شجر ومقرا وغيره ثم فارق في يده اخذها الشفيع مع الثمن في ما فان جده

المشتري فليس للشفيع اخذه وياخذ ما سواه بالحصّة في الاول وبكل
 الثمن في الثاني **باب ما يجب فيه الشفعة وما يبيطلها**
 انما تجب الشفعة قضا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم تكن قيمته
 كرجي وحمام ويبر فلا تجب في عرض وفلك وبناء وشجر يباع دون
 الارض ولا في ارض وصدقة وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار
 البايع او بيعا فاسدا ما لم يسقط حتى الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل
 لجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عدا ومهر وان قبل ببعضه
 مال وعندها تجب في حصّة المال ولا في ما صوح عنه بانكار او سكوت
 وتجب فيما صوح عليه باحدها ولا فيما سلت شفيعته ثم رد بخيار رؤية
 او شرط او بخيار عيب بقضاء وما رد به بلا قضاء او بالاقالة تجب فيه
 وتجب في العلو وحده وفي السفلى بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان
 بيعت دار بحجب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايها او مشتريا
 وتكون لجارة من المشتري والشفيع الاولى اخذها منه لاخذ الثانية
 وان بيعت دار بحجب المبيعة فاسدا فشفيعها البايع ان بيعت قبل
 قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها لا تبطل وان بيعت بعد قبض
 المشتري فالشفعة للمشتري فان استرد البايع منه المبيعة قبل الحكم
 له بالشفعة بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه
 والمسلم والذي في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد الماذون والمكاتب
 ولو في مبيع السيد كالعكس **فصل** وتبطل الشفعة بتسليم الكل او

البعض

البعض ولو من الوكيل وبترك طلب المواثبة او التقرير وبالصلح عن
 الشفعة على عوض وعليه رده وكذا الوباغ شفيعته بمال وكذا لو قال
 للمخيرة اختار بيني بالفل او قال العيين لامرأة ذلك فاخترته بطل
 خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وبمو
 الشفيع لا يموت المشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له وتجب لمن ابتاع
 او ابتاع له ولو قيل للشفيع انما بيعت بالفل فسلم ثم بان انما بيعت
 بالقل او بيكي او وزني او عددي متقارب قيمته الف او اكثر فله
 الشفعة ولو بان انما بيعت بعرض قيمته الف او بدناير قيمتها الف
 فلا ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله الشفعة ولو
 بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصّة الغير ولو بلغه بيع النصف
 فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الاذراع من طول جانب
 الشفيع فلا شفعة له وان شري منها سهما بثلث ثم شري باقيها فالشفعة
 في السهم فقط وان ابتاعها بثلث ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفيع
 بالثلث لا بقيمة الثوب ولا تكره الخيلة في اسقاطها قبل وجوبها عند
 ابي يوسف وبه يفتي وعند محمد تكن وللشفيع اخذ حصّة بقض
 المشتريين لا حصّة بعض البايعين وللمبايع اخذ بعض مشاع بيع فقسم
 وان وقع في غير جانيه وللعبد الماذون المديون الشفعة في مبيع
 سيده وبالعكس وصح تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافا لمحمد
 فيما بيع بقيمته او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتقارب فيه

او ضمن الدرك
 بيسا او ايجار

كتاب القسمة هي جمع نصيب شائع في معين وتشمل
على الافراز والمبادلة والافراز اغلب في المثليات فيماخذ الشريك حظه
منها حال غيبة صاحبه ولو اشترياه فاقسمناه فلكل ان يبيع حصته
مراجعة بحصة والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع مراجعة
بعد الشراء والقسمة ويجبر عليها فيه بطلب الشريك في متعة الجنس
لا في غيره ونذب للقاضي نصب قاسم رزقه من بيت المال ليقسم
بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما يقسم باجر يقدر له القاضي وهو على
عدد الرؤس وعندهما على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر
السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة فان لها فعلى الخلاف ويجب كونه عدلا
امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسامة
ليشتركو او صح الاقتسام بانفسهم بلا امر القاضي ويقسم على الصبي
وليته او وصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضي ولا يقسم عقار بين
الورثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم
وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلقا ملكه
وان برهن ان العقار في ايديهم لا يقسم حتى يبرهنوا انه لهما ولو برهنوا
على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او صبي
قسم ونصب وكيل او وصي لقبض حصته الغائب او الصبي ولو كان
العقار في يد الغائب او شئ منه او في يد مودعه او في يد الصغير لا يقسم
وكذا الوضو وارث واحد وكانوا مشترين وغاب احدهم واذا انتفع كل من

الشركا بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان تقرر الكل لا يقسم
الابرضا هم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب
الآخر هو الاصح ويقسم العروص من جنس واحد ولا يقسم الجنسين بعضهما
في بعض ولا الجواهر ولا الحمام ولا البئر ولا الرحي ولا الثوب الواحد ولا الحائط
بين دارين ابرضا هم وكذا الرقيق خلافا لهما والدور في مضر واحد
يقسم كل على حدة وقالوا ان كان الاصح قسمة بعضهما في بعض جاز وفي
مصر ينقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضيعة او دار وحانوت
والبيوت في محلة واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض
والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور **فصل** وينبغي للقاسم
ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذره ويقوم بناه ويفرز كل نصيب بطريقه
وشربه ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث ويكتب اسمهم ويقع
فاول من خرج اسمه او الاول والثاني من خرج اسمه ثانيا والثالث من خرج ثالثا
ولا يدخل الدرهم في القسمة ابرضا هم فان وقع مسيل او طريق لاحدهم في
نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن ولا فسخت ويقسم سهمين
من العلوسهم من السفلى وعند ابى يوسف سهمانهم وعند محمد يقسم بالقيمة
وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء اذ قد ان بعض نصيبه
في يد صاحبه لا يصدق الاجبة وتقبل شهادة القاسم فيهما خلافا لمحمد
وان قال قبضته ثم اخذ بعضه خاف خصمه وان قال قبل ان يقرب بالاستيفاء
اصابني كذا ولم يسلم الي وكذا في الاخرى اتفاقا وفسخت ولو ادعى غيبا لا يقبل

كالبيع الا اذا كانت القسمة بقضاء والغبن فاحش فتفسخ ولو استحق بعض
 معين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع بقسطه في حظ شريكه وكذا في
 الشايخ وعند ابي يوسف تفسخ وفي بعض مشايخ في الكل تفسخ اجماعاً ولو
 ظهر بعد القسمة دين على الميت يحيط بنقصه وكذا الوصية يحيط الا اذا بقي
 بلا قسمة ما يفي به ولو ابراء الغرماء او اداء الورثة من ما لهم لا تنقض مطلقاً
فصل وتجزو المهايأة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا
 وهذا بعضا او هذا علوها وهذا سفليها وفي بيت صغير يسكنه هذا شهراً
 وهذا شهراً وله الجارة واخذ الغلة في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوماً
 وهذا يوماً وفي عبيدين يخدم احدهما الآخر الآخر ولو اتفقا على ان
 نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استئصالاً بخلاف الكسوة وفي دارين
 يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابة في الدارين
 خلافاً لها وتجزو في استغلال داراً ودارين هذا هذه وهذا الاخرى لا في استغلال
 عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك في الدارين
 وفي استغلال عبيدين هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافاً لها وعلى هذا الدابة
 ولا تجوز في غرس شجر او لبن غنم او اولادها وتجزو في عبد ودار على السكنى
 والخدمة وكذا في كل مختلف في المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بموتها
 ولو طلب احدهما القسمة بطلت **كتاب المزارعة** هي عقد على الترع
 بعقن الخارج وهي فاسدة وعندها جائزة وبه يفتي قال الحصري والحنيفة
 هو الذي فرغ هذه المسائل على امراء العلماء ان الناس لا يأخذون بقوله ويشترط

فيها صلاحية الارض المزرع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر
 وجنسه ونصيب الآخر والتخلية بين الارض والعامل والشركة في الخارج فتفسد
 ان شرط لاحدهما قفزان معينة او ما يخرج من موضع معين كالماء يا فانات
 والسواقي او ان يرفع قدر البذر والخراج ويقسم ما يبقى او ان يكون التبن
 لاحدهما والحب للآخر او يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البذر او يكون التبن
 بينهما والحب لاحدهما وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او بشرط
 رفع العشر صحت وان لم يتعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر واخر الحصة
 والرفع والدرس والتذرية عليهما با لخص فان شرط على العامل فسدت
 وعن ابي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى بشرطه على رب الارض
 مفسداً اتفاقاً وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارع وان لم يشترط
 واذا كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقر
 للآخر والعمل لاحدهما والبقرية للآخر صحت وان كانت الارض والبقر لاحدهما
 والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل
 للآخر او البذر لاحدهما والباقى للآخر واذا صحت فالخارج على الشرط وان لم
 يخرج شئ فلا شئ للعامل ومن ابي عن المصنف بعد العقد اجبر الرب البذر
 وان فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزد على ما
 شرط خلافاً للمحمد وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لاحدهما لزم اجر
 مثلها هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب الارض فالخارج كله حل له
 وان للعامل بقدره بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض واذا ابي رب البذر

عن المصنف وقد كرت العامل الأرض فلا شيء له حكم ويستثنى ديانة وتبطل
للمزارعة بموت أحدهما وتفسخ بالاعتذار كالأجرة فتفسخ إن لم يدين حوج
إلى بيع الأرض قبل نبات الزرع لا بعد ما لم يحصد ولا شيء للعامل إن كان كرت
الأرض أو حفر النهر وإن تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل الجزم
حصته من الأرض حتى يدرك ونفقة الزرع عليها ما بقدر حصصها وأجها
انفق بغير إذن الآخر ولا امر قاض فهو متبرع وليس لرب الأرض أخذ الزرع
بقلا وإن أراد المزارع ذلك قبل لرب الأرض أطلع الزرع ليكون بينكما
أو أعطه قيمة نصيبه أو انفق أنت على الزرع وأرجع في حصته ولو مات
رب الأرض والزرع بقل فعلى العامل العمل إلى أن يدرك وإن مات العامل
فقال وارثه أنا أعمل إلى أن يستحصد فله ذلك وإن أبى رب الأرض **كتاب**
المساقاة هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالزراعة حكما
وخلافا وشروط الأمانة فاتها تفتح بلا ذكرها وتقع على أول ثمره تخرج
وفي الرطبة على ادراك بذرها ويفسدها ذكر مئة لا يخرج الثمر فيها وإن
احتمل خروجها وعدمه جازت فإن خرج فيها فعلى الشرط وإن تأخر عيها فسد
وللعامل أجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه وإن لم يخرج شيء فلا شيء له وتفتح
المساقاة في النخل والكرم والشجر والرطاب وأصول الباذنجان فإن كان في الشجر
ثمران كان يزيد بالعمل صحت ولا فلا وكذا في المزارعة لو دفع أرضا فيها بقل
وما قبل الادراك كاسقى والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجداد
والحفظ فعليه ما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت أحدهما

فإن كان

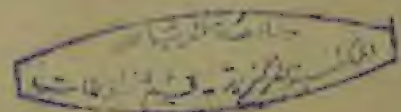
فإن كان الثمر خالصا عند الموت أو تمام المدة يقوم العامل أو وارثه عليه
وإن أبى الدافع أو ورثته فإن أراد العامل أو وارثه صرمة بسلخير الآخر أو وارثه
ربيعين أن يفسمه على الشرط أو يبدفعوا قيمة نصيبه أو ينفقوا ويرجعوا كما
في المزارعة ولا تفسخ بلا عذر ومرض العامل إذا عجز عن العمل عذروا وكذا لو سارقا
يخاف منه على الثمر أو السعف ولو دفع فضاء مدة معلومة لم يفسخ لتكوت
الأرض والشجر بينهما لا يفتح والشجر لرب الأرض وللغارس قيمة غرسه وعمله
كتاب الذبائح الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الأوداج وتحلل
ذبيحة مسلم وكتاب ذبي أو حرت ولو امرأة أو صبيا أو مجنون أو يعقلان أو لغيرهم
أو قلق لا ذبيحة وثني أو مجوسي أو مرتد أو تارك التسمية عدا فإن تركها ناسيا
تحلل وكره أن يذكر مع اسم الله غيره وصلا دون عطف وإن يقول بسم الله
اللهم تقبل من فلان فإن قاله قبل الاجتماع أو التسمية أو بعد الذبح لا يكره وإن
عطف حرمت بخوسم الله وفلان بالبحر وكذا إن أجمع شاة وسقي وذبح غيرها
بتلك التسمية وإن ذبحها بشفرة أخرى حلت وإن رمى الحصيد وسقي فأمنا
غيره أكل وإن سقي على يمينه ورعى بغيره لا يוכל والأرسل كالرعي والشرط
الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا
لوعطس وحمل والسنة غزال البتل وذبح البقر والعنم ويكره العكس يحل
والذبح بين الخلق واللينة أعلى الخلق أو أسفله أو أوسطه وقيل لا يجوز
فوق العقلة والعروق التي تقطع في الزكوة الحلقوم والمرى والودجان
ويكفي قطع ثلثه منها أي كادت وعذر محمد لا بد من قطع أكثر كل واحد منها

وهو رواية عن الامام وعنه ابى يوسف لا بد من قطع المخلوق والمري واحد
الودجين وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما افري الاوداج واحدا الدم
ولو مرقا اولية او سنا او ظفرا من زوعين لا بالقيامين ونذب احدا
الشفرة قبل الاضجاع وكره بعد وكذا جرحها برجلها الى المذبح والنخع وقطع
الراس والسلخ قبل ان تبرد والذبح من القفا وتعل ان بقيت حية حتى قطعت
العروق والافلا ولم ذبح صيد استأنس وجاز جرح نغم توخش او
تردى في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يجعل الحنين بذكوة امه اشعر ولا وقا
يجل ان تم خلفه **فصل** ويجرم اكل دى ناب او مخلب من سبع او
طير ولو صبغا او ثعلبا والحمير الالهية والبعال والفيل والضب
واليربوع وابى عرس والزنبور والسمكة والحشرات ويكره القران
الابقع والغداني والرخم والبعاث والخيول غريبا في الامح وعندها
لا تكره الخيل والعقوق وغراب الزرع والارنب ولا يؤكل من
حيوان الماء الا السمك بانواعه كالجرث والمارماهي ولا يؤكل
الطافي منه وان مات لحدا وبرد وفيه روايتان ويجل هو والجراد
بلا ذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها فتمركت او خرج منها دم
حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا **كتاب الاضحية**
هي واجبة وعن ابى يوسف وقيل هو قوطها وانما تجب على خير
مسلم مقيم وسرعى نفسه لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضا
وقيل يفتى عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم من ماله ما يمكن

ويستبدل

ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع
بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو
من اهلها ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع فلواراد احدهم بنصيبه
التم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا تجوز عن واحد منهم ويجوز
اشراك اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لاجزائها الا اذا
خلط به من الكارعه او جلده ولو شري بدنة الاضحية ثم اشرك فيها
سنة جاز استسماها والاشراك قبل الشراء حب واول وقتها بعد
في القصر ولا يذبح في المصر قبل صلوة العيد وآخره قبل غروب اليوم
الثالث واعتبر آخره للمفقر وضفة والولادة والموت واوطأ افضلها
وكره الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق بمين المندو
حية وكذا ما شراها فقير للتفخيم والغنى يتصدق بقيمتها شراها ولا
وانما يجري فيها الجذع من الضان والثني فصاعدا من الجميع وتجوز
الحما والحضى والثولا والجرباء السمينة لا العمياء والعوراء والمجفأ
التي لا تنقي والعرجا التي لا تمشي الى المنسك ومقطوعة اليد او
الرجل وذاهبة اكثر العين او الاذن او الذنب او الالية وفيه
ذهب النصف روايتان ويجوز ان ذبح اقل منه وقيل ان ذبح
الكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذبح الثلث لا يجوز ولا يضر بقيتها
من اضطرارها عند الذبح وان مات احد سبعة وقال احد ورثته
اذ جوهها عنكم وعنه صح وكذا الذبح بدنة عن اضحية ومقنة وقران

ويأكل من لحم اضحيته ويطعم من شاة من غنى وفقر وتذب ان لا ينقص
الصدقة عن الثلث ونزكه لدى عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده
ان احسن والا يامر غيره ويحضرها ويكره ان يذبحها كتابي ويتصدق
بجلدها او بجله الا كجرب او خف او فروا ويشترى به ما يتنفع به
مع بقائه كغربال ونحوه لاما يستهلك كحل وشبهه فان بذل اللحم
او الجلد به يتصدق به ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان وتجانان وان تشكك في
كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها وصحت التضحية بشاة الغنم
دون شاة الوديعه ومنه ما كتاب **الكراهية المكروه الحرام**
اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع **فصل**
الاكل منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك ومندوب وهو ما زاد
ليتمكن من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد الى
الشبع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزايد عليه الا القصد التقوى
على صوم الغدا وليلا يستحي الضيف ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل
حتى يضعف عن اداء العبادات ومن امتنع من الميتة حال المحضه او
صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع من التداوى حتى مات ولا
باس بالتفكه بانواع الفواكه ونزكه افضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا
وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع او السكين بالخبز
وضع المعلقة عليه مكروه وستة الاكل البسولة في اوله والحمد لله



في آخره وغسل اليدين قبله وبعده وبمسح بالثياب قبله وبالشيوخ
بعده ولا يحل شرب لبن الاثنان ولا بول ابل ولا استعمال اناة ذهب
او فضة لرجل او امرأة وحل استعمال اناة عقيق وبلور وزجاج وفضة
فصل في الكسب افضله الجهاد ثم التجارة ثم الخراطة ثم الصناعة
ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومستحب
وهو الزيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا ومباح وهو الزيادة
للتجمل وحرام وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من حل وينفق على
نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ومن قدر على الكسب لزمه وان
عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات اثم وان عجز عنه بفرض
على من علم به ان يطعمه او يبدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال المسجد
وقيل ان كان لا يتخطى مراقب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره ولا
يجوز قبول هدية امرأة الجور الا اذا علم ان اكثر مالها من حل ولا يكره
اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيتا او كنيسة او بيعة او يبيع فيه
الخمر وعندهما يكره ويكره في المصرا جاعا وكذا في سواد غالبه اهلل
الاسلام ومن حل لذى خمر باجر طاب له وعندهما يكره ولا باس
بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستغارة دابته وكره قبول
كسوة ثوبا وهداية احد النقيدين وقيل في المعاملات قول الفرد ولو
اشترى او عتق او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كتابي فيحل
او من مجوسي فيحرم وقوله العبد والامة والصبي في الهدية والاذن

وشروط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فيتيقن ان الخبر بها
 مسلم عدل ولو انشئ او عبداً او يتجرى في الفاسق والمستور ثم يعمل
 بغالبه **بابه** ولو اراق فيتيقن عند غلبة صدقه وتوضاً ويتم عند غلبة
 كذبه كان احوط **فصل في اللبس** الكسوة منها فرض وهو ما يستتر العورة
 ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونه من القطن او الكتان بين النفس
 والغشيس ومستحب وهو الزايد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى
 ومباح وهو الثوب الجميل للترين ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب
 الابيض والاسود ويكره الاحمر والمعصر والسنة ارخاء طرف العمامة
 بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس
 واذا اراد تجديد لفها نقضها كما لفها ويجل للنساء لبس الحرير
 ولا يجل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا لباس يتوسده واقترا
 خلافاً لها ولا لباس بلبس ماسداه ابرسيم ولحمة غيره وعكسه
 لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس خالصه فيها خلافاً لها ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف
 من الفضة ومسمار الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب بذهب
 او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافاً لها ولا يتحتم
 بحجر ولا صيف ولا حديد وقيل يباح بالحجر البشب وترك التحتم افضل
 لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب من اناء مفضض الجوى
 على من يرضى بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عند ابى يوسف

وعن محمد روايتان ويكره لباس الصبي ذهباً او حريراً ويكره حمل خرقة
 لمسح العرق او المخاط او الوضوء ان للتكبر وان الحاجة فلا هو الصحيح
 والرتق لا بأس به **فصل في النظر ونحوه** ويجرم النظر الى العورة
 الا عند الضرورة كالطبيب والمخاض والغائصة والقبالة والحاقن
 ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة
 وقد بينت في الصلوة وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر
 الرجل من الرجل ان امتت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته
 التي تجل له وطبها ومن محارمه وامته غيره الى الوجه والرأس والصدر
 والساق والعنود ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة في النظر والمس ولا
 ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحقة الاجنبية الا الى
 الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لعين الشاهد عند الاداء
 والحاكم عند الحكم ولا يجوز مس ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان
 عجوز لا تشتمى او هو شيخ يامن على نفسه وعليها ويجوز النظر والمس
 مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده كالا
 جنبى والمحبوب والخصى كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل ويعانقه
 في ازار بلا قميص وعند ابى يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل
 يد العالم والسلطان العادل ويعزل عن امته بلا اذنها لا عن زوجته
 الا بالاذن ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد **فصل في الاستبراء**
 من ملكامة بشر او غيره يحرم عليه وطبها ودواعيه حتى يستبرى

بحيضة فيمن تحيض وبشر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باياس
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشرو في رواية بنصفها
وفي الحامل بوضعها ولو كانت بكرا او مشرقة من امرأة او مال طفل
او من يجرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجب عليه ولا
تكفي حيضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجازة في بيع
الفضولي وكذا الولادة وتكفي حيضة وجدت بعد القبض وهي محسوبة
فاستلمت وجب عند مالك نصيب شريكه لا عند عود الآفة وتر المفضو
والمستاجر وفك المرهونة ولا تكره الحيلة لا سقاطه عند ابى يوسف
خلافا لمحمد واخذ الاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول وبالتالي
ان احتل والحيلة ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يشترها وان
كان تحت حرة فان يزوجها البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع
قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او القبض ومن ملك
امتين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احدهما فقط ودواعيه فان وطئها
او فعل بها شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما ودواعيه حتى
يجرم احديهما **فصل في البيع** ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو
مخلوطة في الصحيح وجاز بيع السرقين والانتفاع كالبيع ومن رأى جارية
رجل مع آخر يبيعهما قايلا وكنى صاحبها واشترتها منه او وهبها
او تصدق بها على ووقع في قلبه صدقة حل له شراءها منه وطئها
ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها ولجارتها خلافا لهما وقوطيا

ملك او نكاح
او عتق

رواية عن الامام ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهائم ببلد
يضر باهله وعند ابى يوسف في كل ما يضر لاحتكاره بالعامه ولو ذهبا
او فضة او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال الاحتكار امره ببيع ما يفضل عن
حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة ضيعة ولا في ما يلطيه من بلد
آخر وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى مصر عادة
وهو المختار ويجوز بيع العصير ممن يتخذ خرا او لوباع مسلم خرا او في
دينه من ثمنها كره لرب الدين اخذه وان كان المدينون ذميا لا يكره ويكره
التسوير الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة نقديا فاحتشا فلا باس به
بمشورة اهل الخبرة ويجوز شراء مالا بد للطفل منه وبيعه لاجنه وعمة وامه
وملتقطه ان هو في حجرهم وتزوجه امه فقط **فصل في المتفرقات**
يجوز السابقة بالسيهم والحيل والحير والبغال والابل والاقدام فان شرط
فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لا سبقهما جان وان من كلا الجانبين
يجرم الا ان يكون بينهما محلل كفي طهما ان سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لا
يعطيهما وفيما بينهما ايما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في
مسئلة واراد الرجوع الى شيخ وجعلا على ذلك جعلوا ولهم العرس ستة
ومن دعي فليجب وان لم يجب ان لا يرفع منها شيئا ولا يعطى سائلا الا
باذن صاحبها وان علم المدعوان فيها فهو لا يجيب وان لم يعلم حتى حضر
فان قدر على المنع فعل ولا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المادية
فلا يفقد ولا فلا باس بالفقود **فصل** الامام ابتليت به مرة فصبرت

وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدًى ودل قوله ابتليت على حمة كل
الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم والكلام منه ما يوجبه كالنسيج
ونحوه وقد ياتى به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان قصد به فيه
الاعتبار والانتكار فحسن ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والتزج
بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والحجزة والرحف والتذكير
فاظنك به عند الغنا الذي يسمونه وجدا وكره الامام القراءة عند
القبر وجوزها بمجرد اخذ ومنه ما لا اجر فيه ولا وزر خوفه واقعد
وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتى به كالكذب والغيبة والنميمة والشتيمة
والكذب حرام الا في الحرب للمدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضا
الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به الا الحاجة ولا غيبة
لظالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة الا المعلوم فاغتيال اهل قرية
ليس بغيبة ويحرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربعة عشر وكل
ظهور ويكره استخدام الخصيان ووصل الشعر بشعر آدمي وقوله في
الدعوى اسالك بمعقدا العزم من عرشك خلافا لابي يوسف وقوله
اسالك بحق انبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام ويكره تعشير
المصحف ونقطة الالعجم فانه حسن ولا بأس بتخليته ولا بأس
بدخوله الذي في المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز اخضاها الهائم وزاء
الحجر على الخيل والحقنة للرجال والنساء لا يحرم كالحن ونحوها ولا

ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا
محرم والغلو بما قيل بتاح وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد
لا بقتيد ويكره ان يقرض يقالا درهما لياخذ منه به ما يحتاج الى
ان يستغرقه والسنة تقليم الاظفار وتنظيف الابط وحلق العانة و
الشارب وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا
اتزر وغض بصم ويستحب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت وكفها
من الخرف افضل ولا بأس بستر جيطان البيت باللئود للبرد ويكره للنسوة
وكذا ارضا الستر على البيت واذا ادنى الفرايض واجت ان يتنعم
بنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس والقناعة بآدنى الكفاية ومرف
الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى **كتاب الحيات والموات**
هي ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين
مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط عند
ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صبح من اقضاه لا يسمع فيها ويجوز
ان لا ينتفع بها اهل العامر ولو قرية منه من احيائها باذن الامام ولو
دعيا ملكها وبلا اذنه لا خلافا لهما ولا يجوز لحياء ما قرب من العامر
بل يترك مرغى لاهل القرية ومطرحا لخصايدهم ولا ما عدل عنه الفرات
ونحوها واحقل عوده اليه فان لم يحقل جاز ومن حجر ارضا ثلث سنين
ولم يجرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حفر بئرا في ارض موات فله
حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغير اذنه عندها ويريم العطن اربعون

ذراعاً من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح وعندها للتناضح ستون
وحريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه
فإن حفر أحده من النقصان ويكسب وإن حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحريم
من ما سوى حريم الأول وللقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم
يظهر ماؤها وعند هاهي كالبيروان ظهر ماؤها وهي كالعين إجماعاً ولا
حريم لنهر في أرض الغير إلا بحجة وعند هاهي مسناة بقدر نصف عرضه
من كل جانب عند أبي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الأرفق فإ
لمسناة بين النهر والأرض وليست في يد أحد لأصاحب الأرض فلا يفرس
فيها صاحب النهر ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور واللقاء
الطين ما لم يفسد وعند هاهي لرب النهر فله ذلك **قال** الفقيه
أبو جعفر أخذ يقول الإمام في الفرس ويقولها في اللقاء الطين ومنع من
شجرة في أرض موات فله حريمها خمسة أذرع من كل جانب يمنع غيره من
الفرس فيه **فصل في الشرب** هو النصيب من الماء والشفة شرب
بنى آدم والبهايم الأضفار العظام كالغرات ودجلة غير مملوكة ولكل أحد
فيها حق الشفة والوضوء ونصب الرحى وكري نهر إلى أرضه إن لم يضرب بالقاء
وفي الأضفار المملوكة والحوض والبيرو والقناة لكل حق الشفة إن لم يخف
التخريب لكثرة المواشي أو الأتبان على جميع الماء لاسقى أرضه أو شجرة الأباد
ماله وله الأخذ للوضوء وغسل الثياب وسقي شجره وخضري داره بالجرار
في الأصح وما حوز من الماء بحب أو كوز ونحوه لا يؤخذ إلا برضا صاحبه وله

بيع ولو البئر أو العين أو النهر في ملك أحد فله منع من يريد الشفة
من الدخول فإن لم يجد غيره لزمه أن يخرج إليه الماء أو يملكه من الدخول
فإن لم يفعل وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي المحرز يقاتل بغير سلاح
كما في الطعام حال المحضمة **فصل** وكري الأضفار العظام من بيت
المال وإن لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما ملك على ربابه لأهل
الشفة ويجب من أبي ومونة عليهم من أعلاه وإذا جاوز أرض رجل
سقطت عنه وليس له سقي أرضه ما لم يفرغ شر كانه وقيل له ذلك وعند
هنا عليهم جميعاً من أوله إلى آخره بحصص الشرب وتفتح دعوى الشرب بلا
أرض ومن كان له نهر تجري في أرض غيره فأرادت الأرض منع الأجر
فليس له ذلك فإن لم يكن في يده أو لم يكن جارياً فادعى أنه له وقصد لجره
لاسمع بلا بينة أنه له أو أنه كان له حتى الأجر وعلى هذا المصنف نهر أو
على سطح والميزاب والمشي في دار الغير وإن اختصم جماعة في شرب بينهم
قسم على قدر أراضيهم ويمنع الأهل من سكر النهر بلا رضاهم وإن لم تشرب
أرضه بدونه وليس لواحد منهم أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رحي أو
دالية أو جسر بلا إذن البقية الأرحى في ملكه ولا تصرف بالنهر ولا بما فيه
ولا أن يوسع فم النهر ولا أن يقسم بالأيام أو مناصفة بعد كون القسمة
بالكوى ولا أن يزيد كوة وإن لم يضرب بالباقيين ولا أن ينقص بعض كواه ولا
أن يسوق شربة إلى أرض أخرى له ليس لها منه شرب فإن رضى البقية بشيء
من ذلك جاز ولم ينقصه بعد الإجازة ولو رتبته من بعدهم والشرب يورث

ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يوجر ولا يتصدق به ولا يجعل
 مهراً ولا بدل صلح ولا يضمن من ملأ أرضه فنزلت أرض جاره ولا من سقى من
 شرب غيره **كتاب الأشربة** تحرم الخمر وهي التي من ماء العنب اذا
 غلا واشتد والقذف بالزبد شرط خلافاً لهما والطلا وهو ما طبع منه
 فذهب اقل من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبع ادى طمجة
 سمي باذاً اذا غلا واشتد والسكر وهو التي من ماء الرطب اذا غلا
 واشتد ونقيع الزبيب اذا غلا واشتد واشترط قذف الزبد فيهن
 على ما في الخمر والكل حرام وحرمتها دون الخمر فنجاسة الخمر غليظة
 ونجاسة هذه تختلف في غلظتها وحقيقتها ويكفر مستحل الخمر دون هذه
 ويجد بشرط قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه
 ويضمن متلفها خلافاً لهما وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان
 اجماع ولو طبخت الخمر وغيرها بعد الاشتداد لا تخل وان ذهب الثلثا
 لكن قيل لا يجد ما لم يسكر ويجل بنيد القمر والزبيب اذا طبخ ادى طمجة
 وان اشتد ما لم يسكر وكذا بنيد العسل والتين والخنطة والشعير
 والذرة والخليطين طبخت اولا وكذا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح
 وجوبه ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد
 وبه يفتي والمخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد التلهي فحرام
 اجماعاً وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج ولا بأس بالانتفاع في الدواب والخنق

والمنزق والنقي ويكره شرب دردي الخمر والامتناع به ولا يجده فان
 بلا سكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح ولا دبر هابة ولا تسقى
 آدمياً ولو صبغاً للتداوى ولا تسقى الدواب وقيل لا يجعل الخمر اليها فان قيدت
 الى الخمر فلا بأس بها كما في الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء الدردى في الخل لكن
 يجعل الخل اليه دون عكسه **كتاب الصيد** هو الاصطياد وهو جاز
 بالجوارح المعلة والمحدد من سهم وغيره لما يוכל لأكله وما لا يוכל للحل وشعره
 ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل والرامي مسلماً او كتابياً وان لا يترك التسمية
 عمداً عند الارسال والرامي وكون الصيد متنعاً وان لا يقع عن طلبه بعد
 التواري عن بصره وان لا يشارك المعلم غيره المعلم او مرسل من لا يحمل ارساله
 وان لا تطول وقفته بعد الارسال لغير الحان الصيد ويجوز بكل جرح علم
 من ذي ناب او مخالب ويثبت النظم بغالب الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة
 وعندهما وهو رواية عن الامام يثبت في ذي الناب بترك الاكل ثلثا وفي ذي
 المخالب بالاجابة اذا دعي بعد الارسال فلو اكل منه الباري اكل لان اكل منه الكلب
 او الفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم
 وكذا ما صاده قبله وبقي في ملكه خلافاً لها فان شرب الكلب من دمه او خسه
 فقطع منه بضعة فرماها وانتبهه اكل وان اكل تلك البضعة بعد صيده وكذا
 لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد احوار صاحبه
 بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد وان خنقه ولم يحرمه لا يוכל وكذا
 ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك من سله السمية عمداً وان

ارسل مسلم كلبه فخرجه بموسى فانزجر حل وبالعكس حرم وان لم يرسل احد
فخرجه مسلم او غيره فالعبرة للراجل وان ارسله ولم يستم ثمر جرحه فتحت
فالعبرة لحال الارسل وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل ما دام على
سنة ارسله وكذا لو ارسله على صيد يقتسمه واحدة فاخذها كلها حلت
وان ارسل الفهد فكن حتى استكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك
ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ آخر الاكلما لورعى صيدا فاصاب اثنين
واذا رمى سمعه وسمى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عند الحرم وان وقع
السم به فتأمل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجد ميتا حل ان لم يكن بجراحة
غير جراحة السم ولا يحل ان تعد عن طلبه ثم وجد والحكم فيما جرحه الكلب
كالحكم فيما جرحه السم وان رماه فوق في ماء او على سطح او جبل او شجر
او حائط او آخرة ثم تردى فمات حرم وكذا لو وقع على ربح منصوب
او قصبة قائمة او حرف آخرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حل
وكذا لو وقع على صخرة او آخرة فاستقر ولم يخرج وان وقع في الماء فمات
حرم وان كان الطير ميتا فوقه فان انغرس جرحه فيه حرم والا حل
ويحرم ما قتله المعراض بعرضه او البندقة ولم يجرحه فان امنا
بجرحه جرحه فان ثقلا لا يוכל وان خفيفا اكل وان لم يجرحه
لا يוכל مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاصابه ظهره او مقبضه
فقتله لا يוכל وشرط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل ان كان
كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط وان اصاب السم ظلفه او قرنيه فان

ادماه حل والا فلا وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو
وان قطعه ولم يبينه فان احقت التيامه اكل العضو ايضا والا فلا وان
قده نصفين او اثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف
راسه واكثر واذا درك الصيد حيّا حياة فوق جيق المذبوح فلا بد
من ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم وكذا لو غير متمكن في ظاهر
الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل جيق المذبوح وهو ما لا يتوهم
بقاؤه فلم يدركه حيّا وقيل عند الامام لا بد من تذكيتة ايضا فان
ذكاه حل وان ذكى المتردية والنطيحة والموقوفة والتي بقى الذئب
بطنها وفيه جيق خفية او جليلة حل وعليه الفتوى وعند ابى يوسف
ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش
المذبوح حل والا فلا ومن رمى صيدا فاتخنه واخرجه عن حيز الامتناع
ثمرماه آخر فقتله حرم وضمن قيمته مجرّوا للاول فان لم يتخنه الاول
حل وهو للثاني ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضربه فضرعه ثم
ضربه فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فضرعه احدهما وقتله الآخر ولو
ارسل رجلان كل منهما كلبه فضرعه احدهما وقتله الآخر حل وهو للاول
ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع
حسا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيدا كل
كتاب الرهن هو حبس شيء بحق يمكن استيفاء منه
كالدين وينعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض محورا مفرغا ممتينا

والتخلية فيه وفي البيع قبض والراهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا
قبض لزم وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فلو هلك وهما سوء
صار المرتهن مستوفيا لدينه وان قيمته اكثر فالزاد مائة وان كان
الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي وتعتبر قيمته
يوم قبضه ويجعلك على ملك الراهن فلكنه عليه والمرتهن ان يطالب الراهن
بدينه ويجيبه به وان كان الراهن عنده وله ان يجلس الراهن بعد فسخ عقده
حتى يقبض دينه الا ان يبريه وليس عليه ان كان الراهن في يده ان يمكن
الراهن من بيعه للايفاء وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا جارته ولا
اعارته ويصير بذلك متعديا ولا يبطل به الرهن واذا اطلب دينه امر
ياحضار الرهن فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل دينه ولا تم المرتهن
بتسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن
حل ومؤنة فان كان له حل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احضار
الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضاره ولا
بالحضار من رهن باعه المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض
حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه
وروجه وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او ودعه
ضمن كل قيمته وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في خنصره فان جعله
في اصبع غيرها فلا وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او رد جزئه كجوة
بيت حفظه وحافظه اما جعل الاتق والمداوة والفدا من الجناية فنقسم

على المضمون والامانة ومؤنة بتقنيته واصلاحه على الراهن كالنفقة و
الكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن وسقى البستان وتلقيح
نخله وجدازه والقيام بمصالحه وما اذا هلكا احدهما وجب على صاحبه بل امر
فهو يتبرع وبامر القاضي يرجع به وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه
حاضر **باب يجوز رهنه الرهن** **ولا يجوز** لا يمتنع رهن المشاع
وان لم لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طرأ فسد خلا فالابن يوسف
ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر
او الارض مشغولين بالثمر والزرع ولو رهن الشجر عواضعا او الدار بما
فيها جاز ولا يجوز رهن الحر والمدبر وام الولد والمكاتب ولا بالامانات
ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالمبيع في يده البائع ولا بالكفالة بالنفس
ولا بالقصاص في النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة الناجية والغنية
ولا بالعبد المجاني او المديون ولا يجوز للمسلم رهن الحر ولا رهنها من مسلم
او ذمي ولا يضمن له رهنها ولو ذميا او يضمنها هو لو ارهنها من ذمي
ويصح بالدين ولو موعودا بان رهنه ليقضه كذا فلو هلك في يد المرتهن
لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل وبراس مال المسلم وثن المرفق
بالمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حقا وان افرقا
قبل التقيد وهلاك بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا
فسخ وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصل ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها
اي بالمثل او القيمة كالمغضوب والمهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عمد

وبدله الصلح عن انكار وان اقر المدعي بعدم الدين ولو رهن الاب لدينه عليه
 طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما ولو رهنه
 الاب من نفسه او من ابن آخر صغير له او من عبده تاجر لادين عليه صلح بخلاف
 الوصي وان استدان الوصي للقيم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه
 صلح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك ما لم يقض الدين
 ولو رهن شيئاً بثلثي عبد فظهر حرّاً او بثلثي خيل فظهر حراً او بثلثي ذكينة فظهرت
 ميتة فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكمل وموزون
 فان رهنهت بجنسها فهلاكها اعتلها من الدين ولا عبرة للجودة وعندها
 هلاكها بقيمتها ان خالفت وزنها فتقضى بخلاف الجنس ويجعل رهناً
 مكان الهالك ومن شري على ان يعطى بالثلث رهناً بعينه او كفيلاً بعينه صلح
 استعملنا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر وللبايع فسخ البيع الا ان دفع
 الثلث حالاً او قيمة الرهن رهناً ومن شري شيئاً وقال لبايعه امسك هذا
 حتى اعطيك الثلث فهو رهن وعندها يبيع يوسف وديعة ولو رهن عبدان
 باللف فليس له اخذ احدهما بقضا حقيقته كالبيع ولو رهن عينا عند رجلين
 صلح وكلها رهن الكل منها والمضمون على كل حصته دينه فان تعاقبا في
 حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان قضى دين احدهما فكلها
 رهن عند الآخر ولو رهن اثنتان من واحد صلح وله ان يمسه حتى يستوفي
 جميع حقه منهما ولو ادعى كل من اثنتين ان هذا رهن هذا الشئ منه وقضيه
 وبرهنا عليه بطل برهانها ولو بعد موت الراهن قبلاً وبكم يكون الرهن مع

كلام

كل نصفه رهناً بحقيقته **باب الرهن يوضع على يد عدل** ولو اتفقا على
 وضع الرهن عند عدل صلح ويتم بقبض العدل وليس لاحدهما اخذ منه بل يرضى
 الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يده على المرتهن فان وكل الراهن
 العدل او المرتهن او غيرهما ببيعه عند حلول الدين صلح فان شرطت في
 عقد الرهن لا ينعزل بالعدل ولا يموت الراهن او المرتهن وله بيعه بغيبة
 ومرتته وتبطل بموت الوكيل ولو وكله بالبيع مطلقاً ملك بيعه بالنقد
 والنسيئة فلو نكاه بعد عن بيعه نسيئته لا يعتبر غيبته ولا يبيع الراهن ولا
 المرتهن الرهن بل ارضا الآخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل
 على بيعه كما يجبر الوكيل بالخضومة عليها عند غيبة موكله وكذا يجبر
 لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصلح فان باعه العدل فثمنه مقامه ولا
 كه هلاكه فان اوفاه فاستحق الرهن وكان هالكاً فلم يستحق ان يضمن
 الراهن ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الراهن بضمناً
 او المرتهن ثمنه وهو له ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدينه
 وان كان الرهن قائماً اخذ ورجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الراهن
 به وصلاح القبض او على المرتهن ثم المرتهن على الراهن بدينه وان لم التوكيل
 مشروطاً في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه ولم
 يقبض وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلم يستحق ان يضمن الراهن
 قيمته ويصير المرتهن مستوفياً وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن باو بنية
 على الراهن **باب التصرف في الرهن وجبايته والجنارية عليه**

المستحق

بيع الراهن الرهن موقوف على اجارة المرتحن او قضا دينه فان اجاز صار ثمنه
رهنا مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شأ المشتري صبر الى ان
يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخه وصح عتق الراهن الرهن وتبديره
واستيلاده فان كان موسرا طوب بدينه ان خلا واخذت قيمة الرهن فجعلت
رهنا مكانه لو موجلا وان كان موسرا سعى المقتى في الاقل من قيمته ومن الدين
ورجع به على سيده والمدير وام الولد في كل الدين بلا رجوع واقله كاعتاقه
موسرا وان اتلفه اجنبى ضمنه المرتحن قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد
المرتحن الرهن من راحته خرج من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع
مضى شاء ولو اعاده احدهما باذن الاخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضا فلو
هلك في يد هلك مجازا ولكل من امان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رده
فالمرتحن الحق به من سائر الغرماء ولو استعار المرتحن الرهن من راحته او
استعمله باذنه فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله
او بعد فلا وصح استعاره شئ ليرهن فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء
وان قيد بقدر او جنس او مرتحن او بملك تقتيد به فان خالف فان شأ المعير
ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتحنه او المرتحن ويرجع المرتحن
بما ضمنه وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتحنه صار مستوفيا
دينه او قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب راحته بياقته ووجب
للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند المستعير قبل الرهن
او بعد فله لا يضمن وان كان قد استعمله من قبل ولو اراد المعير فكذلك

الرهن بقضاء دين المرتحن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادنى على الراهن ولو
قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد فكذلك وادعى المعير
هلاكه عند المرتحن فالقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما
امره بطرهن به فلمعير وجبايته الراهن على الرهن مضمونة
وكذا اجباية المرتحن فيسقط من دينه بقدرها وجباية الرهن
عليهما وعلى ما لها هدر خلا فاطهما في المرتحن ولو رهن عبدا
يساوى الف بالالف موجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل وضم
مائة وحل الاجل يقبض المرتحن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع
على راحته بشئ وان باعه بالمائة بامر راحته رجع عليه بالباقي
وان قتله عبد يعدل مائة فدفع به افتكه الراهن بكل الدين وعند
محمد ان شاء دفعه الى المرتحن وان شاء افتكه بالدين وان جنى
الرهن خطأ فذاه المرتحن ولا يرجع فان ادى دفعه الراهن او فذاه
وسقط الدين ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان
لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا وامره بذلك **فصل**
رهن عسيرا قيمته عشرة بعشرة فتمم رهنه غل وهو يساوي اربعة
رهن بها وان رهنه شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فدفع جلدها
وهو يساوي درهما فهو رهن به ونمأ الرهن كونه ولبنه ووفه
وعثره الراهن ويكون رهنه مع الاصل فان هلك هلك بلا شئ
وان بقى وهلك الاصل يفتك بحصته من الدين يقسم الدين على



هذا الذي يحرق
اداره وسيد
الذي دروه العبد
نكاد نكسكه
وكفه حبرون
نوصي حباد
سيف نور الهدى
فسيه
هدى السواطع
الاه سره
وليس قولك هذا
كلما ساه غنا
سها الخلفه
حما ليقال
ما قال لاوط
عم البره
من معسرهم
ان عدا هلالى
الاسم ليعواد
هم العيون ادا ما
الانصاف العسر
مقدم بعد ذكره
الى الان ليعواد
من نور لاه

قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النما يوم الفكاك فما اصاب الاصل
سقط وما اصاب النما افتركت به وتصح الزيادة في الرهن ولا تقع
في الدين فلا يكون الرهن رهنا خلا فلا في يوسف وان رهن
عبد يعدل الف باللف قدفع مكانه عبدا بعد لها فالاول رهن حتى
يرد الى راحته والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول
بردة الاول ولو ابراء المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه فهلك
الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او
شرب به عينا او صالح عنه على شيء او اختال به على آخر ثم هلك قبل رده
هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل الحوالة وكذا لو
تصادق على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجنائيات**
القتل اما عمد وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح
او معدن من حجر او خشب او ليطقة او حرقه بنار وعندهما يقتل غنا
وموجبه الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه ولما شبهه
عدي وهو ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المغلظة
على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس عمدا واما الخطا وهو في
القصد بان يرمى شخصا طمعا في قتله او حيا فاذا هو ادعى معصو
او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب ادميا واما ما اجرى مجرى الخطا
كنايم انقلب على آخر فقتله وموجبه ما الكفارة والدية على العاقلة
واما قتل بسبب وهو تخوان يحفر بيرا او يضع حجرا في غير ملكه بلا

اذن فيه ملك به انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها
توجب حرمان الارث الا هذا **باب ما يوجب القصاص**
وما لا يوجب يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على
التابيد عمدا فيقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالدمي ولا يقتلان
مستامين بل المستامن بمثله والذكر بالأنثى والعاقلة بالمجنون والبالغ
بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بناقضها والفرع باصله لا الا
صل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبد
ومدبره ومكاتبه وعبد ولده وعبد بعضه له وان ورث قضاة
على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب او المولى او المخطي والصبي
او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن لا
يقتض حتى يحضر الراهن والمرتهن وان قتل مكاتب عن وفاء وله
وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتض سيده وكذا
ان كان وفاء لا وارث غير سيده خلا فالمحمد ولا قصاص لابي السيف
ولا بي المعتوه ان يقتض من قاطع يده وقاتل قريبه وان يصالح لا
ان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالب هو الصحيح وكذا الوصي
الا انه لا يقتض في النفس ومن قتل وله اوليا كبار وصغار فللكبار
الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلا فاهم او لو غاب احد
الكبار ينتظر اجماعا ومن قتل بمجدية المرافقة منه ان جرحه
وان بظهن او عصاه فلا وعليه الدية وعندهما يقتض وكذا الخلا

في كل متقل وفي العريق والخنق وان تكرر منه قتل به اجماعا ولا قضا
في القتل بمولات ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا فراس حتى مات
اقتص من جرحه واذا التقى الصنفان من المسلمين واهل الحرب
فقتل مسلم مسلما ظنه حرييا فعليه الدية والكفارة لا القصاص
ومن مات بفعل نفسه وزيد وجية واسيد فعلى زيد ثلث دية
ومن شهى على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل
من شهى على آخر سلاخا ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهى عليه عصا
ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من قتل
من سرق متاعه ليلا واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل
ويجب القصاص على قاتل من شهى عصا نهارا في مصر او شهر
سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شهى بمجنون او صبي على آخر
سيفا فقتله الاخر عدا فعليه الدية في ماله ولو قتل جلا صالحا
عليه ضمن قيمته **باب القصاص في اذون النفس** هو في
ما يمكن فيه حفظ الماتلة اذا كان عدا فيقتص بقطع اليد من
المفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع وكذا الرجل وفي ما رن
الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضوؤها وهي قائمة
لان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بمراة
مخاة حتى يذهب ضوؤها وفي كل شجة تراعى فيها الماشية
كالوضحة ولا قصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قلع ويبرد

الاسم

ان كسر ولا بين طرفي ذكر وانثى وحر وعبد او طرفي عبد بن ولا في
قطع يد من نصف الساعد ولا في جأيفة برأت ولا في اللسان ولا في
الذكر الا ان قطعت الخشفة فقط وطرف المسلم والذمي سواء وخير
الحق عليه بين القصاص واخذ الارش ولو كانت يد القاطع شلاء
او ناقصة الاصابع او راس الشجاج اصغروا اكبر لا تستوعب الشجة
ما بين قريته وقد استوعبت ما بين قريتي المشجوع **فصل** ويسقط
القصاص بموت القاتل وبغفوه ولياء ويصلحهم على مال وان
قل وجب كالا ويصلح بعضهم او عفوه ولن يبق حقتنه من الدية
ولو قتل حر وعبد شخصيا فامر الحر وسيد العبد رجلا بالصلح
عن دمه ما بالف فصاح في نصفان ويقتل الجمع بالفرد والفرد
بالجمع اكتفاء ان حضرا وليا وهم وان حضرا واحد قتل له وسقط حق
البقية ولا تقطع يدان بيد وان امراسكينا فقطعا معا بل يضمنان
ديتهما فان قطع رجل يميني رجلين فلم يقطع يمينه ودية بينهما
ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع فللاخر الدية وصح اقرار العبد
بقتل العمد ويقبض به ومن رمى رجلا عمدا فنفا الى آخر فان اقتص
للاول وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد رجل ثم قتله
اغذ بهما مطلقا ان تخلصهما برأ والا فان اختلفا عمدا او خطأ اغذ بهما
لان كانا خطائين بل تكفي دية وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندهما يقتل
فقط ولو ضرب مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة

في ثلث سنين
هو الصحيح وقيل

وجبت دية فقط وان جرحته وبقي الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل ومن
 قطعت يده عدا ففعا عن القطع فوات منه فعلى قاطعه الدية في ماله و
 عندها هو عفوع عن النفس وان عفعا عن القطع وما يحدث منه او عن
 الجنابة فهو عفوع عن النفس جماعا والعد من كل المال والخطا من ثلثه
 والشج كالقطع وان قطعت امرأة يدرجل فتزوجها على يده ثم مات
 فعليه مهر مثلها وعليها الدية في مالها ان عدا او على عاقلتها ان خطا
 وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم مات فعليه مهر
 المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره في الخطا والباقي وصية
 لهم فان خرج من الثلث سقط ولا يفقد مما يخرج منه وكذا الحكم عند
 في الصورة الاولى ومن قطعت يده فوات بعد ما اقتص له من القاطع قتل
 قاطعه ومن قتل له ولي عدا فقطع يده قاتله ثم عفى عن القتل فعليه دية
 اليد ومن قطعت يده فاقص من قاطعها فسرى الى نفسه فعليه دية
 النفس خلا فطما فيهما **باب الشهادة في القتل واعتباره حاله**
 القود تثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن
 البقية فيه بخلاف المال فلواقام احدا بنين حجة بقتل ابيه ما عدا والاخر
 غايب لزم اعادتها بعد عود الغائب خلا فاطها وفي الخطا والدين لا يلزم
 ولو برهن القاتل على عفو الغائب فالخامس خصم ويسقط القود وكذا
 لو قتل عبدا لرجلين واحدهما غايب ولو شهد وليا فضا من عفو اخيه ما
 لغت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما ثلثا وان كذبا فلا شيء

لها ولا يخيهما ثلث الدية وان صدقهما اخوها فقط غرم القاتل له ثلث
 الدية ثم ياخذانه منه وان اختلف شاهد القتل في زمانه ومكانه
 او آتاه او قال احدهما ضرب بعضا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت
 وان شهدا بالقتل وجهلا الالة لزممت الدية ولو اقر كل من رجلين
 بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد عدا
 وتزنان بقتل بكراتيه وادعى وليه قتلها لغتا والعبرة بحالة الرمي لا الو
 صول في تبدل حال المرمى عند الامام فلورمي مسلما فارتد فوصل
 اليه فوات تجب الدية خلا فاطهما ولورمي مرتد فاسلم قبل الوصول
 لا يجب شيء اتفاقا وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا و
 وعند محمد فضل ما بين قيمته من ميا وغير مرمى وان رمى محرما صيدا
 فحل فوصل وجب الجزا وان رماه حلال فاحرم فوصل فلا وان رمى
 من قضى عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن ولورمي مسلما صيدا
 فتمتس فوصل حل وفي العكس يحرم **كتاب الديات الدية**
 المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون وحقاق
 وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة
 واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير
 الابل وهي في شبه العمد والمخفقة وهي في الخطا وما بعد من الذهب
 الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ومن الابل مائة اخماسا
 ابن مخاض وبنات مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل عشرون

ولا دية من غير هذه الاموال وقال امنها ومن البقر ايضا ما يتا بقرة
ومن الغنم الفاشاة ومن الخلل ما يتا حلة كل حلة ثوبان وكفارة
شبه العمد والخطا عتق رقبة مؤمنة فان عجز فضياف شهرين متتابعين
ولا اطعام فيها وصح اعتقك رضيع احد ابويه مسلم لا جنيين والمرأة
في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل ما للمسلم **فصل**
في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء
اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافضاء اذا منع استسقاء
البول وفي الذكر وفي حشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي
الشم وفي الذوق وفي البعثة ان لم تنبت وفي شعر الراس وكذا العاجبان
والاهذاب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة
وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشفار العينين وفي كل واحد ما هو اثنان
في البدن نصف الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا
رجل عشرها وفي كل مفصل منها مائة مائة مفصلان نصف عشرها ومن ما
فيه مفاصل ثلثة وفي كل سن نصف عشرها وكل عضو ذهب نفقه
ففيه دية وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ضوها **فصل**
لا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها خطأ نصف عشر
الدية وهي التي توضح العظم وفي الهاشمة وهي التي تحشم العظم عشرها
وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عشرها ونصفه وفي الامة وهي التي
نقل الى ام الدماغ ثلثها وكذا في الجايقة فان نفذت فيها جايقتان

ويجب

ويجب ثلثاها وفي كل من الحارسة وهي التي تشق الجلد والدامغة وهي
التي تخرج منه دما يشبه الدمع والدامية وهي التي تميل الدم والباضة
وهي التي تبضع الجلد والملاحمة وهي التي تاخذ في اللحم والسمحاق وهي
حلبة فوق العظم تصل اليها الشجة حكومة عدل وعن محمد بن القضا
كالوضحة والشجاج يختص بالوجه والرأس والجايقة بالجوف و
الجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي
ان يقوم عبدا بهذا الاثر ومعه فانه نقص من قيمته وجبة نسبت
من دية به يفتي وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف
الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف
فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسة ولا شيء في الكف
وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الاصبعين
ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار
اجمعا وفي الاصبع الراية حكومة وكذا في الشارب ولحية الكوخ و
ثدي الرجل وذكر الحصى والعينين ولسان الاخرى واليد الشلاء و
العين العوراء والرجل العرجا والسق السوداء وكذا في عين الطفل
ولسانه وذكره اذا لم تقم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره
وكلامه وان شج رجلا فذهب عقله او شعر راسه دخل ارش الموضحة
في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب
بجما عينا فلا قضاص ويجب ارشها وارش العينين وعند القضا

في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت
 اخرى وعندها يقتص في المقطوعة وتجب الدية في الاخرى ولو قطع
 مفصلها الاعلى فمثل ما بقي فلا قصاص بل الدية في ما قطع وحكومة
 فيما شل ولا لو كسر يصف سن فاسود باقيتها بل دية السن كلها وكذا
 لو احر او اخضر او اصفر ولو اسودت كلها بضر به وهي قائمة فالدية
 في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قلع سن جل فنبئت
 مكانها اخرى سقط ارشها خلا فاطها وفي سن الصبي يسقط
 اجماعا وان اعاد الرجل سنه المقلوعة الى مكانها فنبئت عليها
 اللحم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذنه فالصقيها فالتحمت
 ومن قلع سنه فاقص من قالها ثم نبئت فعليه دية سن
 المقتص منه وميتا في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا لو
 ضرب سنه فتحركت فلواجله القاضى فجاء المضروب وقد سقطت سنه
 فاختلغا في سبب سقوطها فان قبل مضى السنة فالقول للمضروب
 وان بعد مضىها فللضارب ولو شج رجلا فالتحمت ونبئت عليها
 الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعند ابي يوسف يجزئ ارش
 الالم وهي حكومة عدل وعند محمد لجرة الطيب وكذا لو جرحه
 بضر فزال اثره وان بقي فحكومة عدل بالاجماع ولا يقتص الجرح
 او طرف او موضحة الابد البز وكل عمد سقط فيه القود لشبهة بين
 الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعند الصبي والمجنون خطأ ودية

على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والمعتره كالمجنون **فقط**
 ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنيئا ميتا فعلى عاقلة غرة خمسمية
 درهم فان القته جيا فماتت فدية وان ميتا وماتت الام فغرة ودية
 وان ماتت فالقته جيا فماتت فديتها وديته وان ميتا فديتها فقط
 وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة
 نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف ان نقصت
 الام ضمن نقصا حيا ولا فلا ضمان فان ضربت فحرر سيدها حملها
 فالقته جيا فماتت تجب قيمته لاديتها ولا كفارة في الجنين والمستبين
 بعض خلقه كتام الخلق وان بشرت دوا او عالجت فرجها الطرح جنيئها
 فالغرة على عاقلة ان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا **باب**
ما يحدث في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او
 جرسا او دكانا وسعة ذلك ان لم يضربهم ولكل منهم نزع وفي الطريق
 الخاص لا يسعه بلا اذن الشراكا وان لم يضرب وعلى عاقلة دية من
 مات بسقوطها فيهما وكذا الوعر بنقصه انسان وان وقع العاشر
 على آخر فمات فالضمان على من احدثه وان اصابه طرف الميزاب الذي
 في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج ضمن لمن حفر بيرا او وضع
 حجرا في الطريق فتلغ به انسان وان تلغ به بحيمة فضاها فماله
 والقا التراب واتخذ الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامة
 فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البئر

جوعاً أو غماً فلا ضمان على خافره وإن بلا اذن وعند محمد عليه السلام
وكذا عند أبي يوسف في الغم لا في الجوع وإن وضع جوارحه في آخر
فضمن ما تلف به على الثاني ولو اشترع جناحاً في دار ثم باعها فضمن
ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم باعها وبرئ
إلى المشتري منها فتنزها المشتري فضمن ما تلف بها على البايع
ولو وضع في الطريق جراً فاحرق شيئاً ضمنه ولو احرق بعد ما حركه
الريح إلى موضع آخر لا يضمن إن كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من
حمل شيئاً في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من أدخل حصيراً
أو قندبلاً أو حصاة إلى مسجد غيره بلا اذن فعطب به أحد خلافاً
لهماء ولو أدخل هذه الأشياء إلى مسجد حقه لا يضمن لجماعاً وكذا لو
تلف شيء بسقوط رداء هو لا يمس به ومن جلس في المسجد غير مصل فخطب
به أحد ضمنه خلافاً لهماء ولا فرق بين جلوسه لأجل الصلوة والتعليم
أو قراءة القرآن أو نيام فيه في أثناء الصلوة وبين أن يمر فيه أو يقعد
للحديث ولا يبين مسجد حقه وغيره أما المعتكف ففيل على هذا الخلاف
وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس مصلحاً لا يضمن لجماعاً وإن من غير
أهله ولو استأجر بيت الدار عملة لأخراج الجناح أو الظلة فتلف به شيء
فالضمان عليهم إن قبل فراع عليهم وإن بعده فغلبه ويضمن من ضرب الماء
في الطريق العام ما عطب به وكذا إن رشه بحيث يزلق أو تؤذي به
واستوعب الطريق وإن فعل شيئاً من ذلك في سكة غير نافذة وهو

من أهلها

من أهلها أو قعد فيها أو وضع متاعه لا يضمن وكذا إن رشق مثلاً
يزلق عادة أو بعض الطريق فتعد المار المرور عليه ووضع الخشبة
كالرش في استيعاب الطريق وعدمه وإن رشق فنأحانوت بأذن
صاحبه فالضمان على الأمر استئساناً كما لو استأجره ليبني له في
فناء حانوته فتلف به شيء بعد فراغه ولو كان أمره بالبناء في
وسط الطريق فالضمان على الأجير ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف
بموضع كنسه ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها ولا
ضمان فيما تلف بشيء فعل في الملك أو في فناءه فيه حتى التصرف
بأن لم يكن للعامة ولا مشتركاً لاهل سكة غير نافذة وإن استأجر
من حفله في غير فناءه فالضمان على المستأجر إن لم يعلم الأجير
أنه غير فناءه وإن علم فعلى الأجير وإن قال هو فناءه وليس لي
فيه حق الحفر فالضمان على الأجير قياساً وعلى المستأجر استئساناً
ومن بنى قطرة بغير اذن الإمام فتعد أحد المرور عليها فعطب
فلا ضمان على البايع **فصل** في مال الحايض إلى طريق العامة
فطوب ربه بنقصه من مسلم أو ذمي واشتهد عليه فلم ينقصه
في مرق يمكن نقصه فيها فتلف به نفس أو مال ضمن عاقلة النفس
وهو المال وكذا لو طوب به من يملك نقصه كالباطل ووصيته
والرهن بفك الرهن والعبد بالتاجر والمكاتب ولا يضمن إن باعه
بعد الاستئذان أو سلمه إلى المشتري فسقط ولا إن طوب به من لا يملك

كالمرتحن والمستاجر والمردع فان بناه ما يلا ابتداء من مالتف
بسقوطه وان لم يطالب بنقصه كما في اشراع الجناح ونحوه وان مال
الى دار رجل فالطلب لرجلها او ساكنها فيصيح تاجيله وبراءه ولا يصح
التاجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاصي والمشهد ولو كان الخابط
بين خمسة فاشهد على اقدمهم ممن غس ما تلف به وعندها نصفه
وان حفر احد ثلثه في داره هي لهم ميراثا غير اذن شريكه او بنى حائطاً
ممن ثلثي ما تلف به وعندها نصفه **باب جنابة البهيمة**
وعلي اي ضمن الراكب ما وطئت دابته او اصابته بيدها او رجلها
اوراسها او كدمت او خبطت او صدمت لا ما نطحت برجلها او ذنبها
الا اذا اوقفها ولا ما عطب بروشها او بولها سايرة او موقفة لاجله
فان اوقفها لاجله ممن ما عطب به فان اصابته بيدها او رجلها
حصاة او نواة او انارت غباراً او حجرًا صغيراً ففقا عينها او افسدت ثوباً
لا يضمن وان كبيراً ممن ويضمن القايد ما يضمنه الراكب وكذا السائق
في الامح وقيل يضمن النخعة ايضاً ولا كفارة عليها ولا حرمان ارث
او وصية بخلاف الراكب وان اجتمع الراكب والقايد والراكب والسائق
فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده وان اصطدم فارسان او ما
شيان فماتت من عاقلة كل دية الآخر وان تجاذبا حبلان فانقطع فمات
فان وقع على ظهرهما فهما هدر وان على وجههما فعاقلة كل
دية الآخر وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره

وانقطع

وان قطع اخر الحبل فماتت فديتها على عاقلة وان ساق دابة فوق
سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات ممن وكذا قايد قطار
وطي بعير منه انساناً فالنفس على عاقلة والمال في ماله وان كان مع
القايد سابق فالضمان عليهما فان ربط بعير على قطار بعير علم قايد به
به انسان ممن عاقلة القايد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابط وان اربط
بهيمة او كلباً او ساقه ممن ما اصاب في دوره وفي الطريق يضمن وان قتل
وكذا في الدابة والكلب ان لم يبتى او انقلبت بنفسها ليلاً او نهاراً فاماتت
مالاً او نفساً ومن ضرب دابة عليها راكب او نخسها ففجئت او ضربت بيدها
لحداً او نفرت فصدمة فمات ممن هو الراكب ان فعل ذلك حال السير وان
اوقفها لا في ملكه فغليهما وان نفخت الناحش فدمه هدر وان القت
الراكب فضمناه على الناحش وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب
لكن ان وطئت لحداً في فورها بعد النخس بلاذن قديمه علمها ولا يرجع الناحش
على الراكب في الامح كالوامر صبيحاً يستمسك على دابة بتسييرها فوطئت
انساناً فمات لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو
ناول الصبي سلاحاً فقتل به احداً وكذا الحكم في نخسه او معها قايد او
سابق وان نخسها شيء منضوب في الطريق فالضمان على من نصبه ولا
فرق بين كون الناحش صبيحاً او بالغاً وان كان عبداً فالضمان في رقبة جميع
مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الها لك احمياً فالدية على العاقلة
وان غيره فالضمان في مال الجاني ومن فقاعين شاة قصاب ممن ما نخسها

وفي عين العرس أو البغل أو الخمار أو بغير الخمار أو بقرته رُبْعُ الْقِيمَةِ
باب جناية الرقيق وعليه جنائيات المملوك لا توجب الادفعا واحدا
 لو مولا المدفع والقيمة واحدة لو غير محل له فلو جنى عبد خطا فان شاء مولاه
 دفعه بما وعليه وليها وان شاء فذاه بارشها حالا فان مات العبد قبل
 ان يجتاز شيئا بطل حق المجنى عليه وان بعد ما اختار الفدا لا يبطل فان
 فذاه فجنى فالحكم كذلك وان جنايايتين دفعه بهما فيقسمان
 حقوقهما او فذاه بارشهما فان باعه او وهبه او عتقه او دبره
 او استولدها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان
 عالما بها ضمن الارش كالمو علي عتقه يقتل ريدا او رميه او شجّه
 ففعل وان قطع عبد يد جنى عمدا فذفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد
 صلح بالجناية وان لم يكن اعتقه يرد على سيده فيقاد او يعفى
 وكذا لو كان القاطع حرا فصاح المقتطوع على عبد ودفعه اليه
 فان اعتقه ثم سرى فهو صلح بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد
 وان جنى ما دون مديون خطا فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب
 الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو الجناية الاقل من قيمته
 ومن ارشها ولو ولدك ما ذونة مديونة يباع معها في دينها
 ولو جنت لا يدفع في جنايتها ولو اقر رجل ان ريدا احرر عبده فقتل
 ذلك العبد ولو المقر خطا فلا شيء له وان قال معتق قتلته احرر ريدا
 قبل عتقه وقال ريدا بل بعد فالفقول للمعتق وان قال المولى لامة

اعتقها

اعتقها قطعت يده قبل العتق وقالت بل بعد فالفقول لها وكذا
 كل ما نال منها الا الجماع والغلة وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه
 يؤمر برده اليها ولو امر عبد مجورا وصبي مبيعا يقتل رجل
 فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه
 لا على الصبي الامر ولو كان ما مور العبد مثله دفع السيد القاتل
 او فذاه ان كان خطا او الما مور صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال
 ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفدا وان
 كان عمدا او الما مور كبير اقتص وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان
 ففعا احد ولي كل منهما دفع نصفه الى الآخرين او فدى بدية
 لها وان قتل احدهما عمدا والاخر خطا فعفى احد وليي العمد فدى بدية
 لولي الخطا ونصفها لاحد وليي العمد او دفع اليهم ينقسموا اثلاثا
 عولا وعند هاربا غامنا زعة وان قتل عبد اثنين فرباها ففعا
 احدهما بطل الكل وقال لا يدفع العافي نصف نضيبه الى الآخر او يفديه
 بربع الدية وقيل محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمته فان كانت
 قدر دية الحرة او اكثر نقصت عن دية الحرة عشرة دراهم وكذا لو كانت
 قيمة الامة كدية الحرة او اكثر وفي الغصب تجب القيمة بالغلة ما
 بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف
 قيمته ولا يزداد على خمسة الاف الاخيرة ومن قطع يد عبد عمدا
 فاعتق فبرئ اقتص منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا وعند

فسري

محمد لا قضا صلا وعليه ارش اليد وما نقص الى حين العتق ومن
قال لعبد به احد كما حر فشيئا فشيئا في احدها فارشها له وان
قتل فله دية حتى وقبته عبد ان القاتل واحد وان قتل كلا واحد
فقيمة العبدين ومن فقرا عيني عبد فان شاء سيده دفعه اليه
واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له وعندهما ان امسكه فله ان يضعه
نقضانه **فصل** وان جنى مدبرا وام ولد ضمن السيد لقل من القيمة
ومن الارش فان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في
القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولي الاولى وان شاء
اتبع المولى وعندهما يتبع ولي الاولى بكل حال وان اعتق المولى المدبر
وقد جنى جنايات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اقر المدبر بجناية خطأ
لا يلزم شيء في الحال ولا بعد عتقه **باب عقوبة العبد والصبي والمذنب**
والجناية ولو قطع سيدي عبده فغصب فمات من القطع في يد
الغاصب ضمن قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب
فمات برئ الغاصب ولو غصب مجبور مثله فمات في يده ضمن ولو غصب
مدبر فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته
لها ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب الاولى في الصورة
الاولى ثم رجع به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي
الصورة الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والمقتضى في الفضلين
كالمدبر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والبيع

كما في المدبر اختلافا واتفاقا ولو غصب رجل مدبرا مرتين فجنى عنه في
كل منهما غرم سيده قيمته لها ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها
الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلاف محمد
ومن غصب مبيئا حر فمات في يده فجأة او بجنى فلا شيء عليه وان
بصاغة او نهش حية فعلى عاقلته دية ولو قتل مبيي عبدا مودعا
عنده فمن عاقلته وان اكل طعاما او اتلف مالا او دعه عند فلا ضمان
خلاف لابي يوسف ولو اودع عند عبد مجبور مالا فاستهلكه ضمن
بعد العتق لا في الحال خلافا له ولا قراض والاعارة كالايديع فيهما
والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك ايضا بالاتفاق
كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا ايديع ونحوه **باب القسامة**
اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه او
عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله وادعى وليه قتله على اهلها
او بعضهم ولا بينة له حلف خمسون رجلا منهم يمتارهم الولي بالله ما
قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وما تم خلقه كالكيبر
ولا يحلف الولي وان كان لوث فان نقص اهلها عن الخمسين كررت
اليمين الى ان تنتم ومن نكل حبس حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان
استثناه في عيینه وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا يقبل
شهادتهم على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم لو ادعاه لهما او وجد
الكثير بدون او نصفه مع الراس كوجوده كله ولا قسامة على مبيي ومجنون

وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فمه
او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه
مشقوقا بالطول وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة
وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا فليهم وان وجد على دابة
بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد في دار نفسه فعلى عاقلة وعند
لاشئ فيه وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلة الدية
وان كان العاقله حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلا لاني يوسف
والاكرت عليه والقسامة على الملاك دون السكان وعند ابي يوسف
على الجميع وهي على اهل الخطة ولو بقي منهم واحد دون العشرين وعند
على العشرين ايضا وان لم يبق من اهل الخطة احد فعلى العشرين وان بيعت
دار ولم تقبض فعلى الباع وعند ابي يوسف على المشتري وفي البيع بخيار على اليد
وعند ابي يوسف على من يصير الملك له ولا تدى عاقلة ذي اليد لا بحجة انها له
وان وجد في دار مشتركة سها ما مختلفة فالقسامة والدية على
الرؤس وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب وان
وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربهما وان في
سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي غير المملوك
كالشوارع على بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد
في السجن وعند ابي يوسف على اهل السجن وان في برية ليس بقريه
قرية يسمع منها الصوت فهو هدم وكذا في وسط الفرات وان احتسبا

بالش

بالشط فعلى اقرب القري منه وان التقى قوم بالسير فم اجلوا عن قتل
فعلى اهل المحلة الا ان يدعى على القوم او على معين منهم فتسقط عنهم
ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان
في خباء او فسطاط فعلى ربه والا فعلى الاقرب منه وان كانوا قد قتلوا
عدوا فلا قسامة ولا دية وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان
والقسامة على المالك لا عليهم خلا لاني يوسف ومن جرح في قبيلة
ثم نقل الى اهلها ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على القبيلة
عند الامام وعند ابي يوسف لا شئ فيه ولو مع الجرح رجل فحمل
ومات في اهلها فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول
الامام يضمن ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن
الآخر عند ابي يوسف خلا لاني يوسف ولو وجد القاتل في قرية لامرأة
كرز اليمين عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها
القسامة ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في
هذه المسألة ولو وجد في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض
منها فهو على صاحب الارض **كتاب العاقل** هي جمع
معقلة وهي الدية والعاقلة من يؤدبها وهم اهل الديوان ان كان
القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت ثلث عطايا
في اقل او اكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة قبيلة يؤخذ منهم
في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم ودرهم

وليته

وثالث لا اريد هو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم
 تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسباً على ترتيب العصبات
 والقاتل كاحدهم وان كان ممن يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته
 اهل حرفته او حلفه وعاقلة المعتق ومولى الموالاة مولاة وعاقلة
 وعاقلة واذا الملاعة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه
 رجعوا على عاقلته بما غرموا واذا تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل
 فلا تعقل جناية عبد ولا جناية عبد ولا ما لزم بصلح واعتراف الا ان
 يمد قوه ولا اقل من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا يمد دخل
 النساء والصبيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس يعقل
 الكافر عن الكافر وان اختلفا ملّة ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة
 كاليهود مع النصارى وان لم تكن للذمي عاقلة فالدية في ماله في ثلث
 سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي وان جنى حر على عبد
 خطأ فعلى العاقلة **كتاب الوصايا** الوصية عليك مضاف
 الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان الورثة اغنياء
 او يستغنون بانصبايهم ولا فترتها الحب ولا تقم بما زاد على الثلث
 ولا لقائله مباشرة ولا لوارثه الا بالجارة الورثة وتقم بالثلث الاجنبى
 وان لم يجيزوا وتقم من المسلم للذمي وبالعكس وتقم للمملوك وبه ان كان
 بينها وبين ولادته اقل من سنة اشهر ولا تقم الهبة له وان اوصى بامته
 دونه صحت الوصية والاستثناء لا بد في الوصية من القبول ويعتبر

بعد موت الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه ملك الا ان
 يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فانه يملكها وتفسير الوصية
 ولا تقم من صبي ولا مكاتب وان ترك وفاءً والوصية مؤخره عن
 الدين فلا تقم من يحيط دينه بماله الا يبريه الغرما والموصى ان يرجع
 في وصيته قولاً وفعلًا يقطع حق المالك في العقب او يزيل ملكه
 كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع بعد ذلك او يوجب في الموصى به
 زيادة لا يمكن التسليم الا بما كلفت السويق والبناء في الدار والحش
 بالقطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الثوب وتجهيز
 الدار وهدمها والجود ليس برجع عند محمد خلافاً لابي يوسف ولا قوله
 اخرت الوصية او كل وصية اوصيت بها فلان فهي حرام ولو قال ما
 اوصيت به فلان فهو فلان فرجع الا ان يكون فلان الثاني ميتاً
 وتبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية تكبها بعدها وكذا اقراره وصيته
 وهبته لابنه الكافر والريق ان اسلم او عتق بعد ذلك وهبة المقعد
 والمفلوج والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه والا
 فمن ثلثه **باب الوصية بثلث المال** ولو اوصى لكل من اشين
 بثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث بينهما نصفين ولو للاحد بثلثه
 وللآخر بسدس قسم اثلاثا ولو للاحد بثلثه وللآخر بثلثيه او بنصفه
 او بكاه ينصف الثلث بينهما وعند ما يثلث في الاول ويخمس خمسين
 وثلثة اخماس في الثاني ويرجع في الثالث ولا يضر الموصى به بالزائد

على الثلث عند الامام الا في المحابات والسعاية والدراهم المرسله وتطل
 الوصية بنصيب ابنه وتصح عتق بنصيب ابنه فلو كان له ابنان فلو وصى له
 الثلث وان ثلثه فالربع وان وصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة
 وان بسمهم فالسدس وعندهما مثل بنصيب احدهم الا ان يرث على الثلث
 ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء وان وصى له
 سدس ماله ثم ثلث ماله واجازوا فله الثلث وان بسدس ماله ثم سدس
 فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف ولو بثلث دراهمه او غنمه او
 ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث
 وكذا كل مكيل وموزون وان بثلث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان
 فله ثلث ما بقي وان بثلث عبيده فكذا ذلك وعندهما كل الباقي وقيل
 يوافقان والدواب كالعبيد وان وصى بالالف وله عيني ودين في عيني
 ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفي من
 الدين حتى يتم وان وصى بالثلث لرثيد وعمر وولدها ميت فكله للميت
 وان قال بين رثيد وعمر فالنصف للميت وان وصى بثلث ماله ولا مال له
 فاكسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان
 فهلك قبل موته بطلت فان استفاد غنما ثم مات صحت في الصحيح
 وان وصى بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وتبطل لو بشاة من
 غنمه ولا غنم له وان وصى بثلث ماله لا بمات اولاده وهن ثلث
 وللفقراء والمساكين فلهن ثلثة الخماسه وكل فرقي خمس وعند محمد

ثلثه

ثلثة اسباعه وكل فرقي سبعان وان وصى بثلث ماله لرثيد وفقراء
 فله نصفه وطم نصفه وعند محمد له ثلثه وطم ثلثاه وان وصى بمائة
 لرثيد ومائة لعمر وثمر قال ليكر اشركتكم معهما فله ثلث ما لكل وان
 قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى الثلث فان وصى مع
 ذلك بوصايا عزل ثلث لها وثلثان للورثة ويقال لكل صدق فيما
 شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث ما اقرؤا به والورثة بثلث ما اقرؤا
 به ويجلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقرؤا وان وصى بعين
 لوارثه ولا جنبي فلا جنبي نصفها ولا شئ الموارث وان وصى لكل من
 ثلثة بثوب وهي متفاوتة فضاع ثوب ولم يدرياها هو والورثة تقول
 لكل هلك حقك بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فلدى الجيد ثلثا
 جيدها ولدى الردي ثلثا رديها ولدى الوسط ثلث كل منهما وان وصى
 ببنت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت في بنصيب الموصي
 فهو الموصي له وعند محمد له نصفه والا فله قدر ذرعه وعند محمد
 قدر نصف ذرعه والا فارقا الوصية وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو
 المختار وان وصى بالالف عين من مال غيره فلربها الاجازة بعد موت
 الموصي وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث
 وانه اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث
 بنصيبه وان وصى بامة فولدت بعد موته فهما للموصي له ان خرجا
 من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه وعددها منهما على السواء

ولو بمائة لرثيد
 فلكم نصف ما

بَابُ الْعَتَقِ فِي الْمَرَضِ العبرة بحال التقرّف في التقرّف المنجز فان كان
 في الصحة فن كل المال وان في مرض الموت فن ثلثه والمضاف الى الموت من
 الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة فالخزير في مرض الموت
 والحماية والكفالة والطهبة وصية في اعتبار من الثلث فان عتق وحاي
 وضاق الثلث عنهما فالمحابة اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرت وان
 اعتق بين محايبتين فنصف للاولى ونصف بين العتق والاخيرة وان
 حاي بين عتقين فنصف للمحابة ونصف للعتقين وعندها العتق اولى
 في الجميع وان اوصى بان يعتق عنه بهذه المائة عبد فهل كد درهم بطلت
 الوصية وعندها يعتق بما بقي ولو كان العتق حج حج بما بقي لجماعا
 وتبطل الوصية بعتق عبد لوجبي بعد موت سيده فدفع بها وان فدى
 فلا ولو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة
 والموارث عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل
 الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبد
 اعتاقه في صحته وصدقهما الوارث سعى العبد في قيمته وتدفع الى الغريم
 وعندها لا يسعى وان اجتمعت وصايا وضاق الثلث عنها قدمت
 الغرايض وان اخرجها فان تساوت في الفريضة او غيرها قدم ما قدّمه
 وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على
 الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر
 وصدقة الفطر على الاضحية وان اوصى بحجة الاسلام اجمعوا عند رجلا

منبله

من بلده راكباً ان وفيت النفقة والا فمن حيث تقي وان خرج حاجاً مات
 في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده وعندها من حيث مات
 استحسننا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِ غَيْرِ جار الا انسان ملامقة وعندها من
 يسكن محلته ويجمعهم مسجد ها ويستوى الساكن والمالك والذكر و
 الانثى والمسلم والذمي وصهره من هو ذو رحم محرم من امراته وختنه
 من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوى في ذلك الحر والعبد والاقر
 والابعد واقاربه واقرباؤه وذو قرابته وارحامه وذو وارحامه و
 اشبابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الولدان
 والولد وفي الجدر وايتان فان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت ويكون للثنتين
 فضاعدا وعندها من ينسب الى ابي له في الاسلام بان اسلم او ادرك
 الاسلام وان لم يسلم فن له عان وخالان الوصية لعميه وعندها لكل
 على السواء ومن له عم وخالان نصف الوصية لعمه ونصفها بين خالبيه
 وان له عم فقط فنصفها له وان عم وعمّة وخال وخالة فالوصية للعم
 والعمّة على السواء وعندها الوصية لكل على السوية في جميع ذلك
 واهل الرجل زوجته وعندها من يعولهم وتضمهم نفقته وآله اهل
 بيته وابوه وجدّه من اهل بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب
 وجنسه اهل بيت ابيه والوصية لبني فلان وهو اب صلب المذكور
 خاتمة وعندها وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا ولو زنة فلا

للذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل
اولاد الابن عند وجود اولاد الصليب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد
البنت وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون في باطلة و
ان لا يتاسموا وعيانتهم اوزمناتهم او ارامتهم فللغني والفقير منهم
والذكر والانثى ان كانوا يحصون وللفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصون
ولوالديه في ان اعتقهم في الصحة او المرض ولا ولا دهم ولا يدخلون في
الموالة ولا موالى الموالى الا عند عدمهم ويتطل ان كان له معتقون
ومعتقون واقل الجمع اثنان في الوصايا كالموارث **باب الوصية**
بالخدمة والسكنى والقرق تقح الوصية بخدمة عبده وسكنى
داره وبغلتهم امددة معينة وابدا فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى
والا فتحت الدار وتهايشا في العبد يومين لهم ويوم له فاذا مات الموصى له
ردت الى ورثته الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت ومن اوصى به بغلة
الدار والعبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح ولا لمن اوصى له
بالخدمة والسكنى ان يواجر وان اوصى له بقره بستانه فمات وفيه غرة
فله هذه فقط وان زاد ابدا فله هي وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه
فله الموجود وما يستقبل وان اوصى له بصوف غقه او لبنها او اولادها
فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابدا ولم يقل **باب وصية**
الذمي ولو جعل ذمي داره بيعة او كنيسة في صحته نفقات فهي ميراث
ولو اوصى به لقوم ستمين جاز من الثلث وكذا في غير المستمين خلافا

لهما وتصح وصية مستامن لا وارث له في دارنا بكل ماله للمسلم
او ذمي وان اوصى ببعضه ردة الباقي لورثته وتصح الوصية
له مادام في دارنا من مسلم او ذمي وصاحب الهوى ان لم يكن
بهواه فهو كالمسلم في الوصية والا فكالمرتد ووصية الذمي
تعتبر من الثلث ولا تقح لوارثه وتجزل لذمي من غير ملته لا خري
في دار الحرب **باب الوصية** ومن اوصى الى رجل فقبل
في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان رد في وجهه يرتد فان لم يقبل
ولم يرتد حتى مات الموصى فهو مختير بين القبول وعدمه وان باع
شيئا من التركة لم يبق له الرد وان غير عالم بالايضا فان رد
بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض ردة وان اوصى الى عبد
او كافر او فاسق اخرج به القاضى ونصب غيره وان العبد فان
كان كل الورثة صغارا صح خلافا لهما وان فيهم كبير ابطال اجماعا
ولو كان الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره وان
كان قادرا امينا لا يخرج وان شكا الورثة او بعضهم منه ما لم
يظهر منه خيانة فان اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشرا كق
وتجهيز وخضومة وقضاء دين وطلبه وشرا حاجة الطفل وقبول
المهبة له ورد وديعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق
عبد معين ورد مغضوب او مشترى شرافا سدا وجمع اموال
منايعة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ابى يوسف يجوز

الانفراد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم
يوصى الى احد وان اوصى الى الخى جاز ويتصرف وحده ووصى الوصى
وصى في التركة وكذا ان اوصى اليه في احداهما خلافا لهما ونصح
قسم الوصى عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له
لو هلك حظهم في يد الوصى لا مقاسمة معهم عن الموصى له فيرجع
عليهم ثلث ما بقى لو هلك حظه في يد الوصى وصحت للقاضى لو
قاسمهم عنه واخذ فسطه وفي الوصية تجزى لو قاسم الورثة فضاء
عنده يؤخذ للرجل ثلث ما بقى وكذا لو دفعه لمن حج فضاء في يده وعند
ابى يوسف ان بقى من الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ
شئ ولو باع الوصى من التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز وان
اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق به فباعه وصيته وقبض
عنه فضاء في يده واستحق المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو
قسم الوصى التركة فاصاب الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض
عنه فضاء واستحق ذلك الشئ رجوع في مال الصغير والصغير على
بقية الورثة بحصته ولا يبيع بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه
ويستحان من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضار
وشركة وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء لا على الاعسر ولا يجوز
له ولا للاب الاقتراض ويجوز للاب الاقتراض للوصى ولا يتجوز في
مال الصغير ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار ووصى الاب

الحق بمال الصغير من جده فان لم يوصى لاب فالجد كلاب **فصل**
شهد الوصيان ان الميِّت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه
زيد وكذا لو شهد ابنا الميِّت ولغت شهادة الوصيين بمال الصغير
وكذا للكبير في مال الميِّت وصحت له في غيره وعندهما تنصيح للكبير
في الوجهين وشهادة الوصى على الميِّت جائزة لاله ولو بعد العز
وان لم يخامم ولو شهد رجلان لآخرين بدين الف على ميت والاخران
طهما بماله صحتا خلافا لابي يوسف ولو شهد كل فريق للآخر بوصية
الف لا تنصح ولو شهد احدا الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر
له بوصية عبد صحت وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تنصح
كتاب الغنى هو من له ذكر وخرج فان بال من لحدها
اعتبر به وان بال منهما اعتبر الاسبق وان استويا في السبق فهو
مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما فاذا بلغ فان ظهرت بعض
علامات الرجال من نبات لحية او قدرة على الجماع او اختلام كالرجل
فرجل وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وجبل وانكسار
ثدى ونزول لبن فيه وتكليس من الوطى فامراة وان لم يظهر شئ
او تعارضت فشكك قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال
واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصلى بقناع ويقف بين صفى
الرجال والنساء فلو وقف في صفهم يعيد من لاصقه من جانيبه من
جذابة من خلفه وان في صفتهن اعاد هو ولا يلبس حريرا ولا حليا

ويلبس الخيط في احرامه ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به
 غير محرم من رجل او امرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يجتنبه رجل ولا امرأة
 بل يتتبع له امرأة تختنه من ماله ان كان له مال والا فمن بيت المال
 ثم يتبع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يبييم ويكفن في
 خمسة اثواب ولا يحضر بعد ما راهق غسل رجل ولا امرأة ونوب تجمية
 فتره ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم هو ثم المرأة ان صلى عليهم جصلة
 وله اخس النصبين من الميراث عند الامام فلو مات ابوه عنه و
 عن ابن فلان بن سهران وله سهم وعند الشعبي له نصف الصبيين
 وهو ثلثة من سبعة عند ابى يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد
 ولو قال سيده كل عبد لي حرا وكل امة لي حرة لا يعتق مالم يستثن
 ولو قال بعد تقرر اشكاله انا ذكر او انثى لا يقبل وقبله يقبل **مسائل**
شبه كتابة الاخرس وايماءه بما يعرف به اقراره بخواتم
 وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود عليه اوله كالبيان ولا يجد لغيره
 ولا غيره ومعتقل اللسان ان امتد به ذلك وعلمت اشاراته فهو كالمكسر
 والا فلا والكتابة من الغائب ليست بحجة قالوا الكتابة اما مستبين
 مرسوم وهو كالنطق في الغائب والحاضر واما مستبين غير مرسوم
 كالكتابة على الجدر وورق الشجر وينرى فيه واما غير مستبين كالكتابة
 على الهوى والماء ولا عبرة به واذا اختلطت الذكية بميتة اقل منها
 تترى والكل والا فلا تترك حالة الاختيار ويترى عند الاضطرار

واذا احرق راس الشاة المتلطح بدم وزال دمه فأتخذ منه مرقية
 جاز والحرق كالغسل ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز بخلاف
 الفس ولو دفع الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز ولو نوى
 قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم صح ولو عن رمضانين فلا في الا
 وكذا في قضاء الصلوة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولو نوى اول ظهرا وآخر
 ظهر يوم كذا وقيل يصح فيما ولو ابتلع الصائم براق غيره فان كان
 جيبه لزمه الكفارة والا فلا وقتل بعض الحاج عذري في ترك الحج
 ومن قال لامرأة عند شاهد بن قوزن من شدي فقالت شدي لا يعقد
 النكاح بينهما لم يقل كرم ولو قال لها خويشتن رازني من كرم اني
 فقالت كرم اني لم يقل كرم ولو قال لرجل دخت خويشتن
 رابيس من رازني داشتي فقال داشتم لا يعقد ولو منعت المرأة زوجها
 من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت فاشرة ولو سكن
 في بيت العصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن مع امك وايد
 بيتا على حدة فليس لها ذلك ولو قالت مرا طلاق ده فقال داده كبر
 او كرده كبر او داده باد او كرده باد ان نوى يقع والا فلا ولو قال داده
 است او كرده است يقع وان لم ينو ولو قال داده انكار لا يقع وان نوى
 ولو قال وي مرا نشايد تا قيامت او همه عمر لا يقع الا بالنية ولو قال لها
 حيلة زان كن فهو اقرار بالطلاق الثلث ولو قال حيلة خويشتن كن فلا
 ولو قالت له كابين ترا بخشيدم مرا چنك باز دار فان طلقها سقط المهر

او ظهر

قبول

والأفلا ولو قال لعبد يامالك أؤامته ألعبدك لا أعتق ولودعي إلى
فعل فقال بر من سوكتك است كه اين كار كنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى
وان قال بر من سوكتك بطلاق فاقرار بالطلاق فان قال قلت
ذلك كذبا لا يصدق وكذا الوقال مرا سوكتك خائنا است كه اين كار كنم
ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها بارده فقال البائع بدهم يكون
فسخا للبيع العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي
ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته واذا قضى القاضي في حادثة
بيئته ثم قال رجعت عن قضائي اوبدلي غير ذلك او وقعت في تبليس
الشهود او ابطلت حكمي وتحذ لك لا يغتبر والقضاء ما من ان كان بعد
دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن له على آخر حق فحقا قومًا ثم
سأله عنه فاق برهم يرويه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم
عليه وان سمعوا كلامه ولم يرويه فلا ولو بيع عقار وبعض اقارب البائع
حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده ولو وهبت امرأة مهرها
من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة في مرض
موتها وقال بل في صحتها فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا
في ما اقررت خلّف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في ما اقر واست
بمطل فيما تدعي عليه عند ابي يوسف وبه يفتي والافرار ليس سببا
للملك ولو قال لآخر وكلتك ببيع هذا فسكت صار وكيلًا ومن وكل
امراته بطلاق نفسها لا يملك غيرها ولو قال لآخر وكلتك بكذا على

اني متى عزلتك فانت وكيل فطريق عزله ان يقول عزلتك ثم عزلتك
ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلتك عن المفجزة وقبض بدل الصلح قبل التفرق بشرط
ان كان دينًا بدين والأفلا ومن ادعى على صبي دارا فضا لهما بوه على
مال الصبي فان كانت له بيئته جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او
الشر بما يتعابن فيه وان لم يكن له بيئته او كانت غير عادله لا يجوز
ومن قال لا بيئته لي ثم برهن صح وكذا الوقال لا شهادة لي في هذه
القضية ثم شهد وللإمام الذي وآه الخليفة ان يقطع انسانا
من طريق المجادة ان لم يضر بالماق ومن صادره السلطان ولم يعين
بيع ماله فباع ماله نفد ولو خوف امراته بالضرب حتى وهبت مهرها
منه لا تنقح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع ففعلت
يقع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت انسانا بالمهر على الزوج
ثم وهبته من الزوج لا تنقح الهبة ومن اتخذ بيضا او بالوعة في داره
فنز منها حايط جاره وطلب تخويله لا يجبر عليه وان سقط الحايط
منه لا يضمنه ومن عمر دار من زوجته بماله باذنها فالعارة طها وان
دين له عليها وان عمرها بلا اذنها فالعارة طها وهو متبرع وان عمر
لنفسه بلا اذنها فالعارة له ومن اخذ غريمًا له فنزعه انسان من
يده فلا ضمان على النازع ومن في يده مال انسان فقال له سلطان
ادفعه الي ولا اقطع يدك او ضربتك خمسين سوطا لا يفتني لو دفع

ولو وضع في الصحراء مجلا ليهيد به حمار وحش وسمى عليه فجاء في
 الغد ووجد الحمار مجروحا ميتا لا يحل اكله ويكره من الشاة الحيا
 والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة والدم المسفوح واللقا
 ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة ولو كانت حشفة الصبي
 ظاهرة من رآه ظنه محتقنا ولا تقطع جلدة ذكره الا بمشقة جاز تركه
 ختانه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان ووقت الختان
 غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير الانبياء والمليكه
 الا بطريق النع ولا الاعطاء باسم النيروز والمهرجان ولا باس بلبس
 القلائد وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ويحافظ
 القرآن ان يختم في اربعين يوما **كتاب الفرائض**
 يبدأ من تركه الميت تجهيزه ودفنه بلا اسراف ولا تقير ثم تقضى
 ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم الباقي
 بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح ووكلاء ويبدأ بالصحاب
 الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم عصبته ثم الرد
 ثم ذوى الارحام ثم مولا المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى
 له باكثر من الثلث ثم بيت المال وغيث الارث الرق والقتل كما مر
 واختلاف الملتين واختلاف الدارين حقيقة او حكا او الجمع على ثور
 من الرجال عشرة الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعمة وابنه
 والزوجة ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والحجة والبنت وبنت

الابن والاخت والروجة ومولاة النعمة وهم ذوفرض وعصبة فذو
 الفرض من له سهم مقدور والسهم المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
 النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس والنصف للبنت
 وابنت الابن عند عدمها وللأخت لابوين وللأخت لاب عند عدمها
 اذا انفردت وللزوج عند عدم الولد وولد الابن والرابع له عند
 وجود احداهما والثلثان لكل اثنين فصاعدا من فرضهن النصف
 والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات
 ولها ثلث ما بقى بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة
 وابوين ولو كان مكان الاب فيها جد فلهما ثلث الجميع خلا لابي يوفى
 وللاثنين فصاعدا من ولد الام يقسم لذكرهم وانثاهم بالسوية والسدس
 الواحد منهم ذكرا او انثى وللأم عند وجود الولد او ولد الابن والاثنين
 من الاخوة والاخوات وللأب مع الولد او ولد الابن وكذا الجد الصحيح
 عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبته الى الميتام فان دخل فجد فاسد
 والجد الصحيح وهي من لا يدخل في نسبها الى الميت جد فاسد وابنت
 الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصليب وللأخت لاب كذلك
 مع الأخت الواحدة لابوين **فصل** والعصبة بنفسه ذكوليس في
 نسب الى الميت انثى وهو من يأخذ ما ابقته الفرائض وعند انفرد
 يجوز جميع المال واقرعهم جزا الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم
 اصله وهو الاب والجد الصحيح وان علا ثم جزا ابيه وهم الاخوة لابوين

وللزوج وان
 عند عدمها
 كذلك عند زوج

وان تعددت

اولا ب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جدّه وهم الاعمام لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد ابيه كذلك والعصبة بغيره من فرضه النصف والتلثان يصرن عصبة باخوتهم ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبة لانصير عصبة به كالعمة وبنات الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن وذو الابوين من العصابات مقدم على ذي الاب حتى ان الاخت لابوين مع البنت تجب الاخ للاب وعصبة ولد الزنى وولد الملاغنة مولى امه والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة واخر العصابات مولى الفتاى ثم عصبته على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فاله كلّه لابن مولاة وعند ابى يوسف للاب السدس والباقي للابن ولو كان مكان الاب جد فكلّه للابن اتفاقا ولو ترك جد مولاة واخاه فالجد اولى وعندهما يستويان والعصبة انما تاخذ ما فضل عن ذوى الفروض ولو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين وامّا فالنصف للزوج والسدس للام والتلث للاخوة للام ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحمازية **فصل** يجب الحرمان مشف في حق ستة الابن والاب والبنت والام والزوج والزوجة ومن عدا يجب الابعاد بالاقرب وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها او تجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل وباب والجد وعندهما لا تجب الاخوة

لابوين اولاب بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى الفرض او عن السدس عند وجوده والفتوى على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون بنات ابنته او اسفل منهن ابن ابن فيعصب من بنات ابنته ومن فوقه من ليست بنات سهم ويسقط من دونه واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقطت الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات كلهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجدات ام الاب والقرى منهن من اى جهة كانت تجب لبعدهن من اى جهة كانت وارثة كانت القرى او محجوبة كام الاب معه فاتها تجب ام ام الام واذا اجتمع جدتان احدهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا ام ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلثاه للاخري عند محمد وينصف عند ابى يوسف والمحروم بالقتل وخو لا يجب والمحبوب يجب كما مر في الجدة وكالاخوة والاخوات يجبهن الاب ويجبهن الام من الثلث الى السدس **فصل** واذا زادت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت واربعة خارج لا نقول الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية وثلثة نقول الستة الى عشرة وترا وشقفا والاثناعشر الى سبعة عشر وترا الاثنا عشر واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنبرية وهي امرأة وبنات وابوان والرد ضد العول بان لا تستغرق السهام الفريضة مع

عدم العصبية فيرد الباقي على ذوي السهام سوى الزوجين بقدر
 سهامهم فان كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم
 وان كانوا جنسين او اكثر فن عددهم فن اثنين لو كان في المسئلة
 سدسان ومن ثلثة لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس ونصف ومن
 خمسة لوثلث ونصف او سدسان ونصف او ثلثان وسدس فان
 كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخارجه ثم قسم
 الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج وثلث بنات والا فان وافق
 ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات
 وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وحنس بنات وان كان مع الثاني
 من لا يرد عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوجة
 واربع جدات وست اخوات لام والاضرب جميع مسائلهم في مخرج فرض
 من لا يرد عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم يضرب سهام
 من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيبقى
 من مخرج فرض من لا يرد عليه ويصح بالاصول الآتية **فصل**
 ذوالرحم قريب ليس بعصبية ولا ذي سهم ويرث كما ترث العصبية عند
 عدم ذي السهم فن انفراد منهم احرز جميع المال ويرثون بقرب الدرجة
 ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت
 فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل
 فريق كما لو انفرد وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة المذكور مثل

حظ الاثنين ويعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول وكذا ان اختلفت
 عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع
 ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة
 والبنات على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك
 ان كان والادفع حصّة كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتى ويقدم
 جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن ثم
 اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات ثم جزء ابيه
 وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ثم جزء جدهم
 القمات والمخالات والاقوال والاعمام لأم وبنات الاعمام ثم اولاد
 هؤلاء ثم جزء جد ابيه وامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما
 واخواتهما واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد
 اعمام الام **فصل** والعرق والمهدي اذ لم يعلم ايهم مات او لا
 يقسم مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض
 وان اجتمع ابنا عم لحدما اخ لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسما
 الباقي عصوبة ولا يرث الجوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه
 قرابتان لو انفردا في شخصين ورثا بهما يرث بهما وان كانت
 احديهما تجب الاخرى يرث بالحاجبة ويوقف الحمل نصيب ابن واحد
 هو المختار وعند ابى يوسف نصيب ابنتين فان خرج اكثرهن حيا
 ومات ورث وان اقلهن فلا **فصل** المناسحة ان يموت بعض

الورثة قبل القسمة ففتح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام
 نصيب الميت الثاني على مسالته والافاضل وفق التصحيح الثاني
 في التصحيح الاول ان وافق نصيبه مسالته والافاضل كل الثاني
 في الاول فالاحاصل من الضرب يخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة
 الميت الاول في وفق التصحيح الثاني او في كله وسهام ورثة الميت
 الثاني في وفق ما في يده او في كله فما خرج فهو نصيب كل فريق
 فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني
 وكذا تفعل ان مات رابع وخامس وهلم جرا **حساب الفرائض**
 القروض نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه
 وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما
 وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثمن
 من ثمانية والثلثان والثلث من ثلثة والسدس من ستة وان
 اختلط النصف بالنوع الثاني او بعضه من ستة والربع فمن
 اثني عشر والثمن من اربعة وعشرين واذا انكسر سهام فريق عليهم
 وباينت سهامهم عددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة كامرأة
 واخوين وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
 المسئلة كامرأة وست اخوة وان انكسر سهام فريقين او اكثر وثلاث
 اعداد رؤسهم فاضرب احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات
 وثلثة اعمام وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة

كل ربع

كل ربع زوجات وثلث جدات واثنى عشر عماء وان وافق بعض الاعداد
 بعضا فاضرب وفق احدها في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالثان
 وافق والا فني جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الاحاصل في اصل
 المسئلة كل ربع زوجات وخمس عشرة جدّة وثماني عشرون بنتا وستة
 اعمام وان تباينت الاعداد فاضرب كل احدها في جميع الثاني ثم
 المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم الاحاصل في اصل المسئلة
 كما مرّتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة اعمام وان كانت
 المسئلة عابلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول في جميع
 ذلك **فصل** وتداخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر
 مرتين او اكثر فيفنيه او تقسم الاكثر على الاقل فينقسم قسمة
 صحيحة كالخمس مع العشري وتوافقهما بان تنقص الاقل من
 الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا في واحد
 فهما متباينان وان في اكثر فهما متوافقان فان كان اثنين
 فهما متوافقان بالنصف وان ثلثة فبالثلث او اربعة فبالربع
 هكذا الى العشرة وان في احد عشر فيجز من احد عشر وهلم جرا
 وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له
 من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فما خرج فهو نصيبه
 وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانصب سهام كل
 فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط مثل تلك النسبة

من المضروب لكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة او
العزما فانظر بين التركة والتضحيج فان كان بينهما موافقة فاضرب
سهام كل وارث من التضحيج في وفق التركة ثم اقسام الحاصل على
وفق التضحيج فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما
موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسام الحاصل
على جميع التضحيج فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل
فريق وفي القسمة بين العزما اجعل مجموع الديون كالنضحيج وكل
دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح من الورثة
او العزما على شئ منها فاطرح نصيبه من التضحيج او الديون واقسم
الباقى على سهام من بقى اوديونهم **قال مؤلفه رضى الله عنه**
هذا آخر ملتقى الاجر ولم آل في عدم ترك شئ من المسائل الكتب
الاربعة والتمس من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشئ منها ان
يلحقه مجله فان الانسان محل النسيان وليكن ذلك بعد التأمل
في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب
المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر فاكثفت بذكرها في احد
الموضعين ثم اتى ردت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع البحرين
ولم ازد شيئا من غيرها حتى يسهل الطلب على من اشتقه عليه صحة
شئ مما ليس في الكتب الاربعة والله حسبي ونعم الوكيل وقد تم
تبيينه بين الصلوتين من يوم الثلاثاء الثالث عشر رجب المعظم